



وقته ولا كمال حال وقته حضراته لاوردت فذكر في الاخبار وصحح الاعتبار ما يجعلها آتية بعد ما كانت  
 ولكن للاجتهاد المذكور فان المباح فيها والاخبار غير في طيبي بها والسلام على من اتبع الهدى وخرج منها مؤلفها  
 العبد المسكين احمد بن زيني الدين بن ابراهيم الكاشغري قبال زوال من اسكن عشر من  
 شهر رمضان سنة خمس عشرة بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية  
 مهاجرة افضد الصلوة والسلام حامدا مستغفرا مصليا  
 واهم لله رب العالمين وخرج من توفيق العبد المذنب احمد  
 بن محمد الدين المرغيني الجمعي رحمه الله

الثاني ٢٣٣  
 الدولة كرم الله  
 بعل الله  
 ورفيقه

من افادات رئيس الفقه والمحققين وعمدة العلماء والمذاهب  
 الوحيد الا واحد والفريد الامجد المجتهد المحدث الشيخ احمد الاحمد  
 ادام الله ظله العالي على رؤس العباد  
 بسم الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 قال اطلاق الله بفائه وادام على رؤس اهل الاسلام ظلاله  
 فان الله بالعدم يقضي ايجابه فقط واثبات ذلك للعدم مع الايمان بنشر الظالم يقضي القية وبه الله  
 من التكليف مع ترك الايمان بها يقضي عدم صحة الاثبات للعدم وعدم صحة الفرض وعدم البراءة من التكليف  
 ومع تقديره يقضي صحة الاثبات وصحة الفرض ونفسه ان شرط الصحة ان كان مع ذلك م اذ انفسه بان  
 يكون افعال الناس من الصحة كالطهارة فاذا اقررت اقضي عدم البراءة من التكليف ولو وجد مع تقديره بدله وهو  
 لاير لوف فلا يكون افعال الناس من الصحة وانما يرفع المنع خاصة وهو المعبر عنه بالاستبادة مع وجه المنع كما في  
 فانه يرفع المنع خاصة وهو من اكد من المنع وهو اكد فاذا وجد البطلان هو التيمم مع عدم التوفيق



في مبدله كان ذلك مقتضى البراءة الذم ولو قد كان في الجواب الوجود لكن في شرط  
 الصحة وهو اللام بالفعل المقتضى امتناع صحة الغرض في نفسه لوجود شرط الوجود لكن في شرط الصحة وبذلك لم  
 يقض وجوب شرط الوجود وجوب البراءة من التكليف ولم يكن المنع من الصحة مقتضى المنع من الوجود واللام  
 يجوز امتناع اللام لانه تم وبموت اللام لا يستلزم نبوت الماخض ولهذا وجب عليه على اللاحق الصلوة  
 لوجوب شرط الوجود ولم يمنع منه عدم شرط الصحة الذي يقتضي البراءة لقوله تعالى اذ امرتم بضمي بامر فانوا انما استطعم  
 وقوله لا يسقط لم يسور بالمسور فان قلت انهم قالوا ان صحة الامتناع تقتضي الصحة قلت انما لو انها تقتضي  
 صحة الغرض في نفسه للبراءة المكلف لان شرط عدمه عند عدم شرطه وجب عليه الغرض عند التمكن من احد  
 الظاهر ان الذي هو شرط الصحة وشرط حصول البراءة وليس كل صحة الامتناع لصلو السجدة الصلوة والبراءة  
 ولهذا اقتيد بوجوب الدعاء على التتم بسبب الزمان يوم الجمعة بسبب الجماع مع عدم التمكن من الماء ووجوب غسل  
 المس على منس الميت المتيم لعدم الماء والغسل بالماء بدل الماء الخفيف او من ادها وكثير منهم اوجبوا الصلوة  
 على من قد اجابته مع عدم الماء التيم اذا فالتلف يستعمل الماء مع عدم الماء وادجوا عليه الدعاء قضاء  
 وهو بناء على ان الصلوة في الوقت للام بها وان القضاء للبراءة ولم يكف التيم في البدلية للتوفيط ولهذا  
 التيم في حق متعمدا بنية بعد ان اوجب عليه التيم والصلوة اداء في فوض الغسل على كل حال فان لم يتمكن  
 تيم وصلى ثم اعاد اذا تمكن من استعماله فامسك ذلك وقد يكون مقتضى البراءة مع فقد شرط الصحة فلا مانع  
 من مقتضى لعدمها ولو لا ذلك في هذا المنع لم يقتض البراءة على احد التكليف لقيام مقتضى لعدمها كل  
 من صحت المحض اليقين والاشكال او العكس القبلة على انها القبلة واستمر الاستبابة فانه هو المنع من الدعاء  
 اذ لو ذكر الاول في الوقت لوجب عليه الدعاء ولو ذكر الثاني لمطابق وجبت عليه الدعاء في الوقت  
 وفارجه وكذلك في دفع بغير غسل وغسل باء مفضو مع العلم اذ دفع في المغير القبلة اذ دفع في القبلة  
 في غسل او صلى عليه مقلوب لم يعلم الا بعد الدفن او غير ذلك فان لم يوجب التيم لو كشف الميت  
 عند التلاوة للمؤثر مع امتناعه اللام قبل ذلك لانه الصلوة مقلوب بان لا يكفي ذلك مطلقا الا اذا علم  
 قبل الدفن واهملوا الصلوة على القبر بالجملة لم يكن الامتناع مقتضى البراءة وانما يمنع من التيم لا يقتضي

عدم التمكن من اشتراط المعقضي للصحة على اصدار التكييف فاذ ازال التمتع قام حكم المعقضي فانهم والله الموفق  
 مسئلة قالوا ان الامر بالغدر الوقت - اذ اخرج الوقت - قبل ان يقع الغدر فيه لا يقع في اياه  
 خارج الوقت - وانا وجب القضا بامر جديد وقالوا انه لا تشتمل على ذلك انما تقطع بان الامر بصوم يوم  
 انجس لا يدل على صوم يوم غيره باصدار الله للام لا يستلزم فلا يكون ذلك الامر واللاقتضا فان  
 الوجوب انقض من الاقتضا وبثبوت الاختصاص بوجوب ثبوت اللام وعدم الاقتضا او ليس على عدم الوجوب  
 لان اتقاء اللام بوجوب اتقاء الاختصاص وللقطع باننا اذا قل استبعد بعد ادخل سوق اليوم لا يدل على  
 عبدا بدخل السوق غدا او غيره من الايام ولان الامر بالغدر وقت مخصوص ميل على وجوب مصلي في  
 الايقاع في الوقت - المحض من الالانقتضا فاذة تعين الوقت - ولان لا بد من ذلك على وجوب المصلي في غيره  
 من الالوقات لتخصر الفادة الا بامر جديد ميل على وجوب المصلي في غير ذلك الوقت - المعين فاذا اقم الله  
 الجدير على عدم اقصاء مبرر بايدل على ذلك وجوب المصلي ولان الامر لو قضى الغدر بعد الوقت - لكان ايا  
 لاقتضا - لانه بمنزلة اقرار كذا اليوم اذ في غدا وهو يقع في التخيير بين الوقتين او الامر به فيها وان كان على ان  
 فيكون انما ادا، ولان الامر والنزاع يقعان على الالافحس منها او غيرها من مقومات الحس والقبح وقوعها  
 على وجوب وعقبات رات - اصداء التوقيت على ما حققه الحكم فقدم الامر بدليل على عدم الحس الذي هو من  
 المصلي وقوا اخر من ان الامر الاول كاف في وجوب القضا فلو لم يزل الامر انما على عدم القضا فبالاقتضا  
 له كالمعجزة والعينين لوجوب القضا بمقتضى الامر الاول لان الامر بالصوم يوم انجس ليس بالصوم نفس وباتقاء  
 يوم انجس لما سببه فاذا انقضى يوم انجس لم يصح ذم الامر بالعقد وبقي الامر بالصوم نفس بمقتضى الاتقاء  
 بعد وهو اكد وقيل الاول انما تقطع بان الامر بصوم يوم انجس لا يدل على صوم يوم غيره انما يقع لكان  
 المقصود صوم الوقت - المعين وليس كذلك بمقصد نفس الصوم والبقاء عنه ذلك الوقت - المعين  
 لان الوقت - وان كان له خصوصية في صفة الصوم لانها اجراء ما في ذاته بل انظر لوطية النظر في اخبار  
 اهل العصمة ان خصوصية الوقت - ظاهرة عن ماهية الصوم وانا ذلك في صفة كالمكان والبس والقبلة  
 للصلاة وهو ظاهر عند الاطلاق فان الملوحة في الحقيقة انما هو نفس الصوم وتوقيته لزمه صفة الملوحة



التوقيت نفس ولا المركب منها لا غير وبما ان ذلك ما يقطع بعد دلائل الامر الدواعي الفعور خارج  
 بديل عينية الحقيقة بالحقبة لذاته وكذلك لا سلم ان امر السيد بعد بدخل اسوق اليوم لا يدل  
 دخوله عند اذ ليس له السيد نفس الدخول في اليوم المعين بمرر له الدخول لغرض فان كان ذلك الغرض  
 بعد العبد انه لا يصح لغير ذلك اليوم كسب العادة كان عدم اقتضا الدخول في غير ذلك اليوم انما هو للقرينة  
 وان علم ان سيد يريد تلك الحجة وهي صالحة لذلك اليوم وغيره ولا قرينة معينة كان ذلك مقتضيا للدخول  
 في غير ذلك اليوم اذ ليس له السيد نفس الدخول في الوقت المعين وانما ذلك للحاجة لا لمقتضى الحجة  
 وان كان في الوقت المعين فذمة العبد مستغلة بطلب الحجة الا ان مثل القرينة بانها للوقت لا للغير كصلوة  
 العبد في ما يات بها من ذلك لان الامر بالفعور على اربعة اقسام موقت وغير موقت والموقت للمدة  
 فخرام به وبهية نفس وفرض لم وقت للبقاء فيه لتحصي كماله وفخرام به نفس وفرض بطبيعة ولا  
 وقت وفخرام به للوقت المضروب للبقاء فيه وفخرام به نفس ولم يفرض للبقاء فيه وقت وهو غير  
 الموقت فلا دلالة كالمصلحة اليومية فانه امر بها وبهيتها لنفسها وامر بابقائها في الوقت المعين  
 لتحصي كمالها فاذا خرج الوقت ذهب الامر بابقائها كذلك بقى الامر بها وبهيتها لان اي ذلك ليس  
 لمصلحة الوقت فوجب القضاء خارج الوقت لمصلحة نفسها ومن الدليل على ذلك ان الهبة انما هي  
 بها من الوقت مع انها ليست ذاتية لها قد تتقوى ذاتها بدول الهبة ولهذا استقطع الفخر والنصيحة كمال  
 المطاردة والمرضى الموجب للاداء ولو كانت ذاتية كالتسقط عند تعذر الاداء فلا يكون الوقت حجة  
 منها بالطريق الدلالة فانها لا تارة ولا تيمم في العبارات الحكيمة وللاشارة اذ من مشهور لا اصل  
 وان في كصلوة الجمعة فانها من اليومية وهي صلتى الظهر غيرت بهيتها للوقت فاذا ذهب الوقت انما هي  
 بالهبة تبقى الوقت بالاداء فتصل فيه اداءه في خارج قضاء وليس بدلالة في الظهر والواجب في البنية  
 ولا واجبا مستقلا برأسه والدليل توجه التحليف بنفي الظهر لا بعد تعذر الجمعة في ذلك الامر بالظهر فيكون  
 للابتداء الامر به وقت بعد التعذر وهو غير متعين للاختلاف في اخر وقت الجمعة الذي جدد وقت وجوب  
 الظهر بانها له ولعدم تعين وقت التعذر واذا لم يكن موقت الدليل لا تنفي التوقيت لعدم تحققه وتنفي

الوجود لان قاي الوقت سببه وجود التوقيت فاذا اتقى السبب السبب لان غير المعاني لا يصح  
 للسببية وايضا لم يحسن من ان تقول اذا اصلية الحقبة سقطت عن فرض الظهور لان اسقوط الموضع انشأ  
 ولو وجد ابل الوقت مع وجود الحقبة لا تقضي الخيرة وهو منسحب قاي الحقبة اذ وجودها مع وجودها هو قطع الجلال  
 او كونه مشروطا بغيرها وتقدر ما وهو يقضي عدم الوجود بل ان شرط الوجود فلا يتحقق الوجود  
 الا بعد وجهه ولو كان كذلك لكان الظاهر غير موقت للدال وياته ما ذكرنا والثالث كصوت اعيدين فانها  
 انما امرها للوقت خاصة لانفسها فذا اجاز امر العترة فماتوا واثرة المذرك فتو ذرفيه فاذا خرج  
 ذهابا لئلا ولم يبق في العترة فانه بعد الوقت وحيد شرطه في نفسه وفيه يثبتها للوقت كالخ  
 اذ اكل لم يثبت عليه الحقبة ذلك اليوم ليقا بها يثبتها مقام هيئة الحقبة لمصو الفائرة بالاجتماع والوعظ  
 ذلك اليوم وهو التذكير اليوم الى وجوده استحي بغيره يصليها اربع مفضولة او مفضولة مع عدم استحي  
 انظر ان السبب لانها شرط في الوقت بمران ما يشع للوقت لا يكون في نفسه من فائدة مع قطع النظر عن  
 الوقت وان لم يكن وجب الحقبة لان هذا الفائرة انما اخطت ثانيا وبالعرض الا انها لا تنقص عن رتبة مطلق  
 النقلة لان الفائرة كذلك في الاصل انما اخطت فيها الفائرة ثانيا وبالعرض فافهم والاربع غير موقت امر به  
 نفس والملا وقت له ولا نقض اذ لا ادائه الا بغير ايقاعه واما ذوات السبب كالكسوف والكسوف  
 فمن الوقت عند سبب عترة لفسنها عند فنية الحقبة السبب او خصوص وقتة والاما وجب الحقبة  
 بعد انقضاء وقتها ولما لم يفسف نفسها والالوجبت على كل حال ولها الكسوف التي انما اليه توصفي في وقت  
 عن مقدما قد حققنا ذلك في مباحثنا وبعض الاجوبة لبعض السبب ولو لم تخف الاطالة لكشف ذلك  
 اللام حتى قايته فاذا عرفت ذلك ظهر الفرق بين الموقت وما في الوقت فاذا خرج وقت ما شاع في وقت  
 وجب قضاءه لشغل الذمة بغير خلاف للوقت فلان قلت ان عند التقسيم لا دليل عليه لستم ما ترفع عليه  
 قلت ان ما معلوم تشهد به العقود وتفسير اليه الاجابة بكمية من وقت عليه لئلا يفسف فان قلت  
 ان الامر في وقت مخصوص يدل على وجهه المصلحة والملا تنقضي فائدة التبعي وللا دلالة في ذلك على وجه  
 المصلحة فيه الا بمر جديد يدل على وجوب ما في غيره فاذا افتقد على عدم المصلحة بمر تبادل على وجهه

بالفعل

فقر



قلت لا معنى للشيء وجو المصلحة فيه اذا وقع خارج الوقت بعد بيان الفرق بين ما وجب في الوقت وبني  
 ما للوقت للقطع بوجه ما في ما وجب في الوقت ما وجد الامر به بل ما لم يوجد الزعم عنه عملا باستغنى بنفسه عن ذلك  
 الاصل بقا ما كان على ما كان على ان ما شرع في الوقت انما شرع لذاته وما كان كذلك للتفريق المصلحة للذاتية  
 له وانما شرع في الوقت لنهاية المصلحة والمصلحة كالام بالبقاء والمصلحة في السجدة مستعظم اذ ان سلمنا ان فائدة الوقت  
 قلنا لا تنصرف فيها بكونها الفائدة من شيئين احدهما لانها لذاتية والثاني للوقت قام بدله مقاصد ومواضع الوقت  
 ولو سلمنا وحل المركب كشيء في مبدء ما بجزءه جاء ذلك في الامر الجديد فان تركب من الوقت ان كان  
 اداء واللكان بالاداء فان قلت ان الامر والنزاع انما هو على الاداء لخصها اذ فيها ومع مقوماتها من الاعمال  
 وثوبها على وجهها وهما رات احدهما التوقيت على ما هو في الحكم فعدم الامر دليل على عدم الحسن الذي هو من  
 الفائدة والمصلحة قلت لانها جميع مقومات الحسن لا تليق مع ثبوتها على اوضاعها فان وقت القضا عوض  
 وقت الاداء وهو كذا في المدعى لان وقت القضا وقت فان كان موقفا بالامر الاول ومرتبا عليه يعني  
 لوقت الاول ثم المطلوب وان كان بالثاني ولم يرتب على الاول كان اداءه لانه ابتداء وان كان بالثاني  
 وترتب على الاول فاما ان يكون مؤكدا او كاشفا او بينا للفرق بين ما في الوقت وما للوقت وبما بيان ذلك  
 كله على اننا قد بينا ان الوقت انما هو من مقومات حسن الصفة للذات فراجع فان قلت ان الامر الاول  
 لو افضى الفعول بعد الوقت لكان اداءه للقضا لانه بمنزلة ان يقع الفعول كذا اليوم او في غد وهو يفيض الامر  
 فيها وان كان على الترتيب فيكون الثاني اداءه قلت ان الامر الاول انما يفيض شيئين احدهما الفعول لفسه  
 ويقضي الوقت المحل لليقع الفعول لليقع التغير بالواجب لكان واجب لا وقت ليس مع تكررة في نفس عي  
 المختلف فاذا انقضى الوقت لا يصر الفعول بتجديدا له واخره لم يرتفع الفعول لان ابدا يقيع في وقت لا يعني  
 ما عداه فليس من نفسه محصورا الا ان يكون اصله شرعية لذلك الوقت ولما كان الفعول لو انقضى فبالذات  
 وان يوقع في الوقت المحض وانقضى وقت قبل الايقاع وجب ان يؤت به ولو كانت المادى لا يمكن الايقاع  
 الا في وقت كان الوقت انما في عوض عن الاول فيكون فيه قضا فالوقت انما ليس بالاول ولا بالثاني فيكون  
 اداءه وانما نرى وجوده عند ذكره مثلا ولا يكون الا في وقت فوعمل فيكون قضا لا اداء فان قلت اننا قد

باللام اكيد المترتبة على استباح اللام لانه مستقر غير مترتبة شئ يكون اداءه باللام وان ما وجب بقا  
 ان ام لم يبعد كان واجبا وانما كان قضا، لان وقت الغفران لم يمتد فيه غير خرج فامر بذلك الغفران في مكان  
 له هو اللام ان لا يكون في غير الوقت الاول كان قضا، فقد ان توكل ان اللام ان لا مترتبة على اللام الاول  
 لا يكون ان لا يكون في ذلك ان لا يكون في ذلك او موقر له او كاشف عن ثبوت ما ثبت به او مشترك مع غيره ايجاب  
 الغفران في وقت او ميتين بل بقي وجوبه بعد الوقت لكون اللام به في الوقت طالم يبرح وجوبه لارتفاعه بخرج  
 الوقت لكون اللام به للوقت لانه الوقت لا يتوقف على كان مؤكدا او موقرا ثبت ان القضا بالاول وكذا  
 ان كان كاشفا فلا معنى له لانه كاشف عن ثبوت القضا، اللام الاول للغفران الوقت ان لا وان كان مشترك  
 فان كان للثبوت في لحظة التوقيت الابتدائية مستقلا بحسن ان يكون الغفران قضا للام ان لا ولد اداء اللام الاول  
 الا انه يوزع الغفران لاداء القضا وهو ظاهر البطلان او ينفي مقتضى احد ما هو ترجيح بل يبرح او مقتضى ما  
 فلا يكون الغفران موقرا فلا اداء ولا قضا، وانما هو ايقاع وان لم يكن له لحظة التوقيت الابتدائية فالعقل يقتضي  
 بايقاع الغفران في الوقت الاول لزوم التكليف باللام والممكن موقرا لعدم ضرب وقت لسلامة الاول في الزمان  
 وقت ولا يخفى ان لا يتعلق بالغفران دون القيد ويلزم منه عدم التوقيت بغيره ويلزم منه عتبات اللام الاول  
 في توقيت القضا، ويلزم منه عدم عتبات اللام ان لا وان كان ميتا كان القضا باللام الاول فيا كان في الوقت  
 للوقت وان كان متوقفا فالعقل يقتضي بالقيد لزوم الاداء لانه قيد جديد لم يترتب على الاول فهو وقت التكليف  
 والاول على ان الاول لم يتعلق بالقيد لانه مثل فلا يعتبر ان لا في التوقيت فلا يكون موقرا وان كان لا يستدرك  
 الحصة الفاشية فان كانت اللام فثبتها متحقق بالاول فلا يمتنع ان لا وان كانت غير ما فهو كتكليف جديد  
 فيكون اداء او غير موقر واما على الاثر ان ثبت اسئلة فنقول ان كان ما وجب بالاول باقيا كان اللام به لا يكون  
 من احد الوجوه المتقدمة من ان كيد والتعريف والبياني والتشريع الكشف وهي المفروضة على وجوب الغفران  
 بالوقت الاول ويؤكد اللام ان لا الحبان ما في الوقت مطلقا كما وان لم يكن باقيا بل ارتفاع بخرج وقت  
 فظاهر ويلزم الاداء وتوكل ان لا في غير الوقت الاول كان قضا فيه ان كان هذا الوقت الثاني باللام الاول  
 كان اداء كما عرفت به وان كان بالثبوت فان كان وجوب الغفران بالثبوت فهو لو ما في التوقيت الثاني باللام الاول



وان كان وجوبه بالذات فان كان الوقت المثلث بالذات لزم الاداء وان كان بان في لزم انك كل  
في الدم به عن الوقت وهذا يستلزم من اصلها لانا قد اثبتنا ان الامور به في الحقيقة سبيلان بامر  
احدهما امر بالغرض وامر بالوقت ففي ذهاب الحق - انقضى الامر به والامر بالغرض باق مستمر الى ان يات  
بالغرض وليجد المكلف الفرق بين ما للوقت وما في الوقت بنه ان راعى بان هذا الغرض ما في الوقت  
فكان الامر باق عليه واقامه وقت فكان ذلك الوقت فخرج وقت - الغرض فكان فيه قضاء ولان الغرض لل  
ينجى عن الوقت - فان قلت - لو كان الغرض يعقب في الامر الاول على ما فصلت لما توقف القضاء على الامر ابدى  
وعدمه على عدمه قلت - لما كان الامر بالغرض على الحقيقة على اى امر بالغرض ومنتهى في الوقت - وهذا يقتضي  
ان اصله فيه ذاتية وتقييد بالوقت لتخصيص كل صفة وامر به للوقت وهذا يرجع الى اصله في الوقت فخاصة  
كصلو العيد وامر به للوقت كصلوة الجمعة وامر به بعبادة ربه في الوقت - وللوقت كذا والى ذلك  
لوقوع سببها في وقت ونفي التمييز بين امر سبب الامر على اكثر المكلفين وجنب الحكم ان يخرج عن ما تعرفه العوام  
حتى الامور التي تقع بها البلوك فيشترط فيها العالم والى هذا في اى امر ان راعى ما كان في الوقت لمكان  
لوقت فامر بقضاء ما في اليوم والصلوة الظهر مع ذات الجمعة وبعد قضاء صلوة العيد وقضاء السجود  
واخوف مع العلم اوسع احراق النوى لخاله للدين واتما بالنعم وبما في المطاف اذ لا التيسر من ذلك  
لما عرف الفرق في كل الامر او جعلها على انهم قالوا انما ثبت القضاء اذا جرت سببه وجوبه في الاداء  
ولم يؤد المكلف حتى خرج الوقت - اما تركه عما اولع منه عقلا كان ثم حتى خرج الوقت او شرعا كما في النقص  
في قضاء الصيام ايام عاتيا او لم تنته عاتيا على ما علم في ترك الصيام في وقتها اذ علموا  
قدوم قبح الزوال والمرضى اذا علم البراقب الزوال في جوارتنا ولم يطق الامر عند وجوب سبب القضاء  
ذلك التزويك لا ترتب عليه وانما ترتب عليه وتخرج عنه لوجوب سبب الوجوب كالمسكوك والسنه والاشكال المذكورة  
فان قلت - انما قالوا الوجوب سبب الوجوب بدول الوجوب فلان الحق في اموره بترك الصيام فلا يكون واجبا عليها  
ولهذا احتجوا انهم زعم تحقق الوجوب عليها وكلامهم انما يتم اذا تحقق الوجوب ولم يتحقق لانها غير في طية بنو طل  
ايضا لان سبب الوجوب ليس هو الوجوب بل هو وقت الذي بالذات هو من الذي بالذات - الذي بالذات

عدم الوجود ولا عدم توجه الظاهر إليها برغم طهارة بالصيام وانا منع من الاداء لوجه الى منع فذمها منغولية  
 بالوجوب فاذل الى المنع نظر اثر المقضي لان هذا المنع ليس مانعا من الوجود بل مانعا من الوجود بالوجوب وانا هو مانع  
 من الاتباع واليه الاشارة بقوله نعم فتعقد ايام اقرانها ولم تعيد لم تؤمر ايام اقرانها فكان ذلك مانعا من الوجود  
 ايقاع الصلوة استلزم لصحة ولهذا وجب عليها قضاء ايام شهر رمضان للاداء من احوال اذ لا تعيد وجوب قضاء  
 ما لم يجلب عليها ولو كان بامر جديد كان اداء القضاء وانا وجد الامر المكلف بقضاء ما وجب عليه بقا لما ذكر  
 اننا من ان المكلف لا يكمل بفريق من المكلف لغير المتوقعة بين ما شرع لنفسه وقت في قضاء فائتة وبها ما  
 شرع للوقت فلا يجب كمال من اتمام المكلف بالمكلف انما يفوز بقضاء ما لم يفسد دون ما للوقت <sup>فقد</sup>  
 لفوات فائتة ومصلحة بفوات وقتها الذي شرع المكلف الامر اكد به كاشفا عن تحقق وجوب ما بقي <sup>فقد</sup>  
 لو كانت في طهارة بالصيام كانت في طهارة بالصلوة في عيها قضاء ما دفعه الامر بالقضاء دليل على عدم الخطأ بسبب  
 وحكمها حكم الصيام قلت انا نقول بذلك وانا منع من الاداء عدم شرط العتق وهو الطهارة ولهذا انعقد كلاما  
 لم شرط فيه الطهارة كسبوا التلاوة وصلوة الاموات وكثيرا من الناس الغير المشروط بها وغير ذلك وانا  
 سقط عنها قضا الصلوة كخفيف من الله سبحانه قال قلت انك قررت ان اذ اوجه وجه الوجوب الخطأ في فقد شرط  
 الصلوة كفاية الطهاري وجب الاداء لوجه شرط الوجود وان وجب القضاء لتخصيص براءة الذمة قضاء ذلك بل لم  
 القول بوجوب الصيام الى الفرض وصلاتها وان وجب القضاء بالصيام قضاء وسقط قضاء الصلوة كخفيفا لان ذلك  
 مقضي بتقريركم قلت انا قلنا انما كذبك لان المنع هو فقد الطهاري مع قبول الحد للتطهير الرافع او لا  
 ومن المنع امر مانع من قبول الحد للتطهير مطلقا فليس فيه من جهة جهات التطهير بخلاف حالها بعد انقضاء الحد  
 قاب للتطهير وذلك القبول نوع من الطهارة ولذا قال سبحانه ولا تقربوهن حتى يظنن احدن ينقيا الله انهم غير  
 فاذا وقع عليه التطهير تمت الطهارة فالقبول هو انما الكسرة في الطهارة فاذا وجد وقد انجز الذي توجه اليه  
 حديثا فتوانه ما تنقطع لا يسقط مسورا لعسورا اذ انقضاء القبول والقبول فلا يسور سمي ولا شرط  
 يوطء فانهم ذلك فانه من كمنون العلم وانتهى كقولك وعليك قال قلت ان منكم من يستبدل عيكم  
 بالوقت للصلوة بمنزلة ابراهيم الذي كان الدين لا يسقط اذ الم يؤد في اجد وكباده بعدة كذلك الصلوة



اذ لم يؤد في وقته لا يسقط ويجب ادائه بعدا وهو قياس مع الفارق فان الدين قد انقضى به الذمة على كل  
 وقت ولهذا الوقتية على الاجل مع بخلاف النفع الى ما مور به فانه لا يقع تقديم على وقته وهو الفارق قلت  
 ليس من لوهم ان هذا دليل وانهم قالوا ان ذلك وانما استبعد للكتلة لا في نظير لا دليل ولا ضرورة على ذلك  
 على انه انما جاز تقديم على الاجل لوجوبه قبله ولو وجب الفقد قبله لكان تقديمه عليه كالحاجر وجوب اجازة كونه  
 غلة التمر اذا انقضى وقد وجبت عند الاحرار والاهنوار ولو اخرجها صححت ولما اذن في تقديم الوقت جاز  
 كقديم صلوة الليل في بعض الجمعة في نفا العوارز الحيا والوضوء قبل الوقت ولما منع من تقديم الفريضة  
 قبل وقتها لانها لم تسبق قبله لم يجره تقديمها بخلاف لوجوبه قبل الاجر وسيتبعها حالة الشطير وانما حالة الشطير  
 وجهة استبته وجوب قبضه بعد الاجر اذ الوهم يؤد عندا بالوجوب السابق لا بام جديد ولم يسقط بركا  
 الوقت وقد ابعينه شبيهه بانني بعدده بمر هو احد افروءه فانا نقول ان الفقد يجب قبضه بعدا فلو  
 الموقف فيه بالامر الاول لا بام جديد وهذا ظاهر وربما ينشأ المسئلة على ان الما مور به شيان فاذا اوجب  
 لهم بقي الاخرام واحد يتبقى بذات خبره وربما ينشأ ذلك على ان الحبس والفضل هما متايزان في الوجوه انما هي  
 ايملا وادعى ان ذلك لا يبنى على مسئلة الحبس والفضل لان القيد ليس في الما مية في الما مور به والفضل في الما  
 وادعى ان الما مور به بالذات هو الفقد والقيدها مور به بالتبع والامر انما في القيد للتخصيص على انه مع والذات  
 لم يبنى على الفقد اصله على ان قوله ما لا يدرك كله لا يترك كله وفا توامنه ما يتقطع ولا يسقط المشيور  
 يصدق على مقيده الما مية اذ ابقى منها ما يصدق عليه مطلق الامم ثم عاود عرفا او قل مندرج لور كركته في الوقت  
 وصدق على القيد بعد ما ب القيد او لم يترك ذلك مع فرض الكلام لاحتياج خصوص الفائدة به دون القيد  
 وان اريد ابعاله لاحتياج لروية التقييد في القيد واللام يمكن قيدا وادعى ان الحبس والفضل متايزان في اني راجع جديد  
 متايزان رها اذ ليس الركون التمايز للفضل والعقد برخصه شيان في اني راجع كلف انما احد ما على غير  
 اثر الاخر دليل التمايز خارجا لما تركز في امر الحركة الحيوانية التي ليس فيها شيء من ان طاقية وبالعبس  
 ان رظا لم يعد الفرق في نفس الامر ولكن ليس في موضعها الاستقلال بجواز حمد هو مفرد وادى بارو  
 المركب ثم ان اصالة البراءة قد ارتفعت بالامر الاول فلا يعود للان محلا ليس في رغبته هو شعول انشغل الذمة

بالكيف فحاشته باقية فتستعمل البراءة للذمة بدون القضا، واحتمل البراءة ودعم الرواية خصوص القيد لا في  
 ذلك بلان الامة النورية ليس بها دود عوران المقيم من ضمنهم بل هو ان يفسد الكلف به بمعنى ان القيد القيد  
 جزا، اما به الكلف به مصداقه دود عوران اجزاء المستحق فيه لا يمكن لانتفاء الموضوع بانتفاء القيد مصداقه موقوفة  
 على المصداقه بقى السؤال في ان ليس على سائر الاموال الصلوة لا يفرم وانما يجوز على سائر اولها الا في ذمة ليل  
 الحكم جوابه كذلك اما السؤال في العلوم ان اللذات من مظاهر للافعال الدالة عند ادراكها كظواهر الحارة  
 والرطوبة في فضاء الربيع والحارة واليبوسة في الصيف والبرودة واليبوسة في فصل الخريف والبرودة والرطوبة  
 في فصل الشتاء، وكما ظهر انما الكسوف والخسوف في ايام ارباع القمر ان يفسد الكلف صلوة الكسوف ليس  
 بها عنة انما الغضب ويا رب ايكلم بالهفوة في فضاء الربيع لغلبة الدم واليا رب في فضاء الخريف فكان الكسوف بالتي  
 لاجلها الاوامر والنواهي ثمة، اللذات لئلا يها اذات لمخبرات للافعال الدالة في فعل هذا ثمة ان  
 الامور به حقيقة للوقت اذ هو مع الوقت لا الفعالية خاصة وبهذا التعريف لا يثبت القضا الا بامر جديد او  
 ان الذي شرع اليه في الامرية فيه الا ان هذا هو ما قد دلت عليه ان ان الذي في الوقت  
 يتعلق بالكلف ولا يرفع عنه بخروج الوقت ولان كان ناشيا به فامرات روع في اللفظ بالرعية بافضل  
 الذي يرفع فذلك فليس الفعل للوقت ولما ان الفعل لرفع ما لزم الكلف في الوقت فلا يكون مامورا في خصوص  
 الوقت فاذا خرج الوقت بقى الكلف ملطبا بالفعل لا لمران فيتمسك اذ انكسفت ساعة ما خرج اثر ذلك  
 سنة علم فلو لم يقدر لم يرفع من ذلك الاثر ولما الاوامر الدالة والنواهي الربانية لرفع مضار وحسنات  
 لا تنقضي بانقضاء وقت الطلب كالدم الراية على ان ينقض في فضاء الربيع فاذا امر بالهفوة وترك حتى خرج الوقت  
 لم يذهب الدم الزائد بركت في الاستغناء عنه ففقد او غيره ولو كان للوقت الذي هو سبب في هبته  
 لكان الفعل الذي هو الصلوة للكسوف اذا انجى القمر من هبت الصلوة لذلما بالسبب في ان يذهب اثر الكسوف  
 ومعناه اذا زالت الشمس في مكان من الساعات انما يراكم التي اوقدت وما على ظهوركم فاطفئوا بصلاكم  
 وهذا طاهر بان الصلوة لم تشر في خصوص الوقت ولما شرعت للاطمئنان ان المعاصي وان كان ذلك في  
 الوقت المخصوص انما لا يمكن الا يميل على انها لا يطفئ الدية بمرى لذاتها كذلك في وقت دائم الصلوة طر في النهار



ونلاحظ من البيان ان السيد بهي استدل بالية وفي هذا الية استدلال لمن يفهم ان الصلوة  
اليومية في الوقت للوقت في قوله تعالى ان الصلوة حجب طرأ انها ظرف للقامة وقوله ان الحجب  
يد بهي استدل فافهم فان ذلك احتج الخطا والعلو في العلم مركب ام لا ومنه قال لا يكتفوا  
به يتمتع كديده لبداهته ام لا استلزام ذلك للدور في طائفة من الخطا العلم صورة المعلوم الذهنية  
اي صلة عند المدرك وهو ان النفس المدركة تقابل المعلوم في ان وعجمه ومكان صلوة فتشعر في حوزاتها  
صوت المعلوم على ما هو عليه في تلك الصورة هي العلم وهي مجردة عن المادة والمدة فالعلم عندهم من مقولة الكيف  
وطائفة منهم قالوا ان العلم هو هو تلك الصورة لا الصورة نفسها لانهم يقولون الوجوه الذي فلم يشعروا  
في صورة فالعلم عندهم من مقولة الاضافة يرتفع النفس الناطقة للصورة المعلوم اني عرف الخطا والمحقق  
من المتكلمي كالمحقق نصير الذي على الاول واكثر المتكلمي على الثاني ومنهم من خرج بهي القولي وقال الوجوه  
الذهني كالدليل وفي العلم من مقولة الاضافة كالاخرين فقال ان العلم عبارة عن التعلق اني في  
تعلق النفس الناطقة بالمعلوم الذهني ومنهم من حجب العلم عبارة عن قبول الذهني لتلك الصورة الذهنية  
من مقولة الانقضاء واكثر المصولي في قالوا في تعريفه صفة توجب لعلها يتميز بالتمييز النقيض ارتجيب  
للنفس الناطقة يتميز ان الصورة اي صلة عند ما في التعلق اي صدق في العالم والمعلوم والمراد بالصفة قوة  
قامت بالناطقة قيام عروضا وارادوا بجمع اقسام النقيض في متعلق التمييز لان الرقود والغيث  
لها في التصديق هو اكمل بشود النسبة او فيها وربما قيل عليه ان الرقود والتصديق هو ذلك  
التمييز فاذا كان العلم هو الصفة الموجبة للتمييز لم يمتدحى منها على هيبة فينبغي ان يقال العلم يتميز  
ويكفي ان يقال ان التمييز هو ادراك الناطقة للرصور والتصديق فيبقى التمييز على حاله سالي وربما عزا  
في التصديق بانه لا اذعان لواقع النسبة وعدمه وقيل هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقع  
وهذه العبارة وان كانت مشهورة لانه يدخر فيها التميز وانك الوهم على الاصح في تعريفه انك  
فان اريد بهذا الثلاثة وهي الحكم والادعاء والملاذرك في هذا المعنى رجوع الاعتراض والمراد بها ان الحكم  
الذي هو الاعتقاد والادعاء بمعنى ادراك الصورة لكن الاقراران مع الادعاء هو انقياس العقل لواقع

نسبة اولاد وحقه يعني ان الواقع من احد حال النسبة حكم بما هو عليه فطاعة العقد ومعنى التصديق  
ان الواقع اخر العقد بما هو عليه فصدق والدراك لك العقد من الواقع واما الحكم فاي بالعقد  
لمقتضى الى الواقع على ما تنبى اليه او تترتب عليه او على ما دونه من القور كما في النسبة فهو ان  
وقضا منه موجب التصديق تلك القور التي هي النفس والخيال والحق المشترك كما في النسبة فمع هذا يكون  
لصدق لانه موجب للتصديق وان اريد بهذا التلازمة اعني الحكم والادعاء والدراك في المعاد المذكور  
لم يمتد الاعتراف الا على الدراك وهو تركيبي يدخل فيه وقال بعض اهل الاصول ان هذا التعريف غير  
فيه الدراك كسماط الظاهر فالاول ان نقول فيه انه صفة يمتد بها امر معقول الى قامت به فيقول معقول  
يخرج ادراك المحسوسات الظاهرة وفيه ما في في الاول فان الامر المعقول هو التصور والتصديق في العلم  
ليس مغاير للظاهر واجود التعاريف لمن اراد ان يقول بتعريف العلم هو الاقل وهو صورة حاصلة عند الدراك  
وبما ان ذلك شرع اسبابه بطول به الكلام ولكن لا بأس بذكر من استدل لان على سبيل التعريف فيقول  
ان اعني من حقيقة النفس نية بكلها هو نور المعرفة وهو يمتد في القول وبه يعرف انه سمي نية  
هو الذي تنبى به للبعد هو نور مجرد عن المادة والمدة والصورة والمكان والكيفية والكمية ومن  
دونه مرتبة العقد وهو نور شيرق في القلب وهو معاني المعلومات عن المادة والمدة والصورة فالقول  
بلا واسطة هي المعاد ولا يدرك العقد غير الا بواسطة ولا يمتد تلك المعاد معلوم وانما سمي معقولا  
ومن دونه مرتبة العلم وهو يتحقق في الصدر اصدار النفس هو الخيال فانه لو كانت كنية العقد فيه بواسطة  
والمعلومات صور المعلومات ومعناه ان الخيال يقابل المعلومات فتنتشخ في صورة ذلك المعلوم كما تنتشخ  
الوجه في المראה فذلك الصورة هي العلم ولهذا لا يمكن ان يتصور شيئاً غير حاضر او تذكر امر غير حاضر  
لذلك حتى يتحقق قلبك براه خالك الى ذلك الشيء في مكانه وزمانه فينتشخ في خالك صورته في مكانه  
وزمانه وبدون ذلك لا تقدر على ادراك معلوم قط واما قد لبعض ان العلم صورة في العقد وان العلم  
بحقوة الذهني من حيث استعد له لاكتساب الظاهر لان العلم هو الفهم اذ انه هو العقد او غير ذلك فهو  
مجازفة في العبارة او عدم معرفة بالفرق بين مرتبة الشعور في الانسان ومنهم من قال في العلم



ما يقتضي كون النفس وقدره عمقه للشيء ما هو به مع كون النفس ذكره العدة الاول ومنها رجولة  
 او بل من الثاني وعتد ذلك وقال الذين يباين العلم من غيره من الخبايا هو كون النفس دون كونه عمقه الاول  
 الجهر ايضاً عمقه وكذلك التقليد واللباس يقولون للشيء ما هو ببلانه في ركه فيه التقليد ايضاً اذا كان معتقداً  
 على ما هو به والذين يباين به هو كون النفس في غير ان تقتصر عليه ليس من حيث ان ما يقتضي كون النفس لا يكون  
 الا عمقه للشيء على ما هو به في غير ان يذكره احد كما ان لا بد ان يكون عرضاً وموجوداً وصاله الى غيره فلا  
 ذلك كونه احد من حيث لا يباين به ذلك ثم ومنهم من قد حدد العلم معرفة العلوم على ما هو به مع طائفة من  
 وقدره هو عمقه يقتضي كون النفس وارادوا من العلم المذكور في هذا التعريف العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 الا عمقه الجاهل المطابق التام في العلم في حيزه بهذا المعنى عندهم لوارضاً من التصور وسبب  
 تمام البيان ومن منع تحديد العلم فاق بعض منهم لانه يدير فروعاً عن التعريف للعلم من الكيفية المستلزمة  
 كالعلم والذات والعم والفروع لان ما يكمل الفاعل من نفسه للشيء في معرفة التحديد وانما يحتاج الى التحديد  
 وللان كل احد علم بالشيء متوجه وان لم يكن من اهل النظر فكان حاصله بلانظر وهو علم خاص والعلم العام  
 اولاً بالبداهة واجبات النظر والذات ذكرتم خصوصاً ما يمتد العلم والذات تصور العلم والخصوص غير التصور  
 وفي بعض منهم لانه يلزم من تحديد الدور لان غير العلم لا يعرف العلم بالعلم فلو عرف العلم بذلك الغير من الدور  
 واستعمل في الدين عن ذلك بانه لو كان متوقفاً كان المتوقف له ما انفاد غيره وانما انما بالعلم  
 متوقفاً بالعلم اما الملازمة ظاهرة واما بطلان القسم الاول من قسم الثاني فليدرك العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 متوقفاً على المتوقف في المعرفة واجبة منه والشيء يستحيل ان يكون متوقفاً على نفسه وان يكون اجاباً من نفسه  
 واما بطلان القسم الثاني فليدرك ذلك الغير لا يعرف العلم بالعلم لان ما عدا العلم لا يعرف العلم بالعلم فلو كان متوقفاً  
 للعلم كان كل واحد منهما متوقفاً على صاحبه وهو دور متوقف على كل واحد منهما عرف في الاخر واجبة منه  
 وذلك ملزم لكون كل منهما عرف واجبات من نفسه وانه من اجاباً عن الكلام الاول بانك ان اردت  
 ان تصور غير العلم يتوقف على تصور حقيقة العلم فلو باطل اذ ليس كل من تصور شيئاً عرف حقيقة العلم  
 وتصوره بل تصور شيئاً كثيرة من لا يعرف حقيقة العلم وان اردت ان يتوقف على حصول علم في

انتهى الدور لان الموضوع غير المتصور تقدير ان حصول ذلك الحيز يستلزم حصول ما به الكمية على  
 منع الاستلزام ومن القسم الدل من كلام الرازي قوله ان الموضوع الشئ كما ان يكون متقدما عليه فيكون  
 متقدما على نفسه في الاعتبار القديم هو ذات العلم وحصوله والآخر هو الصورة فلا محذور في تقدم حصوله  
 وتأخر صورته وتوقفه عليه ومن القسم الثاني ما يفهم من ان تصور العلم توقف على ذلك الغير وذلك يتوقف  
 على وجود العلم لا على صورته فلا دورا في هذا الموضع ما ذكرنا ولا واقع في ان كان المراد بالحدود  
 التصور كغير نوع العلم وبعضه بان يكون قولهم العلم صورة حاصلة عند المدرك كقولهم بان نوع العلم هو  
 صورة المعلوم اي صفة عند المدرك فهو كغيره وبان لبعض منه حقيقة يعرف بذلك ان العلم كذا فلا محذور  
 في صحة ذلك ودور في ان كان المراد بذلك كغير جميع ما يصدق عليه العلم فلا محذور في صحة استلزام الدور  
 اذ التسلسل وبانه ان العلم صورة المعلوم الذهنية وكذا صورة ذلك العلم الذي هو تلك الصورة الذهنية  
 وهي من ذلك العلم المحدود وكذا صورة الذهنية وهي من المحدود وهكذا فيكون الشئ حاشا ان الفاعل يرى  
 الى غير النهاية فيستحيل كغيره الا ان يقال كذا ذلك التحديد بصفة كذا فيكون العلم الوجودي بغيره لا يوجد  
 والا لدارا في تسلسل وهذا ان كان صحيحا في الواقع لكنهم لا يريدونه بل في شئ احب اليك اذ قد غلبت  
 اذ قلنا تحديد العلم وادرك التحديد الحقيقي فان العلم القاطن بتدبيره انما يعمده بعض خواصه ومن حدة  
 به ايمانه ربما لا يدرك ما يقود في انما هو كذا في غير قديم بل في غير اسعافا وكفى لانهم الى انه  
 وبان ذلك يحتاج الى تقديم كل شيء الى انما انما الحقيقي ان يكون شاملا على ضيقه في بيانها  
 ما هو المحدود وصورة الايمان فاذا اردت كذا في الله ان قلت حيوان ناطق فاقتضت من الحبس  
 للان وغيره وهو حقيقة اكلوا للشرط على الاضحية فاصفة بالان لانها له بشرط ذلك  
 كصفة من اكلوا هي ما ذات الان في نسبة الذات الان كذا في المبدأ الصالح للشر  
 واليكون ذلك كذا في المبدأ سريرا لا بالصورة الشخصية اى صفة به فاذا ذكر كذا في المبدأ على الحقيقة المعنوية  
 كان اسير حقيقة اسير كذا في المبدأ سريرا لا بالصورة الشخصية اى صفة به فاذا ذكر كذا في المبدأ سريرا في كذا  
 اصفة اى صفة من مطلق اكلوا فاذ ذات الان فاذا اضمخت اليه الناطق الذي هو الصورة الا



الخاصة بخلق حقيقة الانسان فالتى لا تتقوم ذاتها بالابادة وصورة فالحقيقة الجوان مائة والى طق  
 صورة فيها ذاتا لئلا الانسان فانهم قد البيان المكرر المردوب بالفهم المسد فاذ اردت حد العلم <sup>الحقيقي</sup>  
 التام فخذ باده وصورة الذاتى فاذ اتفق عندك ذلك فاعلم ان العلم على القود المثل صورة  
 المعلوم المرتبة في مرآة اخرى وهى صورة انشعرتها تلك المرآة من المعلوم الخارج اذ من المفعول المتولد  
 الفاظها بابت وغيره من الدوال الارب وغيره اذ من المفعول العقب بعد نزوله الى اخرى وهى ايضا معان  
 خارجية بالنسبة الى ذهن المتصور لانها خارجة عنه فاده تلك الصورة العلمية تخطيط ذلك المعلوم و  
 هيئته وكيف ووضعه وصورة تلك الصورة العلمية ما تقوم به من نور اخرى وهيئته وكيف ووضعه  
 فتتقاسم صورة المعلوم بنسبة اخرى وذلك المفعول على قدر جامع للثبتي والوضعي والكيافي <sup>فما</sup>  
 صورة الوجه المرآة داخل صورة الوجه المرآة بالوجه الطوية وبالوضع في الرقعة والاعطاج  
 في المعوجة وكلها الطوية تامة الصقالة وانها في العكس كذلك اللون للاختلاف هيئته المرآة  
 ونورها وكونها ووضعا داخل كيف الوجه المرآة بالياض واسلو والصورة دائمة للالوان  
 كيف المرآة الوجه لم يتغير في كيف ولم يكن تامة الا المرآة المعدلة في نورها وهيئته وكيف وسعته حيث  
 تخطيط تلك اختلاف العلم بالنسبة الى العالمين والمعلوم لم يتغير فاذا اردت العبارة عن حد  
 العلم التام الحقيقي المشترك على انبسي والعضد القريبى قلت ظهر ملكوت ذهني فقولن ظهر يخرج الذم  
 وقولن ملكوت يخرج الظل الملك وقولن ذهني يخرج الملكوت الخارج وهى وان كانت على ما نعلم داخله  
 في الحد هو الا ان العبارة جارية على المتعارف والافنى الحقيقة لا يتج الى قيد ذهني فافهم حيث  
 تعرف ان المعلوم تحيد العلم ببيان نوعه لتعرف الكمال لا نموج للشيء لا كذا جميع ما يصدق عليه  
 كما ترى تلك الدورات كذا ان الدورات امس كذا جميع ما يصدق عليه العلم كذا فالتدق قد ذكرنا  
 سابقا ان من عا الانسان الكهنية لله القول والصدق والهدى والذكر الاول للانسان <sup>فما</sup>  
 مراتبه العقب فهو يذكر معنى شئى المائل لاداة وذلك المفعول ليس مغاير له والذكر الثاني في الصدق هو  
 يذكر صفة ذلك الشئى اي صورته وهو مرتبة العلم فقولن الذكر النفسى ونريد به الذكر الثالث وهو حسي

ثم العلم والاعتقاد والظن والوهم والشك واجهد المركب فان كان ذلك المذكور وهو المتعلق بالنسبة  
 اثباتا او نفيا لا كغيره النقض فهو العلم فيكون جازما مطبقا ثابتا فيخرج بالجزم ما كثر النقض كالظن والمطابق  
 اجهد المركب لانه يتحقق بدور المطابق مع عددها وبسيط هو عدم الصورة فلا يصح تقاير بالمطابق كغيره  
 والمطابقة بين الصورة وعددها وبالنسبة علم المقلد للشيء لانه وان كان باقيا معتقده بالنسبة العلم  
 مطلقا بغير اللام مطبقا كونه حقيقة قطي وانما جازله العدم مع ان ظنا لا يعتبر للاستدلال بالظن من  
 يعتبر ظنه وعلمه ولهذا اذا اتقن العلم بالتقليد لم يخرج له التقليد كما لو علم نجاسة الماء المحكوم بغيره او غيره  
 برؤية اهل البيت مع عدم ثبوت عند الحكم فعمل التقليد ليس مطبقا للواقع وانما هو حكم تابع لحكم الحاكم الذي  
 هو معرض الرذال والمراد بالواقع الواقع المختلفين سواء كان الواقع الوجودي ام لا وبما يتعارف  
 وان كان لا كغيره النقض عندنا لذكره في الاعتقاد فيكون جازما فقط سواء كان مطبقا كما لو وافق الحكم  
 عن الذي لا يوجب القطوع لا يمكن الحكم في نفس متعلقة لعدم استمارة ذلك الاعتقاد الموجب معتبر ولهذا  
 ثم اجهد المركب والتقليد مطاير سواء اطابق تقليد نفس الانعام لا وان احتمل النقض المرجوح عند  
 المذكور فهو الظن فان كان مستندا بسبب شرعي فهو متقاي المصير اليه مطابق للواقع المتحقق قال  
 استند الى قرآن عالية فحكمه حلال الظان في قبول اعتبار ما منه وعدمه كغيره المكلف حكمه قد فاعلم  
 فيه او الظن استند الى سبب شرعي ما فنتزعت الفقه والاحكام حكمه حكمه حكمه مطلقا مع معارضة التقاليد  
 حكمه حكمه كطاسه الصالح في جميع زراة مع معارضة لليقين شك وان احتمل النقض المرجوح  
 عندنا لذكره في الوهم وهو يوكس الظن كل قوة الظن ضعف كل ضعف الظن قوة وان كانت وبالنسبة  
 المدققة بالنسبة والآلة فيها فهو انك بمعنى قاطع في وقوع النسبة وعدمه مع اتفاق كبير في الترتيب  
 احد الطرفين حتى تدافعها الاخر فيستقرار ذلك بسبب توجه الذهن الى كل واحد منها مع تعاقب  
 من غير استقرار رقبته وقيل انك سلب الاعتقاد وفيه ان الاعتقاد لا يطبق على ما يستقر وان سلب  
 الاعتقادين هو اجهد البسيط والظاهر والظاهر لا ينفك لوانه لو احتملها كاد في موت درة في  
 فان اريد سبب التقابض والافلا مغلست ديها الا اجتماعها وهو معتذر اذا المراد بالتباين



تقاب الصور بيني ولهذا عبر عنه بعضهم بأنه تردد الذهن بين نوع النسبة والادّعاء ووجه الجهد المركب في الذكر  
المطابق للواقع مع العلم بعدم المطابقة وانما سر مركب لأنه تركب من دعوى العلم ومن العلم بعدم المطابقة ومعنى  
الدعوى حتى تشمل الذكر النفس إلى النفس كمن يتبينها ما هو شبيه بكل النسبة الوقوع وعدمه فلا تقابل بينهما  
معلوم وانما تمتص ما تنزل من قيمتها المبتدأ الذي يحسبه الظاهر ما حتى اذا جاء المجدد شيئاً وانما هو شئ  
وللاصل في الوجوه فتم وتقول انما هو دعوى الذكر المطابق مع عدم العلم بالمطابقة ومع عدم العلم بعدم  
رفع الجزم بالدعوى فتم ومع عدم الجزم فالظاهر انه جزم كمن يرى العلم بعدم المطابقة او مطلقاً والجهد البسيط هو  
عدم الصورة من التصور والتقدير مع ادعاء من شأنه ان يكون واحد لها فهو في بعض افولوا المركب  
وقفت على ما ذكر فاعلم انهم ذكروا العلم في حد الفقه ففكوا الفقه في الاصطلاح العلم بالاحكام الشرعية  
الفرعية عن ادلتها التفصيلية وادّعى عتب العلم في هذا الحد اعتراض مشهور وهو ان العلم قد عرفنا ما يترتب  
منه عند الماطلاق بأنه الذكر النفس المطابق إلى مبتدأ الاحكام الشرعية انما هي نتائج الدلالة وكلها ظنية و  
الدين الظني لا يمنع عنه القطع وانما يتولد عنه ظن مثله بل اذا كانت المقدّمات ظنية كانت النتيجة دائرية  
الظن لانها متولدة من الظنون وبها ينسك لان راجحة النتيجة فرع راجحة المقدّمات والفرع يتطرق اليه مالا  
يتطرق الى الاصل اذ وصمة الفرع لا تدخر على الاصل ووصمة الاصل تدخل على الفرع ولا انساب والاصل في  
الحقوق لا يثبت على اصله وعليه ولا تنفي الشك منها كمن يدعي بالاجماع تحقق الظن فتكون الاحكام الشرعية  
ظنية لا يثبتها على الدلالة الظنية فكيف تطلق عليها العلم ابرام المطابق إلى مبتدأ قلنا انما قالوا العلم  
بالاحكام الشرعية ومعناه ان يحد للفقيه علم قاطع يحصل اليك الشريعة الظني عن دليله النقض وهذا هو  
لا يشك فيه فوق العلم الظني عن الدين ثابت مطابق للواقع قلنا انهم لا يريدون الفقه هو العلم بالاحكام  
عن الدين على اى حال حتى يلزم انه لو صدر من الدين الاحكام مبررة صدق عليه علم على جازما مطابقاً للواقع  
كصوابه جوع عن الدين فاذا كان العلم صورة لمعلوم لا مبنية ومعنى الجزم فيه انه بعد وقوع ما صدر عن  
الدين غير محتمل لعدم وقوعه به هو واقع يثبت مطابق صدق العلم بالاحكام الفقه هو العلم بالاحكام  
ان الصورة التي هي العلم صورة ما استنبط الفقيه من الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية على النحو

ولا تكون تلك الصورة جازمة ثابتة مطابقة للواقع حتى يكون الحكم مستنبطاً لذاته استتمت منه تلك الصورة في الدين  
 مقطوعاً بوقوع متعلقه من نفي أو اثبات في هذا معنى التصديق فإن معناه أن يطابق اللفظ ما في نفس الامر بأن  
 يجر الواقع بما هو عليه من الوقوع والادّعاء باطلاً، صورته فيصدق العقد بقبول تلك الصورة في امره، انه وعلم  
 من استم الذم النفساني لا يكون معلوم ومعلقه كذلك فلذا اوجب الاعتراض المشهور على انهم العلم في حقه  
 فاجابوا عنه ثلاثاً اوجه من ثلاث طوائف كل على حسب اختياره فقال قوم المركوب بالعلم بهذا الظن فان إطلاق  
 العلم على الظن كثير قد استعملوه غالباً حتى انهم ذكرنا بان تلك الدلالة اما رأت شرعية فيستقيم بذلك الحد في  
 ظن مستفاد من ظن وفيه ان ارادة الظن على خلاف الاصل ويرى من استعملها الى ان في التوفيق لا في التوفيق  
 ان شهرة الاستعمال موقوفة وكافية عن التوفيق غير مقبولة لكثرة الخلاف وقوة دلالة الشهرة المدعاة خصوصاً  
 الاستعمال على تقدير ما استمرامه الالباس الممنوع منه لا سيما انك قد عرفت الاطلاق على ارادة الظن في  
 حصول الاستعمال او الشهرة مع في لغة الظن لانه ذاته في الصفات الثلاث غير وجه وفيه قولهم  
 القطع بظهور الحكم من هذا الدليل فيكون معناه القطع بان هذا الحكم ظاهر من هذا الدليل الظني وفيه انه ان ارادوا  
 بان العلم بالاحكام هو القطع بظهور ما في الدلالة فلا شك في ذلك لكن العلم ليس هو ذلك القطع بظهور الاحكام وانما  
 القطع انفع هو القطع بوقوع متعلق الحكم لا مجرد ظهور الحكم مع امکان النقيض واختلاف الموضوع وهذا  
 القول ليس بشي ايقن لانه من اهل على خلاف الظاهر التمسار عند الاطلاق فان مثله لا يطبق بالتوفيق  
 وقال قوم بطلوا بالعلم بالاحكام القطع بتبعي العدم يعني انه اذا استدلى على حكم بغير ظني معتبر واداه اليه  
 اجهله اردل ذلك الدليل الظني عليه كذلك بوقوع استنباطه لا بوقوع كبره لا يكون عند ارجح منه ولا  
 لانه فانه يتبعي عليه ذلك الحكم للاجتماع على وجوب عدم المجتهد لظنه وهذا اوجه الثلاثة واما لانه كذلك  
 اذا اريد منه ما يستعمله من التوجه والافواه كالاولى فيما هو عليها فان القطع ليس هو العلم وانما العلم  
 المعلوم القطع الوقوع فاذا اريد من العلم نفس تبعي العدم بالحكم المظنون كان كالاولى وربما قيل ان هذا  
 المعنى هو المشهور في تفسير قولهم وظنية الطريق لا ينافي قطعية الحكم وانما ان توافقه معناه ان يكون الطريق  
 ظني لا ينافي كون الحكم انشأ عنه قطعي ومنه كون الحكم انشأ عنه قطعي بتبعي العدم على فسيح منهم



من اراد ان يعالج العبد وهو كاتر للصبي للتعبير عليه ومنه من اراد ان الحكم هو النسبة الحكمية المتفقة والحق انما  
هو في الدير فاذا حكم بغيره في الدير الظني وتعالى العبد بمقتضاه كما هو اجماع وجب القطع بمقتضى النسبة الحكمية  
هي نفس الحكم فتستفيضة الدير صورته وهي صورة الحكم الواقع في الجوهر وهو متحد وذلك هو العلم بالواقع ان الحكم  
هو اجماع انما يستلزم المطابق للواقع وهو عبارة عن وقوع نسبة فيها او ثباتها فالقطع بمطابقة الواقع لم يكن على  
لنا نقول ان حكم هذا نسبة مطابق للواقع من حيث الدير الواجب للاتباع شرعا وليس كذلك ان نقول ان الدير  
مخصوص بالحكم الواقع الذي لا يكثر فيه لانه نقول الواقع في الجوهر والواقع في الجوهر هو الجوهر المستفيض فالاول واحد لا يكثر  
فيه والثاني مشترك والتكليف دائر مدار الواقع المشترك وهو في الحقيقة وهو يكون العلم المتعلق به جازما بما يتطابق  
لما في نفس الامر لانه صورة الواقع الجوهر المتحد وشر ذلك ان المتحد في اللوح محفوظ وهذا المستفيض في اللوح الجزئية  
الجزئية بمعنى انها في اللوح محفوظ فهو مطابق كالمحد وانما تعدد هذا التعدد جهات الدلالة المذكورة في كل طريق  
الموصلة الى الواضحات في تقدير التكليف والوجود لان الجوهر هو المطلوب للغير وقد تعدد وان وذلك لانه اذا  
اوصلك الدير الى الحكم فاما ان تقطع باصالة المتحد او تظن باصالة غيره فحينئذ في فرض الظن يجوز ان  
على فرض القطع فاقترن بغيره باصالة ولا تتجمل الا باصالة عندك لانها راكحة الضروريات بين المسلمين واما  
في المتفق عليه عند الفرق الحقيقة فخاصة فهو الظاهر وفيه احتمالان: ايهما في رسالتنا الموضوعية في الاجماع في  
المكان تعكس الظاهرتين المتجتمعتين في الراجح المركبان لم يكن هناك صريحا بل عنة عندك فالمراد ان  
على المتحد ولم تؤمر بالاطلبة فان اصبته بعينه فذلك المطلوب والاصح ببله الذي هو اقرب الى الية النسبة  
المعنى المطلوب وهو الواقع التكليفي وهو في نفس الامر بالنظر الى الدير والامر بالطلب ولهذا الدير لونه غيره  
وليس في نفس الامر باعتبار التكليف الخاص به غيره فهو جازم لقطعك بان الله سبحانه لا يريد منك غير ما ثبت  
لانه لا يتغير وان تغير ظنك عنه فيا بعد الى فردا حيث يجز فيه ما قد سبب في الدلائل المعنوية علم تغير  
المطابقة لروايتها في الدين والدعوة حتى عند نفسك بعد عد ذلك عنه ولهذا السيد ركبت من جملة التي  
مضت عليه وانما عدلت عنه للدير وقيام الحق عليك فان الله امرك ان تقول المائدة للدير فهو في الحقيقة  
نسج الدلائل ونظير في حق النبي صلى الله عليه واله وسلم في العبد في العمل في الكعبة بامر الله ولا يلزم من نسخ

الاول فهمه دلالة صفة غير الواقعة في المنسوخ ولا في بانيات الاماكن كذا وهو مطابق للواقع لم يترس  
 لا معنى لكون الحكم مطابعا للواقع الا انه مطابق لامر الله به وهو صادق عند الله رايه حقيقة وبما كان  
 المتحد في الوجود المحفوظ والمقدرة في الوجود الجزئية وهي الواح المحو والنباتات كونه قد وليس عند احد ذلك  
 نعم كما ياتي من الترتيب جواب الاعتراض بالقصوب فانه ما يستفاد منه علم ذلك فان قلت هذا اورد بالنسبة  
 قلت ان القول بالقصوب هو ان الحكم اتمه في مقدرة في الواقع بتعدد المستبطلين بمعنى ان الواقعة  
 لم يكن الله فيها حكم الا ما يظهر من غير المجتهد في كل من استدل من اهل الاستدلال عليها انهم سبى حكم فيها على حجة معينة  
 احكامهم وهذا بطريق وجوبها استلزامه في الواسطة بين الله وبين خلقه من قوله تعالى وجعلنا بينهم وبين القرى  
 باركن فيها قرطرية لآلئهم لعلوا ربنا بعد بين اسفارنا الآية ومنها توقف تعالي حكم فيها على احكامهم الا غير ذلك  
 من الموانع وما نحن فنقول ان الله تعالى فيها حكم اعداد الالاف لا يتعد في نفسه وان تغير او قد فانا هو بتغير  
 الموضوعات او قد كما اختلفت الصفات وما عند الحكم المقدرة فانا هو باله مبنية على وجهه وانما قد  
 لتعدد المراتب اختلفت في ذلك من جهة صفة معدلة في اجور الصورة فالتوجه من ان قلت الوجبات  
 صفة وكل صورته ثم وضعت في مقابلتها علم اياها مختلف في اجور الصورة والمقدار فكل واحد منهن  
 حكمت تلك المراتب الاولى ما فيها من الصورة فختلف صور المراتب الاولى في المراتب فكلت على قدر صورها  
 وجوبها وقد قلنا فلو هو حكم الله الواحد الواقع في الوجور والمراتب الاولى هي قلبية الله على خلقه في كل ذلك  
 والمراتب هي قلوب المجتهدين وهذا الحكم من المجتهدين ان يكون هو ذلك الواقع في الوجور فبما اذن كلفه وجوب  
 او مثله وبذلك هو الحقيقي وكل منها مطابق لما في نفس الامر الا ان الاول على الاصله وانما على تبعية  
 ولا ريب ان ما في المراتب الثانية هو ما في الاولى من الصورة فان كان بالواسطة لا يتغير في التبدل المحرر  
 تقتيره فانا هو من بدل الحقيقة بل فقد ظهر ما بيننا وادعى ان القول الثاني هو الاول وان المراتب  
 تفسير قولهم ان طينة الطريق لا تمانع عليه الحكم ان الحكم هو نسبة الحكمة الحقيقية وان الله انما هو في  
 وانه بعد الحكم بجمه ووجوب العلم بالعلمية تكون نسبة الحكم بوقوعها قطعية وهو العلم كاعتقاده ان اللادة  
 الشرعية وان كانت طينة فانها تترك القطعية هو المعبر عنه تعالي العبر بها على ما في العبارة ونظني



ان اكثرهم ارلوا هذه العبارة هذا المعنى الدل الذي لا ينبغي التعويل عليه لكن الحق اتيقن بوجود اللفظ  
 للخالق للصواب من ذلك هو ما ينبغي ذلك ودلناك عليه فذه رشتا موافقا فصل في اللغة  
 وهو ان العلم الاول في فائا ايام ما وعلها ووضعها وما يتعلق بذلك وفيه مسائل المسئلة  
 الاولى في هذه ايام اللغة والى جهة اليها علم ان الله سبحانه خلق بكبره وجهه الانسان من اثارها كل  
 سبب في صفاته وجعله قطب الثمرات افلاك مخلوقة وتشتول ذاته فكان جامعاً لصفات جميع  
 المخلوقات فلزم ان يكون جامعاً كثير الشئون فكان مدينى الطبع لا يحسن محيسته لوانه ذو مدخل  
 للبرخ ان يكون مع ابناء جنس لتبعه ونواك ما يتجول اليه لئلا يبقائهم ومعايشهم ولا يتم التعادل <sup>للتعادل</sup> <sup>للتعادل</sup>  
 والتفاهم بال يعرف الخلق المعينة في ضيره ويفهم المعاني م لوه ويعرف مفعوده ولا بد لذلك من طريق  
 عليه ليوضح اليه وهو التعرف المرفق ولا يكون التعرف الذي هو محسوس ليدركه التعرف بغير الراء وذلك  
 اما ان يكون بنفسه بال يتقن ما يدل على مطلوبه كالكتابة او حركة باصم الكس رات كسبية او صوت  
 يقطع عن مينا تدل على ذلك هو اللفظ فاما الكتابة فتخرج الزيادة كلف وطل زان في تعريف  
 الشئون الكثيرة للجميع التي لا ينفك عنها الانسان ابداً وقد تدعو الحاجة الى التعرف في احوال كثيرة ومعان  
 متعددة اقتران لو توقف تعريفه على الكتابة وقص الفم والهلاك كالمطرق الذي يستفيد من  
 من طارده فتوقف ذلك على الكتابة اذ ركه قبل ان يبادل العلم فضلاً عن ان يكتب ويعتبر خطر الامن  
 يستفيد من مع ان الخط قد تدعو الى جهة الاعداء والاطلاع عليه قد يبد من الاطلاع عليه فاستد  
 غير يتاخر صاحبه واما الاشارة فانها وان نفقت في تعيين الاشياء المتعددة ولا شقة فيها لكنها لا  
 يعين المبدأ والامور الغائبة والمعدومة وان امكن استعمال بعض منها بالايك استعمال الكمال فلا يستقيم  
 بها النظام في الكتابة غير صلي الى انما الامر العظيم الذي عليه هو مدار النظام واستعمال الاحكام  
 واما اللفظ فانه سهل الاستماع سيع ان لا ينف يكتفى به استعمال المعاني والاعيان الاقصر والغائبة <sup>الحو</sup>  
 والمعدومة والصفات القائمة بموصوفاتها من قيام صدور وقيام عروض وقيام صدق وقيام تحقق  
 جميع ما ينبغي به الاقصر وتشرق به القلوب فيحقق في الصدور والالفاظ نفسها كل ذلك سهل فهمه وفهمه

باللفظ مع ما فيها من عدم الكلفة من شدة لانها حروف واصوات تقطع من النفس الضرر الذي يضطر  
اليه لبقا، حياتها فتمزج حروف المقطعة والاصوات المتفرقة في ذلك النفس المترددة على حكم الطبيعة فيخف  
استعماله ويؤول الى ان يلبس النفس بطنج الحوية وحروف والاصوات انما هي منه خيل في تخر من نزه  
لضبط او قطع او قرح فتكون مينة سبلا الساول سرقة التداول وسعة التبادل وهي مع ذلك لبقا  
لها اكثر من افاقتها زمان بقائها لان صدورها في الخشي من عاقبتها عند الرولة والاطلاع لانها موحوة  
عند الحاجة اليها معدومة عند عدم الحاجة اليها من اختصار التوقيف والدلالة في التوقيف والتميز  
الضرر في فخذ الله بنى اللغات طريقا جميعا للتوقيف فخلقها وعلمها عبد الواعظ علم الانسان بالعلم  
ليتم بها على عاين الله في نيت اللغات والحركات للالذ ان ما صفتان للكلف طريقا واسما للكلف  
الى الله سبي نيت اداء معرفة وعبودية وعبادته وسبيل مهيأ الله بنى الى المكلف في افاضة كرم  
وادامة نعمته ونشر رحمته في عديلي في هذا السبيل في نيت الذي اعطى كل خلق وساق الى كل غلوق رقة  
المسئلة الثانية في تعيين الواضع احلف العلى في واضع اللغات فذهب الجاهل  
عن ابن ابي عمير بن البشير الاشعر وابن فوزك وجميع من الفهم الى ان الواضع هو الله تعالى وانها توقيفية  
معنى انه وقف عليها بوضعها لمعانيها وطريق ذلك ما بالوجه او بخلق الالفاظ الموضوعه لمعانيها واسما لها  
واحد او جماعة كذا في ذلك فخلق علم ضرر بوضعها لمعانيها وذهب الاشعراني واصحابه الى توزيع الوضع  
وضر الاكثر من لوه بذلك ان ما يتبع الينة الاصطلاح في التفهيم والضم بان هذا موضوع لذلك المعنى يكون  
بتوقيف الله تعالى كوماته والباقي من البشير بالاصطلاح منهم وقدم لوه بذلك ان ما عدا الضرر في فخذ الله  
يكون من لهما ومن البشير وذهب الجاهل الى ان الواضع هو الله تعالى وانها توقيفية  
اما واحدا او اكثر وعرف ذلك بالكتابة والكتابة في الاطفال فانهم يتعلمون بالترديد في الالفاظ وذلك  
العلامة وبعض الاصوليين الى الوقف في جمع الاولون بوجه احدهما قوله تعالى وعلم لوم الاسماء كلها فانها  
في انه هو الواضع واذا ثبت ذلك في الاسماء ثبتت في الالف وحروف العلم القائل بالاضطرار  
الافاء والاستفهام في الاسماء لمعانيها الالف وحروف التوقفا عليها ولانها اسما لمعانيها في حقيقة الالف



المروخ الكيم العلامة لغاه وما كذلك وتخصيص لفظ الاسماء بذلك اصطلاح طار بعد الوضع وثابتها قوله  
 ومن اياته خلق السموات والارض واختلاف السنن والوانم وليس كل لوب بالسنه الجوارح المخصوصه  
 باتفاق المفسرين ولعدم الاختلاف الكثير فيها ولعدم اعتبارها في تقدير بدائع صفة شي عن تقديرها خطه  
 تحققة وذكر اللوان في تقدير بدائع الصنع لا يوجب اربعة اجزاء اذ ان اللوان المراد منها ليس خصوص الكيف  
 من البياض والاسود والحمرة والصفرة وغير ذلك بل هو اعم منها من حيث الالوان والظاهر التي تدخل فيها  
 اجزاء وغيره فلو قيل ان ذكر اختلاف اللوان هنا ليس له للكيف والهيئات والظاهر التي منها  
 اختلاف الجوارح بالعطف على اختلاف الالوان المعنى للفايرة دليل على ان المراد بالسنه اللغات  
 للجوارح المخصوصه ان تمها وثابتها قوله ان هي الاسماء سميت كما اتم وابتدأ كما انزل الله بها  
 سلطان فانه قد دمق واما في تسميته بعض الاشياء من غير توقيف ولعلم ان اطلاق الاسماء مسماها  
 توقيفا لا مع الذم لمن سمى شيئا باسم بدون توقيف فان قيل انما ذمهم للاعتقاد هم المية الاضام لا الجرد  
 اسم الله عليها قبل التوقيف على ان المنوع منه قبل التوقيف لو لم اسم الله تعالى كالتوقيف ان اعتقادهم  
 المسمي مستلزم للتسمية كالتوقيف على ان اتفق الذم على الجواز اذ لم يمنع قبل التوقيف ورايها لو لم  
 كمن توقفت كالتسمية اصطلاحية كونها مستفاد من الوضع والوضع هو انتم اوجابه ويتوقف  
 الاصطلاح على اصطلاح اخر وبذلك ايدوا وتيسر وخامسها لو كانت اصطلاحية لكانت في تغير ذلك اصطلاح  
 الدل وتبدل في فوزان يراد بالصلوة في هذا الزمان غير ما يراد منها في الزمان الذي قبله فيرفع اللفظ  
 اخبارات الشرائع واجمع ابو اسحق الكوفي في من تبعه عن التوزيع ما ثبت من اوج الدوراد  
 بانtram اثبات اللغات بالاصطلاح وبفروقة ما كيدته الناس في كل زمان من الفاظ وضعوها لم  
 قبل ذلك فيها فثبت بالدل ان ما يتوقف توقيف المصطلح عليه فانه هو الواضع له وللقوف عليه فلي علم  
 ادبوا او بالنام او غير ذلك وبالتالي كونه الواضع للبناء هو البشر بالاصطلاح منهم واجمع ابو اسحق  
 واصحابه المسمية بقوله ثم ما ارسلنا من رسول الا بشيء قوم ليبين لهم فانه يدل على حسن اللغات  
 الارسل ولو كانت لوقفت كان الارسل سابقا عليها لان التوقيف اما بالوجه فيعلم تقدمه على اللغة

واما خلق علم ضروري عاقد ويلزم ان يكون عارفا بالواضع الذي له لتوقف معرفة الوضع على معرفة الواضع فلا  
 يكون مكلف بمعرفة الله تعالى واللازم قصيدى صر فلا يكون مكلفا لمعلم القول بالفضل وهذا باطل من حيث ان  
 كل عاقد مكلف وان كان في غير عاقد فهو ما يمنع منه عامة معرفة اللغات الكثيرة ايجابية والتركيبة المتناهية في  
 واجمع العلامة واتباعه وقوع من قبله الوقت باستضافته اجمع وقصوره عن تشييد فنزله الام العظيم  
 لقيام الاحتمال ونحو جميعه مع عدم توقف شئ ما يتبع اليه الفقيه على ذلك بعد اتفاق الكه على ثبوت  
 الرد اليها والاعتماد اليها والاقول عند المذهب اللول وهو ما ذهب اليه ابو الحسن الأشعر وهو المسمى بمذهب  
 التوقيف لما ذكرنا من الدلالة الخ - وقوله تعالى قد انزلنا في كل شئ دلائل لمن له  
 يعومها ما نحن فيه خرج من ذلك العموم ما علم بالديوان العام فاعلم انهم من افهم وصف نعم وعما لم يحد خلق  
 فيما خلق الدلائل والسبب الظاهرة والقول بالباطنة والدلائل ما تـ واللائل ما تـ وانما ذلك  
 قام الدليل الشرع والحق والوحدانية اخرج من ظاهر ذلك العموم وتوابعه مقهورا تحت الواحد القهار  
 وهو قوله تعالى قد انزلنا في كل شئ وهو الواحد القهار وما قيل في الاعتراض على الدليل مع الدلائل من ان  
 تجوز ان المراد بالتعليم اللهايم ولعب الغرض والادارة في الوضع بنوع العلوم المتبع اليها ونسب التعليم اليه  
 لانه الهام رايه كقوله تعالى وعلمه صنعة لبوس كمال الحنفية وليس التعليم اجماع العلم بل يصح ان يترتب  
 عليها العلم بغير علمه ولم يتعلم ومن ان المراد بالاسماء الصفات والعلامات من كون النفس صالحة للكلوب  
 والنور للحدوث واجمل للحد اذ كل ما يميز الشئ فهو اسم واما قصص الاسماء عند اللفظ فاصطلاح طار وكثير تغنيها  
 بخلق علم ضروري غير متوسط الالفاظ ومن جواز ان يكون تلك الاسماء قد اطلع عليها قوم قبله من خلقهم  
 فعلم لوم نعمه وليس له ان يقول ان ما قبله من ان فرض انهم اناس فبا طار ان ليس قبله من اناس الا  
 في كل ايضا لان ايمان انما لا يكون غير الله لان الله تعالى قد خلق الشئ على طوائف من  
 ففي الحديث ان الله خلق الف الف عالم والف الف عالم في اخر العوالم واخر الاديان الحديث  
 ففي اديان قبله من ان غير الله ان لا يكون ناطقا لفظا كثيرا في ايمان بـ بالفاظ بغيرها عن معان  
 دقيقة لا يمكن حيط بها كثير من العلم قبل التبيين لبعض النصوص الانبياء كقصة التمهيد واجبا جماعا بنى المسلمين

بن داود وغير ذلك يجوز ان يكون علم الله لهم معنى كل اسم من لغة واحدة ووضع لهم او غيره من الخلق من  
 الاسماء من غير اللغات على المعاني المتعددة ولذا ينافي ذلك كونهم خلاف الظاهر لا بين السند على القطع  
 فالجواب ان اريد من الله العلم المتعبد بعلم الغم والدقار على الوضع لا قدر على مطلق التفرع  
 بخلق اللغات الصالحة من الله العلم من الظاهر والباطنة والهادية من الله التفرع فاستفاد العلم  
 من ذلك على التعبد في وضع الكلام في فيه من سنة القود فلما يصدق عليه عند النظر انما هو حقيقة  
 لانها ما يصح ذلك المقدار لها وان اريد اللقار على الوضع انما هو من تقطيع حروف مولد الاسماء وتفرعها في  
 وهيئتها وتقدر على حسمها فيها فهو كائن في الاستدلال على التوقيف على ان هذا انما يتبع كصور ذلك  
 في انما في قبيل الشرح في الوضع واللاشع الفعول المقصود قبل صورته وذلك الصوري العلم بذلك ولا يمكن حصوله  
 من انفسهم عند الوجه وانما يكون من الله فيحسب ان يكون التعبد بكم العلم ولا يلزم منه ما يصح ان يترتب  
 عليه العلم الا اذا اريد منه الوجه الدال وهو مطلق التفرع والاولى لا تحسب كما قد ولا يحسن ان يكون  
 من الاسماء الصفات بل هي اعرف الثور من الجبريل الثور للثور والجبريل للثور وانما يتميز بصوره انفسها  
 وليست ملوثة او باسائها كما هو المعلوم واما المكان فبقيها بخلق علم ضروري من غير توسط اللفظ فبقي العلم  
 صورة المعلوم والمعلوم اما ذاتها او صفاتها او اسماها لا يلزم لو ان رذاتها ولا صفاتها لا يلزم ان يرد في  
 من فقه وقد سمعت جوابه واما اسأؤ كما قال اريد بالعلم القدرة على ادراكها كما هي فيكون كائن في الوصل او  
 من تفسير القدرة وان اريد بتعيينها بارتسام صور اللفظ المخصوصة او اقتدار تعيينها كما عرفت له على ارجو  
 غيره فهو التوقيف وطريان النصيب الامم باللفظ لا ينافي الاحتياج الى اللفظ في التفسير والتعريف والتعريف بعلمه  
 انما هو النصيب لمصلحة اللفظ في التفسير والتعريف ولو جاز ان يكون الله علم ادم لغة قوم خلقهم الله قبل ان  
 ان تعرفوا الخلق لانه قبل لوع وانما قالوا اتبعوها في غير دينها ويسفك الدماء على عاينوه وعاونوه من امر  
 البليس والجان والناس الذين كانوا قبل ادم وان قيل يجوز ان يكون قبل ادم يعلم علم لوع لغتهم قبل ان  
 كانوا في عالم الذر فيخلق الله عالم الذر بهذا العبارة وان قيل انها في كل شيء بحسب قناني كل اسم الله تعالى  
 وخلق به للعلم الاول الذي جري عن امر الله وتوقيفه بخلق شيء من اللفظ والخلق وغيرهما اذ لم يلزم منه التوقيف واللا



فيمنع من وجوه خلق قبل كون لغتهم بهذا الحروف المقطعة والالفاظ المعروفة وان قيل بعد معهود مبين قبل كونها  
 وكجزو جوه انتاطقة قلنا لم يكن كونها واصفة وان فرض جوازها لما يكون للابدال اقدار على الوضع الخاص  
 لما تقدم واذا جاز ان يعلم لغوم معنى كل اسم من لغة واحدة فلا يمنع من تقدير سائر اللغات ومع ذلك كله فلا يخفى  
 ان كل هذه الاحتمالات خلاف الظاهر ولا يطر الا لاجتماع وجود الالفاظ في كل اسم الالفاظ وبما لا ينافي  
 ذلك دعوان هذا المسئلة مبنية على القطع على تقدير تسليم اصول القطع بالنظر الى مرجع الالفاظ وضعف  
 اذ يتبع المصير الى المرجع فاذا قيل المصير الى ارجح حصص القطع يتحقق النسبة الحكيمة التي هي افضل الحكم بالنسبة  
 الى الالفاظ المتخالي الرجوع اليها لراحتها لطافتها في الوتر التلغيف فتنتفيش في الذهن صورته وهو ابعاد الحكم  
 في تعريف العلم بالاحكام الشرعية فارجع هذا على تقدير تسليم كونها ما يعبر فيه العلم والالفاظ انه ما يقع فيه العلم كغير  
 في كثير من مسائل من الاصوات والفعول ما هو اهم منها وما قيل في الدليل السمو ان لا يخرج من كون اختلاف الالفاظ  
 من اياته كون اللغات توقيفية فان التوقيف على وضع خلق سببها اية ايضا واذا قلنا لا يفسد في الالفاظ حقيقة  
 جوازنا لرواية اربعة داخلها لصديق عليه انه اية فان كل شيء له اية سمي ان الروايات غيرا لكن ارادة اللغات  
 من الالفاظ تجازيها كجزء من الالفاظ عن حقيقة الجازي كجزء من الالفاظ على الوضع وليس الدليل  
 بالوضع ان لا يدرى بواقع دولية ان لا ندخل على هذه القدرة فجوابه ان احكام اللغات المختلفة والتوقيف عليها  
 اولها مقام التمدد وانما دعا به هو اهل من التوقيف على وضع سبب في ولا سيما عند ملاحظة ان سبب الاول  
 الالفاظ قوله من خلق السموات والارض فان لها سبب عظم عظيم على الامر العظيم للعظم حقير ومنه ما قيل  
 في احتمال الرواية الاقدار دعوان دوليتها على الرواية التوقيفية فمن اهل العرف يطلقون اللسان على اللغة  
 يقولون زيد يعرفون ان العرب ليس لغتهم ولا يطلقون على الاقدار عينا بل ان يطلق اللسان على اللغة حقيقة  
 عرفية ولذلك انك الاقدار فيقول اولها الاقدار مع ان هذا ليس على الاقدار في الالفاظ لوجوب كون التقدير  
 ومن اياته اختلاف اقداركم على وضع اللغات ويبرز منه اختلاف اقدار الله وهو بطل لقوله ما ترقى  
 خلق الرحمن من تفاوت فانا الخلق الا الاقدار وقول ان ارادة اللغات مجازي لرواية  
 الاقدار ولا ترجح لاحدهما مردود بان الجازي الدليل من باب اطلاق اسم السبب على السبب وهو حسن وجوب الجازي

وهو اية ايقن

فيكون ارجح من ان نضع اجابة الزيادة الخالفة للاصل كخلاف الاول وما قيل في الاعتراض على الدليل  
 السمع فقد تقدم فيه جوابه وما قيل في الاعتراض على الدليل الرابع العقلي من ان نضع افتقار الاصطلاح في  
 الاصطلاح اخر بكونه ان يعلم المصطلحون غيرهم اصطلاحهم وبعضهم بعضا بالقرائن والترديد كما يعلم اللادان  
 العقل لغتهما غير شمس في جوابه انا امكن تعليم الاطفال لغة اباؤهم بالقرائن والترديد بل ان اباؤهم ينيطون لغة  
 مستورة معروفة بينهم فاذا طبعوا صدم الاخر بما يعرف اياه بما يعرف الاول فهو في الحقيقة تلك اللغة بالترديد  
 التي طبع بها العرفاني تلك اللغة بخلاف صاحب الاصطلاح فانه لا يعرف الاخر خطابه ولا جوابه ولا  
 وليس مع الله الكثرة وهي لا تنقض سرار العبارة فلا بد لتفهم العبارة من عبارة الله ان ذلك مع القاء  
 على خلق علم ضروري في طبعه يعرف به معنى خطابه من عبارة الله وذلك ما كمن ينع وما قيل على الدليل الخامس  
 العقلي انما يرتفع الامان عن الشيء فلا يبقى دلوق كقصور اخباره ويلزم من وقوع التغيير لان جواره العقلي  
 التغيير لم يقع واللاكل مشهور لانه ما تفرغ الدواعي عن عقله في جوابه انا لا نريد بالجوهر ان يكون العقل لانه لا  
 على التوقيف وعلى الاصطلاح وانما نريد ان يكون العالم كما هو لا نزع على الاصطلاح لانه التوقيف فانه لو كان  
 ذلك عن اصطلاح بارد وقع اصطلاح اخر عاينه ثم لا يخلوا ما ان يراد الشيء الاول خاصة وهو ترجع من غير  
 مرجح لان الاول وان كان اقرب الى الاولين لكن الاخر اقرب الى الاخرين فيكون قد ضيعت اوير ان  
 ويلزم منه تضييع الاولين الذين في زمنه ولم يؤتس لهم دنيا فلم يصدق عليه انه ارسل مبلغ وقد لم يبي ليهم  
 راء الجميع ويلزم ان يبي لكل الفرقين بلغي في لوض مغيرة الاصطلاح ان اوزياد ان لا يقع فيه ذلك  
 فيرفع الامان على تقدير ان يكون هو بوط واما ما استدلل به من مخالفا في ذلك مذمبا للترتيب  
 وهو مذمب الى ابي ابي الاخر اني فاما استدلاله على توقيف ما يقع به ابتداء على الاصطلاح فنون واقوله  
 في اجزاء الاخر من ضرورة ما كدته اني في كل فان من الفاظ وصفوا لمعان لم يستعمل قبل ذلك فيها غير  
 مقبول لاننا لم نجد في ذلك الامور اما ان يكون منقول ادا سمع علم على شيء كما كومت شمس او  
 حواء ففوضا اذ ينفذ بلفظ تخبره او يكون في زاوية باعقب عليه او كان مشهورا او يكون قد نطق بلغة  
 سابقين نسبت وكان ان طعن سمعها او حفظها فظن من لم يعلم بذلك انه قد وضع قبل فيقوم ابتداء وضعه

كما قلنا انما نزل قوله وكرهوا ان يراكم اكرهوا على النبي وقوله الشيء كبروا انما هو من تعليم العج  
 فذاعا به جبر كبير منهم طاعى في استوامه بالقدرة مكان ثم بالقيام منه ثم بالقدرة ثم بالقيام فقوله الفضل  
 بل هكذا وانما جبر كبير رفاهي لم يستقم قول الشيخ او قد قلته بالحق ولو جاز عندهم ان يوضع في لغتهم ما  
 كان لما اكرهوا عليه جازي سموا كلمة واحدة لم يسموا قبحا واما ذلك فذو ضرورة الاصل دعوا واحد  
 الضرورة والدعوى بغير دليل ومعنى كبر كبر قال ابن زيد يقولون عجب عجب وعجب عجب بالتحقيق والتشديد  
 ومثله عجب وعجب وحسن وحسن وحسن وحسن في ذلك اظهر من هذا الاصطلاح وهم ابوكم  
 ايجازا واصحبه وتعلم انهم البهيمية واستدلوا بالقدم في الالية فانه تنزل على سبق اللغات على الال  
 اسبق على التوقيف ان كان وتخلق ضرورة علم عاقد ويلزم منه كونه عارفا بالواضع فلا يكلف  
 المعرفة مع انه مكلف وان كان في غير عاقد امتنع منه معرفة هذا اللغات العجيبة ان فجا به عن الاول  
 انه لا يلزم من سبق اللغات على الاول كونها اصطلاحية لئلا يوزان يوقف الله ادم على اللغات  
 ولم يرسل المقوم وبعد ان وجدوا وتعلموا اللغات اما بتوقيف او بالوحى النبي لم يرسل اليهم فوجدوا تعليم  
 ارسل اليهم رسول التبليغ ما يرشد منهم بل قد وصلوا من ذلك فلا يلزم الدور المتوهم وعنه انما انه  
 لا يلزم من خلق علم ضروري بالوضع في عاقد معرفة الواضع بالنعيان بل معرفة واضع ما ولا ينافي وجود المعرفة  
 بالله عليه وعلى فرضه كما قالوا انما يعرف ان الله ثم هو الواضع ولا يلزم من ذلك معرفة صفاته اثبتية  
 واسلبية في التفصيل وان عرف منها شيئا ما وعرفه لا يلزم من كونه عارفا انه لا يكلف مطلقا  
 تقدير ان سلم ان الاعجاب انفقد عدم التفصيل في التكليف بالمعرفة والتكليف في التكليف  
 غير ما فلا بعد ان يكون توقيف الله في اللغات التي يلزم منها المعرفة كافي في التكليف بها ولو قلنا  
 بديهية لم يرد به الا الاجالية ولو قلنا بمداومة التفصيلية فالمراد منه انها لو تقرر في الله في قلبه كتب  
 عند تهية الكتاب في القلب والعلم والعلم الصالح ولا شيء كالعدم على اني فلا يلزم تفصيل في اصل  
 ولا سقوط ما هو والاعجاب انما هو في تقدير عدم حصول المعرفة ولا نقول انه ادع غير عاقد  
 حاشا الى ذلك على اننا نقول ان العاقد تم صرف بقوة عقده وضع الالفاظ باراء معاينها يتجلى العقل



وانما هو كالدلالة ليس المراد بالخلق صورة مائة اللفظ ومئة في غير ذلك الشخص في تلك الصورة هي العبد  
وخلق ذلك تلك الصورة على معنى ما في صورة اللفظ ومئة ومئة وصوت ذلك اللفظ مائة المفردة  
الهيئة الهيئة على المعنى المذكور عليه هو العلم بذلك اعطى العبد بالكمال من معرفة اللفظ ونقطة حرف  
وما يتوقف عليه التامة امضاؤه واظهاره ولو كان الوضع تبرص عقلا بل كنهنا الله باعطاء هذه القوة التي  
بها كانت لم يكن ذلك توقيفا بمراد اصطلاحا بل اقرارا بالتوقيف بها اي على تقدير فرضها انه لا يمكن ان يغيرها  
في حاله حرفا واحدا كما شرنا اليه مرارا ومن ذلك انما يذهب الى وقف وهم العلامة وجماعة من الاصول  
ودليلهم كما تقدم استضعاف ادلة الجميع مع قيام الاحتياج اليه ووجوب توقف ما يتبعه اليه على شيء من ذلك  
وجوابه ما مر من قوة ادلة مذهب التوقيف والاحتياج الى ذلك طبعه ما يرد عديها من النواقض المقابلة لها  
وقد بينا في غير كثير من المسائل المعرفة الواضحة من مائة اللفظ بالشيء يستلزم النقص ضد ما يكون  
الصدق مغفولا عنه في دليل الدلالة ان اللازم غير مقصود اصله غير مقصود بتبسيط الخطب دون اللازم  
ذلك متفرع عن ذلك مسائل كثيرة فالظاهر الاحتياج الى المعرفة الواضحة فظهر ان الاثر هو مذهب التوقيف وهو ما  
اليه ابو الحسن الاشعر وابي نوري وغيرهما المستعمل في التثنية في الوضع وفيه والوضع كقصص  
بشيء وهو قسم الاول الوضع عام والموضوع له عام وان في الوضع عام والموضوع له خاص وانما ثبت  
الوضع خاص والموضوع خاص والتمتة العقلية تقتضي تسابعا وهو ان يكون الوضع خاصا والموضوع عام  
ويتمد الكلام فيه فالاول وهو ما يكون الوضع عام والموضوع عام ان يخط الوضع معنى طبيعيا مع ذلك فيكون  
له كلمة متاسبة وتدل عليه بما تبادر من حيث هو وان اجد ان يخط من ذلك المعنى المعروف للمعنى الالهام وعدمه  
كلما خط معنى اشبه عند الرواية وضع اللفظ عليه ثم استعمله فردخ اقلو ذلك الطبع المعروف للمعنى للبيان  
الدلالة من الكلمة على ذلك المعروف على الاستعمال في الفرد لا بعينه وبذلك التثنية فالوضع عام والملاحظة تلك ان سببه  
لمعروض الهي هذا الوضع والموضوع له عام لعدم تخصيصه على الاستعمال وعدم يقينه تلك الكلمة مرجحة لانها حرة  
منها انما البراءة كمراد من غل وتبين ان يخط على الوضع ببيان ان الذي هو ذلك المعنى الطبع المعروف  
للمعنى وانما من سائر الالهام في الملاحظة معنى زيد وابانة من ابانوه عند الرواية وضع اللفظ عليه لان

يتغير زيد المتعالي بمقتضى معنى غير المتعالي معقد الا فرلوم استعملت الكلمة في فرد من افراد ذلك الطبيعي  
 للكلمة لا بعينه فالوضع ايضا عام لملاحظة تلك النسبة لمعرض الكمال حال الوضع والموضوع عام لعدم تقيدهما حال استعمال  
 كذلك غير محدد في ذاته حيث وفيه كمال علاج اللجاج كما سبقت في الثاني بالوضع عام والموضوع له خاص  
 وهو ان يخطى الى الوضع ذلك الطبيعي للكلمة المعرض من حيث تعينه ببعض القصور الذاتية الكلية وتقوم بها  
 فيوافق كل تدل بآثارها ومشتقات ذلك من غير ان يثبت له في نفسه ثم استعملت تلك النسبة له في تعينه وتقوم به في فرد من  
 افرادوه بعينه من حيث تحققه بذلك القيد الذاتي في ذلك الفرد استعملت في تلك الكلمة فالوضع عام لما قد انما  
 والموضوع له خاص في الاستعمال واعلم ان الفرق بين هذا وبين قسم الدلال ان الواضع في الدلال من قسمي الدلال  
 انما استعمل الكلمة المولفة للكلمة في فرد من افراده لادلائها على كونه من حيث ذاته وفصوله الذاتية خاصة بها من مجموع  
 وفي الثاني من قسم الدلال انما استعمل الكلمة المولفة للكلمة في فرد من افراده لادلائها على الكمال من حيث ذاته وفصوله  
 الذاتية خاصة بها من قبيل في نفسه ومجموع ذلك انما استعمل الكلمة المولفة للكلمة في فرد من افراده لادلائها  
 على من حيث ذاته وفصوله الذاتية من التعالي بقيد لا يحيط به من الكمال فانه من حيثها الحسية لا يعطى  
 ما كتبه الله من ذلك الظاهر كانه ادانت وهو من جهة هذا القسم في قسم ما الموضوع له عام قال ان التعالي  
 بقيد لا يخصص في الوضع بل هو عام واللام يكن كليا بل يكون ما الوضع فيه خاص والاصح انه ما الموضوع له خاص  
 والقيد المذكور لا يخصص في الوضع وانما يشبه مع ضمة الاستعمال فانه من تمام الهيئة وهيئة ملامية له من  
 الالفاظ ما يات في تفسير الدلائل ان الله تعالى في ذلك اللفظ خاص والموضوع له خاص هو  
 ان يخطى الى الوضع مع فردا جزئيا حقيقيا مستثنى ويوافق له كل تدل عليه كذلك يستعملها في معنى آخر  
 المتعد ومفادها المنجز فالوضع خاص والموضوع خاص ومعنى هذا الكلام ان يخطى الصورة الخيالية المتعد  
 ومعناها ان جزئيا كزيد مثلا فان الذهن يتفرع عنه صورة هي مجاز ذلك اللفظ والوضع وزيد هو  
 ذلك اللفظ وحقيقته وموصوف تلك الصورة لانها صفة هو معنى اللفظ في الاستعمال وحال الرضوخ  
 اليه الذي هو ان الوضع وفي القسم هو الالفاظ الشخصية كزيد واما القسم الرابع الذي يقيق  
 العقد ثبوت في التقسيم هو تقيضي ثبوت ام لا فقد انكره وادجبه ولا يبعد ان يكون المفقود عندهم وجد انه

لا وجوده ويمكن ان يتجوز اثباته وربما مثل به بالعقد فانه مستعمل في كل عقد من سائر العقود للبعينه  
 الاسم موضوع على العقد الدل وهو يدل عليه بانه وهيئته وهو ذات تشتهه في الخارج فالوضع حال  
 في كل عقد من سائر العقود للخطا دل عليه الاسم باده وهيئته وهو العقد الدل تشتهه في الخارج فالوضع حال  
 ملازمة ذلك التشتهه خارج حيث خصه وتعينه لا تتوكل تلك الكثرة مفردة للبعينه من سائر العقود لمفردة  
 الذي جبر اللفظ على اللفظ هو ذلك التشتهه في الخارج للمفهوم الكلي الذي لا يوجد في افراده الواحدة كما يتوهم يكون  
 الوضع على ما لان المفهوم انما يكون معروضاً للشيء مع امكان تعدده وكثره وهو ما غير ممكن لنقص قبليته على  
 ما هو عليه عن امكان التعدد فلا تتحقق القدرة بتعدده للنقص فيها وانما ذلك لنقص قبليته للوجود مع التعدد  
 والله لا ذكره الحكم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لان هذا هو غير تحقق وانما منوعاً عن كونها متعاضداً  
 قوفاً ان مفهوم الوجوب كلي الا انه يتبع ان يوجد في افراده الواحدة وانما ذلك في غلظها في الحقيقة فاذا  
 استمع نقد العقد الدل استمع ملازمة مفهومها كانه زيات تشتهه في بيان ما ذكرنا وبركانه يطول به الكلام  
 فالوضع لا يصدق في خاص والموضوع له عام بعكس القسم ان في كل احواله فلما ان كان في وضع الاسم الكتاب  
 لذلك المعروض الذي لا يتحقق ولا يوجد خارجاً الذي افراده عن فرد من تلك الافراد ملازمة ذلك الكثرة المتكثرة  
 في راجع كذلك هنا بالعكس وضع الاسم المناسب للشيء المتعين الموجود خارجاً واستعمل في فرد من طوره  
 للبعينه وهي لا تتحقق خارجاً الا بذلك التشتهه في قوله عند الكلام لا يتم الا اذا قلنا بان تلك الافراد لا يوجد  
 لها في الخارج اذ ان الوجود قائم بالعقد الدل قيام صدور لاقام عروض وان وضع الاسم على فرد منها  
 للبعينه بوضع اهل ولو بالشكل الذي ازالا لوقتها ان لها وجوداً خارجاً مغايراً للادل للعقد الدل او انها  
 حقيقة كنهية ثمانية كان مشتركة بينها لوقتها على تقدير ان قيامها به صدور او عروضاً ان يستعمل الاسم فيها  
 مجزئاً يستعمل اسماً باسم السبب والاسم المحرر كان محتملاً وانما ذلك في قوله عند القبول  
 بان البوضع خاص والموضوع له عام لزمك القبول بسبب ولكنه من نصيب اهل الافادة ودعوى الاجتماع  
 على حصر الموجودات الثلاثة الادل مدخولاً لان الاجتماع انما قام على وجه الثلاثة لا على فرد  
 الرابع والاجتماع السكوني ثبت منها وان قلنا بجحتم المسئلة الرابعة في الموضوع له وهو





مطلقا سواء كان مائة فيهم وليس في غيره والآن هذا الذات لانه ليس مشترعا منها فلا يكون لقصورها  
 ولا صفة وانما هو مشترك في اللفظ وانما ليس لفظ ولا معنى كالاصوات كصوت الغراب مثلا فانه وضع  
 بازائه غاق وذلك الصوت ليس لفظا في لغة العرب البتة وان كان لفظا بالنسبة الى الغراب وكذلك  
 الاصوات من حيوانات وجمادات ونباتات والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار  
 الوضع له والموضوع له ذلك فالموضوع له كل معنى يكون فيه غرض في شأن من شئون الله ما يتعلق في شأن  
 نظام معاشه ومعاه ما يراد لولده او يراد لولده او يراد لولده او يراد لولده او يراد لولده او يراد لولده  
 ان يوضع له لفظ بازائه لوجه الموجب وهو اوجه واتقاء الخ والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار  
 لذاته نريد به ما يتعلق به طلبا سواء كان لذاته كالواجب في العلم والاشجار ام لا كالمندوب صفات  
 المندوب في الحقيقة انما يتعلق به الطلب بالواجب اذ قد يتحقق في بعض افراده للاشجار النقيض كاللحم بالاشجار  
 يتم لهم ما يخصوا من الصلوات ما يمنع من القبول في قولنا ويراد لولده او يراد لولده ما يتعلق به من سواء كان لذاته  
 من امر العلم والاشجار ام لا كما ذكره منها كذلك فانه في الحقيقة انما نرغب للاجل الاجرام اذ قد يتحقق في بعض افراد  
 للاشجار النقيض كما نرغب عن البود في نقوب الحيوانات لئلا يخرج منها ما يؤذيها او ينجسها لئلا ينجسها  
 من اجابة ما لعدم المطهر او لعدم العلم من التطهير او لعدم علمه بالتنجس وغير ذلك وكقولنا اجرام مالديك  
 نريد به العلم من قوله فانه من تمام العلم من غير الواجب اذ لو لم يتمكن من اجرام كان قوله الوجه غير صحيح  
 اذا العلم من غير المعصية شرط للاطاعة والاطاعة هي الطاعة طاعة وتقدير ان يكون المراد ان المطلوب من  
 عن اجرام هو الامكان القوي ما يمكن منه من الفقر اجرام فيكون الزعم في الحقيقة واراد ان الامكان الموجود  
 على الزعم هو الموضوع الذي اراد هو الكف عنه او الاستمرار على تركه في اي اقليم لا يكون الزعم لذاته في  
 الحقيقة وان كان الوجه الاول اوجه وهذا الكلام انما هو على حق القاطع وانما في الظاهر في اجرام ما يراد  
 وقولنا لولده تمام العلم او تمام قابلية الوجه نريد به ما ذكرناك دفعه انه قد يكون معنى من العلم لا يخرج  
 اليه الله في جميع شئون معاه ومعاشه ولكنه ضد لما يتبع اليه ولا يمكن من غير ما يتبع اليه الله  
 بالعلم من ضد انما في التسمية اذ العرف او العلم كما مضى بالاطاعة التي هي اليها فانه لا يعرف ولا يمكن من ضدها





مستزمنة لكسما، الفطية بمعنى دلالتها عليها، وان كان على ما ذكرنا اليه من الكسما، الكمية لانها غير متروكة ابدالاً  
 سدا وان لم يغلب، وبرهان هذا نظيره لطيف حكمة الاشراق ولا يلزم من عدم علمنا وعدم حاجتنا الى ذلك عدم  
 العلم بها، والى جهة اليها مطلقا المسئلة الخاصة قالوا ان اللفظ المشهور هو اني صفة العادة  
 لا يجوز وضعه على معنى خفي لا يعرفه الا الكواقيذ يلزم منه ان ياتي بطريق الفهم وذلك كما قاله في التسمية  
 ان الحركة معنى واجب لذات الجوهري كونه متحركا، في ان معنى الحركة داع لفهم يتبع العضلات القلبية على  
 تقليب الاعضاء، وتنقلها من غير الاحتيز والمراد بالبدن غير النفس شبهتها المركبة المطلق المصدر ذلك الذي  
 وهذا معنى الاصل المعروف الا الاصل والاعرف عند الجمهور ان معنى الحركة هو كون الجوهري متحركا حتى  
 لو سلمت العار عن الحركة لم يقبل لا اعلم بل يقول ههنا وربنا يخرج على البيان لانها مشهورة عند جميع  
 قالوا ان اشهر اللفظ تابع للثبات ومعناه وبقايد عن هذا ان كان الواضع هو الله فتم نسبة المعاني  
 عند هذه الظهور سواء فلا يجوز ان يكون عند بعضها اخفى من بعض وكون ذلك خفيا عند الناس لا يمنع الوضع  
 منه، وان كان الواضع هو البشر فيجوز ان يكون بعضهم غير عليه وان كان خفيا فوضع اللفظ بازانة  
 ثم خفي ذلك المعنى عن غيره واستعمله للارادة واشتهر ذلك اللام وان كان الاصل هو ذلك المعنى الدقيق او  
 قولهم ان اللفظ المشهور لا يجوز وضعه على معنى خفي آتية ان اللفظ انما يشتهر بعد وضعه وتداوله ومعناه  
 المعروف عندهم فلا يكون وضعه ثانيا لا بالثقل او الجواز عن الثقلان لم يجر المعنى الاطلاق في لغة اقبل  
 الا انه خفية بعض ما كان يتداوله وغلبة عليه حتى فهم ذلك من غير اطلاق اللفظ فذلك منقول فان كان  
 به اجمع افرلوه اوسم ويالغيره منها كالدابة حيث لم لو منه ذوات الاربع او الفرس فلا مكانة في ذلك  
 قلنا ان الثقل وضع اول او تخصيص قاع مقام الاول في التعليل وان كان ما خص به خفيا على العوام من  
 سائر تلك اللفظ لو كان قيدا ان الجوز الاصل كما ذكر شي كثير مانع متبذرا لا جازا، المقدرة شيئا  
 كان ذاتها كالبحر المعروف عند العوام الذي هو مجتمع الى ام لا كالنور والظلمة وكان زمانا عن ما ذكره  
 بعضهم تفسير قوله تعالى وكان عرشه على الماء قال كان العرش الذي هو العرش المطلق على الزمان وهو  
 بحر بحر ليس على الماء ولا غاية مكانة الروايات من قولهم بحر النور وبحر الظلمة وغير ذلك وان شئت

مستبعد الجوز هنا على سبيل الحقيقة لا الجوز على هذا الوجه يخص اسم الجوز بهذا المعنى الخفية على كونهما ذكر فاللفظ  
 قد اشتبه عندنا في هذه الحالة انه يجمع الماء فيكون ان يفيض باذنه من الامور الخفية ام لا داما الجوز فلهذا في الوضع  
 الالهيانية فلا يكون هناك ما ذكره البهائية فانه لو قلنا خصهم بالذكور وضع اللفظ المشهور عندنا في  
 الحالة على معنى خفي لا يغير عليه الا نواحي لم يرد على البهائية لانهم يقولون ان لفظ الحركة لا يشترط  
 كون الجوز متحركا اذ ان اشتبه لفظه خاصة من دول فهم معنى ليزمهم انه لا يجوز وضعه على الخفي وانما يقولون  
 اشتبه به الجوز لان لفظ الحركة وضع على ذلك المعنى الخفي واستعمل في المعنى الظاهر جازا من تسمية الشئ  
 اسبابا انه منقول كما مر من باب التخصيص بالاجابة وعلى كل تقدير فلا يوجب ظاهر الاعتراض عليهم والذي  
 يظهر ان اسم الحركة موضوع في الاصل على الالتفات من جهة الاخر وذلك في كل نسبة لذكر حركة نفثية  
 والميدور في معنوية وهذا الحرف في حركة حسية ويكون الوضع من باب التشكيك وهو الحقيقة والجوز سبيل  
 الوضع وكذلك نقول في الجوز ولا تنفع في الجوز ابوابا حيث امر العظمة وما واطى الكتب بالمجد الاله  
 المصحح اكد يدوان ابيات الجوز على تقليد الالهي والوقوف على طوابع الكلام فاعلم انه قد قال  
 عيول كدرة يفرغ بعضها من بعض فانهم قالوا ان يقولوا في عباراتهم ان اللفظ اشتبه به الظاهر عند  
 الكل لا يجوز ان يفيض بالمعنى الخفي ويظهر معناه الظاهر التي اذ ينز من الخيال لا يفهم وانما هو حتى  
 اما اذا اريد به كلام المصنف يعلم كل اناسي مشربهم وتلك كل قوت ما ربه فلا بأس به بل اناسي بغيره اذ هو الواقع  
 واما قول القارئ ان كان الوضع هو البهائية فبعد ما سمعنا ما اخرناه من ان الوضع من باب التشكيك  
 واما قوله وان كان الواضع هو البهائية وهو قول البهائية وهو دور بلاد الدين وانما هو تهديد ما ذهبوا اليه  
 من القول بالاحوال ولا ريب ان احوالهم احوال ضعيفة لانها غير معقولة فانهم يقولون بمبررة حقيقة في  
 يخفي عنها من سميتها وان كانت معقولة بتلفظ لا في غير المعقولة المسئلة السادسة  
 قالوا ليس المقصد من وضع الامر في الموقوفة اقامة معانيها اذ لو قصد ذلك لزم الدور لتوقف الالهام على  
 العلم يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وهذا يتوقف على احكام اللفظ والمعنى فتوقف العلم بالمعنى  
 على الالهام لزم الدور على المقصد المتكفي من تركيب المعاني بواسطة تركيب الالفاظ طبقا لغير بعضها من بعض

وحركاتها الاداء على ان يجمع بين النسب والمضافات والقيود والحركات لم تقط المفرد من نفسها  
وقالوا اوله يتوهم تسمى الدور منها بان تهيى العلم بتركيب المعاني موقوف على العلم بكون تركيب اللفاظ على  
الوجه المذكور فحصل بتركيب المعاني وهذا موقوف على العلم بتركيب المعاني فيخرج الدور لانه نقول متى علم كون  
كل واحد من اللفاظ المفردة موضوعا لغناه وعن حركاتها الاداء على النسب المخصوصة لتلك المعاني فاذا ار  
نفعها **السبع** مع تلك المعاني مع تلك النسب المخصوصة هذا العلم بالمعاني المركبة لانه لم يتوقف على العلم بكون  
اللفظ المركب موضوعا على المعنى المركب **والثاني** توقف على العلم بكون اللفظ المفرد موضوعا لغناه المفرد او  
ارخذ وزنه فقد افادة المعنى وضع اللفظ اذ افهمه الى طبعه ما يلحق اليه اياها بالهم ادخل علم ضروري بان  
هذا اللفظ لغناه ذلك المعنى اذ انه نفهمه بالترديد بغير الحاشي والذكره فان من العلوم ان الدعاء الى وضع اللفظ  
المفردة والمركبة افادة معانيها ولو لم يرد الدور فقد وضع اللفظ توقيفية او اصطلاحية اذ لا فائدة في اللفظ  
اللافهمه معانيها والدلالة عليها ولذلك اذا قلنا ان المعاني تترادف اللفاظ متولدة منها فان زيدا اذا اخرج  
عمدا انا اظهر له من لفظ معنى ب ما في قلبه للمل ما في قلبه لا يخرج عنه وانما يفهم عمدا ما يمل اللفظ عليه وهذا  
قد يكفي في الدلالة الى الصفة والذوق طيه صفة ما في الوجود فبما يرجع قد انزع ما منه فانه عن هذا  
يهول انطب ولما كان لا يقع ذلك الا اذا كان اللفظ <sup>المفهم</sup> معلوما عند الخاطب لا يلزم الدور كما ان الوضع  
والاستعانة على اللفظة فيه ويرد على قولهم ان الدور لا يلزم في المعنى التركيبي اعراض ليس بمردود وهو  
انا نقول ان العلم بتركيب المعاني موقوف على العلم بكون تركيب اللفاظ المتحركة بالتركيبات المقضية  
للسبب الموجبة لمجرد ان المعاني موضوعاتها على الحقيقة مستزمنة لتركيب المعاني مفيدا لتركيب المعاني ولا ر  
ان هذا متوقف على العلم بتركيب المعاني لانه اذا اراد ان يتركيب اللفاظ بنسبها وقود ما يتركيب يفيد بتركيب  
المعاني لم يعلم بتركيب المعاني قبل ذلك لم يتمكن من تركيب اللفاظ فقيده لان ترتيب ترتيبها نفس ترتيب  
تركيب المعاني بل لا يتركيب اللفاظ لذلك الا لا حظا لتركيب معانيها فيتوقف على العلم بها فيخرج الدور  
ونحو ابراهيم من اجابنا هناك وانوارد المنع في الاثنان واحد المسئلة **الستابعة** قالوا اننا قد  
اللفاظ باراء المعاني الذاتية فاللفظ المفرد يدور مع المعاني الذاتية وهو اعم ما فان من ملحق ان العلم





وانما تغير الاستعماء تغير الظن لان الوضع والاطلاق مسبوقة بالعلم بالمعنى فلو فهم ان ذلك المعنى  
هو اطلاق عليه اسم فليبين ان اسم الظن وعرفته ان اطلق عليه اسم وليس اللفظ اسم الذمى لان الصو  
رته انية ليست في الحقيقة عين غير اني رجوع القول بانها انزعمية وعلى القول باصلها مطلقا كما هو مذموم  
الصوفية يكون الاستعماء في ذاته مستثمة اسم السبب اسم السبب حقيقة بعد حقيقة وذلك لان نظر الواضع اذ  
استعمل مقصوده المعنى اني رجوع ان كان الذمى انه للتوصل الى ان رجوع الاثر انما انظر الى وجهك  
المראה كان نظرك مقصودا على وجهك في تفقد احواله وصفاته وهذا الصورة التي في المראה هي صورة وجهك  
التي في حجبك وكخطها كخط وجهك وبسبب الصورة الذهنية حدثت في الذهن ليكون تغيرا في نفسها  
وانما تنقش في الذهن صورة اني رجوع المرئية بالبركارا والموصوفة له كما وصفت له الاثر انما لا تقصر الذمى  
حتى تنقش الى اني رجوع مكان وجهك وزمان حدوثه وشهوده بغيرك او بصيرتك فيعطى مغناه ذمك صورة  
نعم لو قلنا ان الواضع هو البشرى كان عليه الكلام المعنى ان رجوع وضع اللفظ بازاء المعنى الذمى كما ذكره لكن يلزم  
من يقول ان الذمى اعتبارا باليقول انه حقيق ويترجم من قوله بوضع اللفظ للمعنى الذمى ان استعماله في  
اني رجوع في التحقق الخيرة عندهم في الوجهين فيكون قد استعمل اللفظ في غير ما وضع له اذ يقول ان المقصود  
بالوضع هو اني رجوع لا يكون اللفظ موضوعا بازاء الذمى اذ يقول ان الواضع قصد ما فيكون الو  
اولا بازاء ما فيكون الموضوع له مركبا اذ في المعنى فيلزم الحقيقة والحي راو الاكثر اكل الحقيقة بعد  
الحقيقة اذ يقول اني رجوع لا يمكن ادراكه وانما المدرك هو الذمى كما صرح به الصوفية وبعضهم لا يرا  
وندا مع ما فيه يلزم منه ما تقدم اذ يقول بافتقار بيننا ما خترناه من ان الواضع هو الله سبحانه وان  
المروا بالوضع هنا هو الاستعماء وقد استعملنا فينا تقدم ان الذمى صفة اني رجوع ان قلنا ان الواضع يكون  
الوضع والاستعماء في الحقيقة اني رجوع اما الذمى فانما هو الالادراك لانه تصور اني رجوع الذي هو شرط  
الاستعماء فيكون الوضع والاستعماء في اني رجوع حقيقة هذا على القول بان الوجه الذمى حقيق هو الالادراك  
جزءا ام جزئيا متصلا ام انزاعيا متواظيا ام مشكلا بالنسبة الى اني رجوع متى اعمد الى اعمد ليعلم  
بانه ليس بوجه حقيقة وانما هو اعتبار في ظاهره فاما خترناه فانه يثبت الله فوقه واللفظ المركب ليدل على المعنى

اني رجحان كل خبر صدق الاخره جوابه ان نقول لو كان اللفظ المركب موضوعا باراء المعنى الذهني لكان كل خبر  
 صدق ولم يختير الكذب فلام مقنن عبيد وبما انه موضوع لللفظ الذهني فلا يمكن عدم وقوعه حتى من فسطحي  
 والاشع الوضع فلا كثير الكذب لوضع باراء موهوم مطاوع له واذا قلنا ان الذهني انه لا ادراك اني رجوان  
 الوضع باراء المعنى اني رجحان الكلام واقترن الصدق والكذب للوضع اللفظي فانه ذهني اللفظي لا وقوع  
 فاذا توهم وجه اني رجوانه اوعده وضعه عليه فلان كان موهوم كان صدقا واللفظي لو كان للوضع له ولو كان  
 معناه الذهني لم يكن كذا بقطعه لانه موهوم ابسته فان قلت كيف نقرنه او المفهوم من كلامك بانه  
 تقسيم الوضع العام وانما هو ان الوضع باراء المعنى الذهني قلت - انا عني ان المعنى الذهني الذي تتركب  
 الكلمة المناسبة له بما تدهيسته هو تصور المعنى اني رجوانه انه للوضع عن المعنى اني رجوانا جميع المذهب  
 الكلمة المناسبة له لان المتصور ان كان جزئيا للصدق عن كثير من فهو موهوم اني رجوانه ثم ان كان ذهني  
 من موهوم لا يمكن اني رجوانه اني رجوانه عنه او كما ذكرنا سابقا والافال موضوعا باراء المعنى اني رجوانه كان  
 لصدق عن كثير من فالوضع ان ذلك المعنى الطبعي المعروف للكلمة المنطقي موهوم اني رجوانه افرط اني رجوانه  
 القدر السلي الواحد بالصفات المتناهية ووجهه في اللفظة المتقدمة للان ذلك متضمن في الواحد المتضمن في  
 الواحد النوع والمنسب في هذا المعنى موهوم اني رجوانه هو الذي باراء الوضع الاول الذي موهوم باراء عن تركيب  
 الكلمة المناسبة له بما تدهيسته لانه للوضع الثاني الذي هو الاستعانة اني رجوانه جميع استمه فقولنا ولو كان  
 معناه الذهني لم يكن كذا بقطعه للغة باراء بهما عندكم لكان عبارة عنه كما قرنا فافهم وتام فان لم يكن  
 المسئلة الشاكلة لما كان على اجماع العباد المعرفه والكلام بغير الابد ذلك متوقف على التعريف  
 والتخفيف وملك ذلك الكتاب السنة وما واردا ان لغة العرب وحواليها وجب تحصيلها ونقلها لان العلم بها  
 التكليف واجب وهو متوقف على ذلك وما يتوقف عليه الواجب المطوع وهو مقدور للتكليف فهو واجب فلا بد من  
 بيان طريق اللغة معرفة وما يتبعها من قواعد النحو والصرف وغيرها وما كانت اللغة امر اضيق لم يستقر العقول الجريئة  
 بادراك طريق معرفتها وبثبوت كل لفظ منها لغاه لغوض اسرارها ودقة خفاها ما سوا قلنا ان المتفصل في معرفة  
 الواضع امر قلنا ان له دلاله ذاتية عن معانيها لا ارتفاع اكتفاء معرفة دلالته مولودا لموضوعه بينتها اني صدق على



المختلفة والمتوفقة عن ادراك العقدة الخيرة وان لو رك بعض من ذلك ليل على صحة ذلك كما انجبت القلوب عليه ونظمت  
 الاسم من المقربين والمنكرين كقولهم الكلام يدل على هذا المعنى وبذلك الله تعالى وما كان ذلك كذا لم يكن  
 طريق الا ان الشرح قد ثبت بعض منها بسبب طالع العقدة والادل يكون بالتواتر وبالاجماع الفيد للظن فما  
 ثبت منها بالتواتر كالسواد الارض والما وان لا يقدر تشكيك والفا بعضهم بوثبها بالتواتر لا يثبت اليه لا  
 مستطعة ولا استدلال بالاصل فثبت اتفاق اسم الله اذ انه غير متغير غير المدعى لان دعواته ان موضوع بازار  
 الذات المقدسة النصفة بالصفات القدسية والصفات للاضافية والصفات الخلقية التي هي صفات  
 الاله لان دعواته ان اصل الاسم الكريم مشتق او مركب وقولهم ان رداة الوضع ممدود ولم يبلغوا التواتر مردود  
 بالاصح عدم اثر اعداد في ثبوت التواتر وكفى في ذلك ان يكونوا اكثر اربعة ولا ريب ان الروايات اكثر من اربعة  
 ان الشرح والاستدلال في ذلك من الكثرة بسبب الاتفاق ولا يكون راجع الى غلط ودعوى ثبوت الاحتمال  
 المرجحة بعضها لانه في ثبوت القطع في بعض طريق التواتر الذي هو اوضح دراية التي لا ينكرها الا في  
 ومقام فيها للاصحة المرجح الذي هو من طريق الاجماع لان دعوى القطع وانما نقول فيه بالظن وقد توجه الامر بقبوله  
 فلا يقر الاصحة المرجح وما ثبت منها بسبب طالع العقدة من الشرح كما متوازيه ان اجمع التي بالالف واللام يدخله  
 الاستثناء الذي فردير لو قد ثبت بها بالشرح وثبت بالشرايق ان الكثرة اخرج ما لولاه لاضمة المستثنى  
 ففهم ما ياتي المتقدمين المتفولتين ان اجمع التي باللام يجوز ان يخرج منه اى فردا او فردا او فطر عندا العقدة انه لو  
 لم يتبين ولم جميع الافراد لاصح اخرج اى فردا او فردا او فطر عندا العقدة انه لو  
 اللفظ ثبت بالشرايق التواتر واللاحق لانهم لم يحضروا اجتماعها في الشرح على احد الوجهين فقط اياها ما استنبط  
 العقدة من الشرح كما في المتن وان لم يخرج في الحقيقة عن الشرح كذا لم يكن نقلا من فاعل للعقدة في مدخل اوله  
 لم يعرف العموم من اجمع التي باللام وكذلك ما استنبط العقدة يستقراء الشرح كرفع فاعل في جميع رفعه عنهم ولا يسمونه  
 فاعلان ذلك في الحقيقة من افراد وقد نزعها فثبت العموم بالاشتقاق نعم العقدة الخيرة انما لا تثبت به مرة  
 موضع اللفظ لما ذكرنا من ان طرقة رتبة عن كثرة خفاء الوضع وان ثبت به المعارف الالهية لانه ان  
 جنب وما اطلق عليها من اللفظ ما حقيقة عرفية او شرعية او جازية لغوية او حقيقة لغوية حقيقة وانما



من الكرم والشفيع من الرقيب والاتباع من المزمع والشعر والبند من التروصية على بن بعلين عن  
 الجاهل عن ان الله تبارك وتعالى لم يجرم الخمر لاسمها ولكن خمرها لعاقبتها فما كان عاقبة الخمر فهو خمر لا لاسمها  
 ان الرداءيات لا تسمى الاخرة صريحة في شراط الخمر في التسمية اذ يقول الجاهل لاسمها فلما كان  
 غير ما يجوز ان يسمي باسمها بل جرح قوله فما كان عاقبة الخمر فهو خمر لانه اذا كان عاقبة الخمر دسيسة بالخمر من دون  
 الخمر فلا فائدة لقوله فهو خمر لانه فهو لانه انما قرع عدم شراط الخمر في التسمية لانه لا تسمى الخمر بذاتها  
 ان ذلك ليس للمخمر وانما هو للغير الي مع وهو الخمر فما كان عاقبة الخمر فهو خمر فما كان كذلك فخر  
 الحكم الذي هو منوط بالاسم دائر امدار العاقبة وهو اعداد دول الخمر وهذا هو الذي ان لا يدعى ان  
 اللفظ انما وضعه الواضع بآراء الخلف والحمد ما يكون الواضع ساهبنا لا يميل على غيره وقد سمعت  
 تسمية اهل العصابة هم ما عاقبة الخمر فخر ادم اهل اللسان ولم يبق الا حقا الحقيقة الشرعية اذ الخمر والاد  
 عدم الشر وعدم الخمر ان التسمية بهذا الاسم وان كانت في الاصل الخمر في حق مخصوص الخمر  
 مخصوص الخمر انما هي لعقبة ذلك الخمر في دائرة مدارعية وهو اعداد ما والى خمره قبل الدليل مصداق  
 من غير دليل في القاموس الخمر ما سكر من غير العنب او عام كالخمر والعموم اصح لانها حمت وما بالمدنية خمر  
 عنب وما كان شرابهم لا يسر والتم تسمية لانها خمر العنب وشره اذ لانها تترك حتى لو ركت واحترقت  
 اولها تسمى العنب اي تحل لاسمها من الكمال اهل اللغة في صراحة بان التسمية دائرة مدار الخمر لا غير  
 الله ان الظاهر عدم العموم في اصل الوضع ولو كان كذلك لكان كل واحد فيه الخمر فهو خمر باصل الوضع  
 لكان كذلك لما وقع اختلاف فيه بين الخمر في حق سائر ما وجد فيه الخمر غير العنب الخمر يراو بين  
 من سمي قيسا واما باصل الوضع فلا لانه لا يثبت بالقياس لبا رابعا تارة كل موضع وهذا  
 متعذر لانه نقول انما اجزنا ما اثبت بالقياس وذلك اذ اظهر المصدر ان التسمية بالاسم للغير في خصوص  
 للعلية التي هي سمي بالقياس في الاطلاق فان قلت - اذا جاز القياس في اللغة جاز في الكلام لانها منوطة  
 باللغة قلت - لا يخرج ذلك لان التسمية باسم قد اثبت له بالقياس في ما دللنا على عموم الدليل  
 اذ باطلا لا بالقياس واليه الكثرة بقوله ما كان عاقبة الخمر فهو خمر فلو خلف الدليل في غير



وشرب فيبدأ منكر الادعاء او مرزا الواقع او ثبوتاً حشوت ووجهت عليه الكفارة خلف اليمين بالله  
 الا خارج عن انها غير لان عاقبتها عاقبة الخمر كلاف ما لو حلف بالاعتقاد ما اقتدر زيد الكساي شي مع  
 لصحة التسمية في الاول حقيقة لوجه العلية فيها وبجارية التسمية في الثاني وياتي ان التسمية دلالة اللفظ  
 ما يؤيد به عند ذكره من عبد الله بن سليمان الصيمر الا ان الادلة ان تقع ان لم يعلم ان التسمية انا  
 بآراء المفسر الذي هو مبدأ الاستحقاق لعلية بآراء وصف - اما بآراء الخمر والمغنى المخصوص بها واما بآراء  
 الخمر خاصة او جهرا او سكتا القياسي فينبغي القطع بعدم جواز القياس لعقد كصفي المبدأ الذي هو مبدأ  
 التسمية وان علم ان التسمية انا وصف - بآراء المبدأ في الخمر المخصوص من حيث علية ذلك المبدأ جاز  
 تسمية ما وجد فيه ذلك لوجهها المناسبة الوضعية التي هي العلة قياس على ذلك الاول وان لم يجز استعمال  
 ذلك الاسم في الثاني حقيقة كمال التي منع منه اما عدم المناسبة او ترك الخمر للمفسر في التسمية فهو  
 خلافه فينبغي استبعاد ذلك الاسم في المعنى الذي في الخمر الاخر فقولنا في الخمر المخصوص احقر زعالو  
 وضع الاسم للمفسر الذي هو المبدأ بدل المخصوص محله كالكمه فانه وضع بآراء من وجد فيه السوالمط  
 لا المخصوص محله فانه في الحقيقة عام فيشمل كل من وجد فيه السوالمط حقيقة كسر الفاظ العوامات وذا  
 لا خلا فيه كما تقول زيد قائم فاذا قام عمر وقلت عمر قائم لان القيام وضع للمعنى المعروفة  
 مخصص الخمر فذلك وضع للمفسر كما يشمل جميع اقر له من وضع الواضع وعما لو وضع الاسم للمفسر الذي  
 هو المبدأ المخصوص الخمر لا من حيث علية فانه خاص لا يصدق على غيره لا من جهة الوضع للمفسر  
 ولا من جهة القياس للفارق وما نحن فيه الخمر فانه على ما هو المعروف وضع بآراء المفسر اي صدر في  
 الخمر المخصوص الذي هو العنبر من حيث علية وهو تكميل العنبر فوضع الخمر لذلك المعنى الموجه في  
 العنبر في بعض احواله ليس له والي على سبيل التشريك ولذا يتعين بمفاد ان الوضع للمفسر لا يتم الا  
 بمحله المخصوص كان يكون المعنى مادة الاسم والخمر صورة له وانا الوضع للمفسر من حيث العلية وعبارة  
 مخصص الخمر في اصل الوضع اما انما صلا في محله ذلك المعنى او لقوته ورشدته او لقوته في  
 العنبر او سبقة في الوجه وقوله ان لم يخرج الخمر لاسمها ولكن حرمتها لعاقبتها شر بان التسمية للعاقبة

لقوله ثم فإكان عاقبة الخمر فهو مع قوله ثم مع قوله ثم في البنية شدة تلك الخمرة المنتهية وشعره  
 بقية التسمية لما كان عاقبة الخمر وشعره بعد الخمر وذلك شعر لجهة القياس فالقياس في ذلك خبر والعلاقة  
 هي التسمية كما تسمى زيد بالسد والعلاقة هي التسمية فقل أن التسمية زيد بالسد علم كونه جازا بنص أهل  
 اللغة عليه وهذا الميثب النص على خبرية والدلالة وقع الخلاف فيه كالم يقع في خبرية اسد زيد على  
 شيء عنه كغيره الوضع ذاتية في الاسد ولهذا جميع افرلو انبسط لتفريقها شيء عنه كغيره الوضع  
 والعيب الذي هو المحل ليس خبر الالنه ليس في الدلالة وانما ليس اذا طرأ عليه لاحقا وكذلك الخمر وانما ليس  
 وشعره تسمية غير اذا طرأ عليه لاحقا رفعت وبان في سبب التسمية لطلها بالاحتمال كما تقدم وهذا على  
 شرعا وعرفا والدلالة في الاستعمال الحقيقية على ان الكلام انما يقع في اسم ما يدل من نفسه بالهالة والهيبة على  
 نفس المسمى من مائة وهيئة وذلك انما هو للثبوت الذاتية كما تقدمت، الله تعالى قال قلنا اسد الوض  
 لا يثبت بها القياس ولا يصح القياس على ما لا يعرف قلت الاحكام انما تنط بالاسماء للسميات والاع  
 نبي ط الكلف بما يعرف منها لا يعرف القسم الثاني في الدلالة والمدلولات هما وفيه  
 من المسئلة الاولى في معنى الدلالة وهو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بمدلوله  
 بشئ اخر والاول هو الدال وان الذي هو المدلول والظاهر ان المراد بمعناها من ليس حقيقة لذاتها وانما يراد  
 به مجرد ما يصدق عليه اللفظ في المسئلة الثانية في تقسيم ملحق الدلالة وهي ثلاثة هي  
 طبيعية وعقلية والدال على شيئين لفظية كدلالة اللفظ زيد على معنى فانها وضعية لفظية وان الذي  
 القسم الاول غير لفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها فانها وضعية غير لفظية كاللثة والكتبة والعمدة  
 والنصب والثبات وهو الطبيعية على شيئين لفظية كدلالة اصح على وجع الصدر وغير لفظية كدلالة النقص  
 على الخمر وان الذي ليس على شيئين لفظية وغير لفظية كدلالة لفظ دين على وجه الاطلاق فانها عقلية وان الذي كدلالة  
 الدخان على وجه ان رذكرا بها في التسمية على الرتبة ان الاصطلاحات المتداولة في تقسيم الدلالة هي  
 الاول المشهور الذي عيسى الكثر هو ان الدلالة اما لفظية او لائمية عقلية او وضعية والاول وضعية  
 وعقلية وطبيعية والوضعية اما لفظية او لائمية او لائمية الاصطلاح ان الذي عليه اكثر العرب وهو

وهو ان دلالة اللفظ اما وضعية او عقلية والدليل المحقة وان ينسب الى الجزء والوضعية اما مطابقة او تضاد الجزء  
وهذا الدليل ان تقسيم اللفظية الوضعية الى ثلاثة ان كانت اصطلاح اكثر الاصولي وهو ان دلالة اللفظ  
اما وضعية او عقلية والدليل المطابقة وان ينسب الى الجزء تضاد الجزء وان ينسب الى الجزء تضاد الجزء  
كما يجرى وهو كما اصطلاح اكثرهم الا انهم يجعلون التقييد لفظية والدلائل اتمية عقلية اني من اصطلاح اكثر اقباليين  
وهو ان دلالة اللفظ على معناه دلالة فقد وعي خبره دلالة حركته وعلى لازمه دلالة لظهوره وهو قسمة من اصطلاح  
الاصولي ونعم والفرق بالتسمية ونعم اخرنا ما يوافق مذهب الدليلين اشرى وياتي ذكر ما فيه الفائدة  
المسئلة الثالثة لما كان عرض اهل الاصول بغير وغيرهم من جهة عموم الانتفاع انا هو علم الدلالة  
وهي اللفظية الوضعية اذ مدار الدلالة غاي على الالفاظ الموضوعية والانتفاع بها انا هو من حيث الدلالة  
كان يحتاج استنباط بعض الاحيان الى غير ما يبر الى تعيين بعض الدلالات في نفسها كدلالة الاقف وكدلالة  
التبني ودلالة الكثرة في المنطوق لان ما هو من تحت المنطق صريح وغير صريح فالصريح كما لمطابقة وهو دلالة  
الموضوع على تمام ما وضع له وغير الصريح منه كالدلائل فان دلالة تبني وضعية لان اللفظ لموضع له وانا  
وضع للمزوم وليس ذلك للمزوم وضع لثب تركب مزوم في الحكم الوضع وانا هو معنى فتكون دلالة  
الدلائل عقلية لان الذي انا ينتقل الى اللازم عند سماع اللفظ الموضوع للمزوم وعدمه انما للدلائل عرضية  
عبارة له الى المزوم بان تنقص النفس بعينها الى مدلول اللفظ بدلالة لها عليه ما كان لازما له  
من جهة العقل وهذا هو المعروف عند اهل الاصول واما دلالة التضمن فلا تفرق على انها من المنطوق غير الصريح  
والدلالة عقلية لما قيل في الدلائل وهو ان اللفظ انا وضع للكثرة في العالم بالموضع اليه ثم ينتقل  
منه الى خبره لكون بعض الموضوع له اشياء لا عرضية وليس المراد ان ينتقل اليه مطلقا ولا اليه مع غيره من الاشياء  
وانما ينتقل اليه واما من حيث هو خبر الموضوع له اللفظ فتكون بهذا الاعتبار عقلية وقيل انها بالنسبة الى الدلائل  
من الصريح وان لمات والمطابقة لدفعها حقيقة الكثرة في الدلائل فان اللازم خارج عن حقيقة المزوم  
وانما تفرق الذين الى الجزء وان كان عبارة له الى الكثرة بدلالة اللفظ عليه وضعه ضمن الكثرة ليدل العقل في  
الدلائل هو اللازم الذي هو وصفه اللازم وليس في الحقيقة في اللفظ دلالة عليه لانه خارج عن حقيقة معناه



ولكن بل لازم ولاصقة في الحق الذي اليه لقول عند الخازن وانما يريد الحق في الحق فاما قول  
اللفظ في اصر الوضع للبر في معنى الكفر فتمت الذي اليه بقوله انما هو بوجه من الدلالة الوضعية  
ان لم يكن الكفر الذي يعضه كذا الخ فاللزام وضعية ولا يخرج عن الوضعية انما ثمانية للاول وان  
مدركه الحق لان كونها ثمانية انما هو من جهة الخصص لذلك الخ لان الدلالة عليه من جهة اكثر اكد لان ثمانية  
واما كون مدركه الحق فلا ينافي ذلك لان كل دالة انما يدركها الحق حتى المطابقة اذ ليس الحق دليله وانما هو  
وهذا هو الدور وبه قد ايجز ومن تبعه ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت من اللفظ في تمام وضع له  
من حيث انه موضوع له من مطابقة كلفظ الشك فان موضوع اليك ان لم يكن من مطابقة هو  
اللفظ في المطابقة فبذلك عليه بغير عدم زيارته عليه ونقصه عنه او تناوله ما ليس منه وان كانت منه على  
غير معناه من حيث انه موضوع كلفه ففرض لفظي ودلالة الكفر للدلالة الخ وان كانت على ان يرجع عن حقيقة  
ما وضع له اللفظ اللامع لذلك الحق الموضوع له اللفظ في انما يفي ان اللفظ في تمام وضع له  
العصر بملك الدلالة الى اللامع وقبته عليه كضوره عند المزوم المدلول عليه بالدلالة اللفظية الوضعية  
ثم اعلم انهم قد اختلفوا في انه هل يشرط طاعة اللامع المزوم الذي للمزوم فلا يفي رقه كضوره على ان يفي  
دلالة اللامع انما يفي المزوم في حق والعام والاصح ان لا يفي في حق اللامع باعيا اجرائه على البطل  
عند ذكر المزوم بحيث كل اللامع بالاعية للامع كضوره عند ذكر المزوم وعليه كضوره لولا اللامع في حق  
المراد استعانة في عرف اللغة عن الدلالة اللامعية فاذا عرفت هذا فظهر ان التضمن والاشتمال  
تضمنهما المطابقة لان الدلالة على الخ مستترة للدلالة على الكفر وكذلك الدلالة على اللامع مستترة  
الدلالة على المزوم فلو استمر استعمال اللفظ في غير معناه او لزامه اعتبر تقدير الكفر والمزوم واما المطابقة  
فقد توجد ولا تقتضي ولا اشتمال كما لو كان سمر اللفظ بسيطا لا غير له ولا لزام كذا ان الواجب فان  
المطابقة تحقق وعدمه واعلم ان التعيين بالجنسية في الدلالة اللامعية اشترط ان  
اشئ وجزئه وبين اشئ ولزامه فالاول مستلزم للامكان المشترك بين الكفر كالامكان اني في الذي  
هو سلب الضرورة من طرف واحد فانك اذا اطلقت الامكان دل على العام من حيث انه موضوع له

اللفظ في اصر الوضع للبر في معنى الكفر فتمت الذي اليه بقوله انما هو بوجه من الدلالة الوضعية  
ان لم يكن الكفر الذي يعضه كذا الخ فاللزام وضعية ولا يخرج عن الوضعية انما ثمانية للاول وان  
مدركه الحق لان كونها ثمانية انما هو من جهة الخصص لذلك الخ لان الدلالة عليه من جهة اكثر اكد لان ثمانية  
واما كون مدركه الحق فلا ينافي ذلك لان كل دالة انما يدركها الحق حتى المطابقة اذ ليس الحق دليله وانما هو  
وهذا هو الدور وبه قد ايجز ومن تبعه ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت من اللفظ في تمام وضع له  
من حيث انه موضوع له من مطابقة كلفظ الشك فان موضوع اليك ان لم يكن من مطابقة هو  
اللفظ في المطابقة فبذلك عليه بغير عدم زيارته عليه ونقصه عنه او تناوله ما ليس منه وان كانت منه على  
غير معناه من حيث انه موضوع كلفه ففرض لفظي ودلالة الكفر للدلالة الخ وان كانت على ان يرجع عن حقيقة  
ما وضع له اللفظ اللامع لذلك الحق الموضوع له اللفظ في انما يفي ان اللفظ في تمام وضع له  
العصر بملك الدلالة الى اللامع وقبته عليه كضوره عند المزوم المدلول عليه بالدلالة اللفظية الوضعية  
ثم اعلم انهم قد اختلفوا في انه هل يشرط طاعة اللامع المزوم الذي للمزوم فلا يفي رقه كضوره على ان يفي  
دلالة اللامع انما يفي المزوم في حق والعام والاصح ان لا يفي في حق اللامع باعيا اجرائه على البطل  
عند ذكر المزوم بحيث كل اللامع بالاعية للامع كضوره عند ذكر المزوم وعليه كضوره لولا اللامع في حق  
المراد استعانة في عرف اللغة عن الدلالة اللامعية فاذا عرفت هذا فظهر ان التضمن والاشتمال  
تضمنهما المطابقة لان الدلالة على الخ مستترة للدلالة على الكفر وكذلك الدلالة على اللامع مستترة  
الدلالة على المزوم فلو استمر استعمال اللفظ في غير معناه او لزامه اعتبر تقدير الكفر والمزوم واما المطابقة  
فقد توجد ولا تقتضي ولا اشتمال كما لو كان سمر اللفظ بسيطا لا غير له ولا لزام كذا ان الواجب فان  
المطابقة تحقق وعدمه واعلم ان التعيين بالجنسية في الدلالة اللامعية اشترط ان  
اشئ وجزئه وبين اشئ ولزامه فالاول مستلزم للامكان المشترك بين الكفر كالامكان اني في الذي  
هو سلب الضرورة من طرف واحد فانك اذا اطلقت الامكان دل على العام من حيث انه موضوع له

من الطرفين وبين غيره كما لا  
العام الذي هو سلب الضرورة

ومن حيث انه خبر ما وضع له اعني اني قد انقضيت باللفظ واللفظ مشترك بين الكوكب والنار وهو لازم  
 وهو الضوء فاذا اطلقت لفظ الشمس دل على الضوء من حيث انه موضوع له بالمطابقة ومن حيث انه لازم لما وضع  
 اللفظ اعني الكوكب النار بالترام في تقييدها بالحيثية تميزت الدلالة بعضها من بعض وهو ظاهر المسئلة  
 الواجبة في بيان حقيقة الدلالة وقد اختلفوا في تعريفها فقيل الدلالة عبارة عن كون الشيء كجاء اذا  
 علم او حس فهم منه شيء اخر وقيل عبارة عن كون الشيء كجاء يلزم من العلم به علم بشي اخر وهذا التعريفان انا  
 ما تعرف لفظ الدلالة من غير ما به الدلالة اللفظية الوضعية فقد اخطت الحقيقة لان ذلك ان كان قد يكون  
 غالبا وكثيرا منه ما يصدق عليها باعتبار الفائدة لكنه لم يكن كاشفا عن الحقيقة والكلال وقد استخرجت اسفا  
 ان معنى دلالته اللفظ هو ان يكون اذا ارسمت في ايدي مسمع اسم ارسمت في انفسه ففهم النفس ان هذا  
 المسمع لهذا المعنى فكل ما اوردته احسن الى انفس النفس انفس المعناه اثر وفيه ان الدلالة هو فهم النفس لفظ  
 ففهم النفس معرفة انفسه حقيقة الدلالة لان الدلالة صفة اللفظ والمعرفة صفة انفسه وان ارادوا  
 ان الدلالة هي مناسبة ففهم النفس ان ذلك لم يرسم في ايدي ذلك المسمع انفسه في نفس ولكن بينهما ذلك  
 هو ان الدلالة ومطلوبها تفسير ما على ان قوله ارسمت في انفسه فيه ان اللفظ ليس الحقيقة موضوعا على  
 انفسه لانها ان استعملت في المعنى اني جرب الحقيقة وقد اشرنا سابقا الى ان ذلك من ان الوجود الذهني ليس  
 الوجود اني جرد ان ارادوا بالارسم في انفسه صورة معناه اني جرب انفسه الذهني منه فمرطبي الذهني في وضع  
 اللفظ بآزانه وصرف الدلالة الى نفس الدال ان لها كلامه عدم املوه ذلك وقد اخرجنا بنا عبارة عن فهم المعنى  
 من اللفظ عند الطلاقة بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع وفيه ما تقدم من جعل الدلالة هي فهم المعنى وقد بينا ان الفهم  
 من المعنى هو الدلالة واللفظ هو الدال والدلالة موصوفة للفظ وهي نسبة ما بين المعنى وبينه فكيف يكون  
 الفهم هو الدلالة لو كان هو الدلالة وهو صفة الى طبع الدال مدلوله هو فهمه فقد دلت ان يقال  
 انها عبارة عن كون اللفظ كجاء اذا سمع فهم المعنى عنه للعلم بالوضع او ان قوله فهم عنه المعنى صحيح ولكنه  
 فيسبى ان كيفية الفهم عن اللفظ ومنهم من جعل الدلالة الدال في انفسه الى الحقيقة الحقيقية فقد دلت اللفظ  
 على المعنى هو فهم المعنى عند ذكر اللفظ وفيه ما تقدم واكثر ان جرب كقولنا نسبة ما بين اللفظ عند الطلاقة وفي

اللات مع النفس فيقولون دلالة اللفظ كونه كيت اذا اطلق تصدر شعور بمعنى اوتد <sup>معلوم</sup> <sup>نفس</sup>  
 وانا الجمل <sup>كيفية</sup> افادة اللفظ ذلك الشعور والى ان الدلالة صفة اللفظ لاصفة اب مع ولا صفة <sup>لفظ</sup>  
 كما قد يتوهم وذلك لان الواضع حكيم وضع الكلمات على ما كانت على السبب <sup>وهو</sup> العلاقة ان يكون على هيئة  
 مثل تلك الهيئة عما وضع له <sup>وحيث</sup> كان كل شيء رزوا جاتر كيت وجبان يكون لذلك الكلام هذا الحكم واللو  
 ان كل شيء له مائة وصورة وهذا اسم جميع المخدقات وكل اسم فله مائة مخصوصة بينها وبين ما تر لوله مناسبة  
 نوعية وله صورة مخصوصة بينها وبين ما تر لوله مناسبة شخصية فاذا ارلوه وضع لفظا بزا <sup>مفني</sup> اخذ له من <sup>نفس</sup>  
 ما يناسب على ما يات بهانه <sup>نفس</sup> الله ثم وجهها مائة كلام ذلك المعنى وركبتك الحروف على هيئة من  
 التي كيت في الحركات والسكنات والتهجيم <sup>والتخمين</sup> وان خيرا تما سبب ذلك المعنى كذلك تلك الهيئة هي صورة ذلك  
 الكلام فوضعه بزا <sup>المعنى</sup> ذلك كان الكلام تلك المائة المخصوصة والهيئة المخصوصة <sup>والدلالة</sup> مع العالم <sup>بالموضع</sup>  
 على مساه كما انك اذا اومأت الى زيد بان ياتك ايك او مات اليه هيئة الاقارب <sup>يل</sup> تقضي اصابعك  
 في اجمدة منير اليها ايك فيفهم بالمائة وهي حركة اليد والصورة هي الكثرة له يدك ايك كالخبر <sup>له</sup> اللفظ  
 الاقارب <sup>ولوانك</sup> اردت <sup>الحركة</sup> انظر اومأت بيك ايك اليه هيئة الدفع فيفهم بالحركة والهيئة <sup>والله</sup>  
 الاضراف لان هذا الهيئة في المائة المخصوصة <sup>تدل</sup> <sup>لست</sup> رايه على ما ير لومنه <sup>فذلك</sup> الكلام بالمائة والهيئة  
 المخصوصين يدل ان <sup>مع</sup> معناه حقيقة الدلالة <sup>ارشم</sup> اللفظ بنسبة مائة وصورة لفهم الى طلبة <sup>المعنى</sup>  
 الموضوع له الكلام كما سئل في الكثرة فان قلت لو كان ذلك كذلك لم يجد احد شي من المعاني والواقع  
 خلاف قلت <sup>انما</sup> جميع العلم <sup>بالوضع</sup> هنا شدة <sup>فخدا</sup> المناسبة لانها من سبب حرفية من عالم الغيب <sup>محق</sup>  
<sup>في</sup> محله فان قلت اذا كانت من سبب حرفية من عالم الغيب <sup>فلما</sup> كانت في هذا <sup>خطها</sup> وبعبارة اذا لم <sup>طلع</sup> عليها  
 جميع الى طيبين قلت <sup>الفائدة</sup> شئ ان اهدا <sup>افقفا</sup> حكمه <sup>الحكم</sup> ان لا يقضي شئ شي غير مناسبة <sup>تقتضي</sup> يقضي  
 مع قدرته <sup>وحيثما</sup> ان ذلك <sup>لكن</sup> لفت الى <sup>الطوبى</sup> لوتينة <sup>بعض</sup> الاحوال <sup>للبعض</sup> ان سبب <sup>كذلك</sup> كذا ذكره <sup>المادة</sup>  
 في الفرق بين الفصح <sup>والفصح</sup> ان الدليل <sup>الكل</sup> سهوله <sup>بدلالة</sup> الف <sup>فانما</sup> حرف <sup>موس</sup> التي <sup>وان</sup> في <sup>كثرة</sup>  
 بدلالة الف <sup>فانما</sup> حرف <sup>فقط</sup> وثنى <sup>وجهر</sup> وكذا ذكره <sup>الصورة</sup> ان الفعل <sup>كان</sup> يقضي <sup>التقدير</sup>



كالطيران والجلول والعزل وبلا لآلة الوضع للصوات بما يناسبها كما في صوت الغراب فاق وهو صوت شقي  
 الناقة عند شربها شيبا اذ لو وضع غاقا لصوت شقي الناقة عند شربها شيبا لصوت الغراب شيبا الى طبقة  
 لغز شقي من ذلك الى ما بين اللفظ وبلى معناه من المفردة وما شيبه ذلك وهذا هو الجواب عن كل من فائدة  
 اصد السند لآلة الاله اللفظ فيقول هذا اللفظ وهذا الكلام يدل على كذا وقد اتفق على التوضيح ان لفظ صر  
 الذي هو الفعل الماضي يدل على ما عدا الحركات وبنيته على الزمان وهو ظاهر وعلى الاصطلاح كرون هذا وباب  
 نعيم الله الى الكلام والفعل والحرف لا يختلفون فيه ولا يذكرون ما كلفوه من فراجع كتبهم ويكون المعنى على ما  
 من التحقيق بان حقيقة الدلالة هي اشم اللفظ بما شبيهه به وصورته لفهم الى طباطب المعنى الموضوع له فان قلت  
 هذا لا يجوز على ما قررت من ان كل شئ في مادة وصورته فتكون الدال على الحركات في مادة وصورته والدال على  
 الزمان في مادة وصورته وكلام اهل النحو الذي استدل به يدل على ان المادة وحدها تمثل على الحركات والهيئته  
 تمثل على الزمان قلت ان المادة والصورة تمثل على الفعل الماضي وهو مدرك متقوم بزمان لا مطلق مدرك  
 للمطلق لان نتيجة الاعراض بهيئته واحد كمنه شيبا لانه حركة الفعل المقررة بالزمان الماضي والمراد بالوجه  
 لما انما عن ان صدور ما لمعنى بالفعل الماضي المركب منها فهو شئ واحد دل عليه بمادة وصورته بخلاف الضمير فيكون  
 الزمانان هم معنى مستقلا يخط فيه الماقران بزمان فينتج المادة وصورته هذا هو الكلام وانما حقيقة  
 تقع بالفعل الماضي مدركا وقع في زمان ماض اذ لو اردت ذلك كان ذلك اسلاف فعل لغم هو اسم للحركة الواقعة في  
 الزمان الماضي وهذا هو المعبر عنهم بالمصدر عنهم كما تقول الضرب الماضي والضرب استقبل وانما تقع  
 على الصدور عن الفاعل بنفسها في الماضي وحده صدور ما في استقبل مثلا وذلك متقوم في الوجه بان الزمان فهو شئ  
 واحد على ان شيبه كمنه ما تقول ولكن ليس هذا موضع بيان نسلان الغرض من هذا بان الدلالة فان قلت  
 اذا كان لابد من المناسبة في اصد الوضع فينبغي ان يكون لفظ واحد يدل على معنيين اللاتغير المادة والصورة  
 في اصد ما على ان يند اكثر اللفظ كذلك كما تقول الضرب هو الدق مثلا والضرب هو النوع وما شيبه ذلك قلت  
 ان الضرب يكون الزمان اصد الوضع مناسبه في صورته للمعنيين ولكن لا كانت اللاتينية لا تحقق الا ان  
 تحقق به الغاية لمقتضية للتعدد وقد كان الواضع وضع اللفظ الواحد ولم يكن في نظره الا في موضع له ما يناسبه

ولما توجه للاخر لم يخبره الاول وضع له ما ينسب فاذ اجمعا فظهره واراد الدلالة التي طبعت احدهما بالقياس  
 لضمنية مع الاسم تعين المقصود بالكم منها كما هو ان المشترك كان يتحقق هذا الحرف ان  
 في بيان ان بين اللفظ والمعنى منسبة ذاتية فاذا ثبت الاسم المشترك فثبت ان كان ذلك الاسم والدلالة  
 المعنى بالماهية والصورة المركبة بنسبتها للمعنى ومنه تتركب الصورة منهاها مركبة من صورة الاسم الاول  
 ومن القولية فتكون منها صورة مركبة تدل بنسبتها على المعنى المخصوص مع بقا الصورة الدالة على حالها  
 حفظا للاصمنية الاسم ليكون اذا اراد لوقياس المعنى الاخر اخذ ما وركبت منها ومن القولية لعينية صورة مركبة  
 ينسب فان قلت هذا نتيجة اشتقاق اما في الكلام اجماعا فكيف تصور الهيئة المناسبة فان زيدا يعمل  
 في مائة رطل قلت ان الاسم اجماعا يدل بانه وصورة استعماله انما هي بنفسه في صورة ذلك الاستعمال  
 انما هي بعرف مساه وامن لم يعرف المخصوصية لم يدله اللفظ على مساه بل كبرج المضافات ونسب  
 منها الهيئة الدالة فاذا قلت جا زيدا وكان متصرفا متعين عند التي طبعت استعمالها اللفظ في عينه عرف  
 والاطيب منك تعينا فتقول ابن عمر فان حصل بها صورة الدلالة والقياس فليس والدلالة لك في زيد غير  
 فتقول الربيع وكذا الخ فان بالماهية وبالدلالة المعنى معناه والصورة من الهيئة التي هي كونه اللفظ  
 مستعمل في معرودة اولها في الية تعريف لانك والدلالة التي هي الاسم الى المعنى له ركنان احدهما  
 ومنسبتها نوعية وبانها الهيئة ومنسبتها شخصية كما مر في ما جرت له لك على يدنا من معرودة الدلالة واحده  
 وكى له من ان كرى وللايد مبد وهد الما تقع من الاقوال فقط انهم اصا بوا وانا اثبت لك الى الواقع ما  
 ذكره واد هو ان لم يتصل اذا اطلق الاسم لانهم لم يتحقق وكان على بوضوح المعنى ودور الصور الى طبراذ في  
 ذلك اللفظ مجردة ذلك الطبراذ اللطيف من العقر على بوضوح المعنى وبصفا ما من اجود والحسنى شيئا واخره  
 والقلقة والاطلاق والافتتاح والاعتقاد وغير ذلك فتميز عندنا بوا كلة المعنى ذلك الطبراذ في صورة  
 ذلك المسمى في الحسنى المشتركة من ذلك المسمى كلفظ العقر له وذلك اللفظ الذي رجع الى الطبراذ في الما هو الذي  
 اعطى ذلك الحسنى المشتركة صورة مائة وصورة هيئتة الدال على بالنسبة واخذ له العقر في الصورة المعطاة  
 هي استدلال الحسنى المشتركة واما اعطى النفس صورة تلك الصورة فارتسمت في النفس مجردة عن الماهية والمدة

فقط النفس لو كانت ما فيها من النسبة للفظ الاول الى ذلك اللفظ ان رجح الذي قد وضع اللفظ حقيقة بارأ  
فترسم صورة فيها يعقل النفس تنزع من اللفظ ان رجح نسبة تلك الصورة التي جعلها من الحسن ثم كان  
مناسبة تلك الصورة التي هي صرف نظر النفس الى اللفظ ان رجح في نسبة سبب لارتباط صورته فيها فكان  
صورة اللفظ ان رجح طريق الادراك كذلك مناسبة الصورة الى صورته فيها من الحسن ثم كان الذي هو الحسن  
اللفظ في طريق النفس الى فهم الدلالة وادراكها من اللفظ بواحدة مناسبة ما له وصورة لذلك اللفظ ان رجح  
وبذلك استدل على ذلك اللفظ ان رجح وكان ان الدلالة حقيقة انها موضوع لللفظ ان رجح واما اللفظ الذي  
فانما هو عبارة عن ان رجح وصورة له وطريق الادراك كذلك ما في الحسن في النفس من الصورة ومن نسبتها  
لللفظ ان رجح فانما صورة ما له اللفظ وصورة هيته ومن نسبتها التي هي من الدلالة وهي طريق النفس الى الادراك  
الدلالة لا لنفسها فالدال هو اللفظ بمناسبة ما له وصورة ومن نسبتها التي هي من الدلالة والدلالة هي الاشياء  
اللفظ بمناسبة ما له وصورة الى اللفظ ان رجح واستدل على النفس فيها ما في انها التي هي الحسن من نسبة  
تلك الصورة التي هي في الاستدلال عليه هو اللفظ ان رجح في النفس من صورته اذ هي الدلالة للادراك ففهم  
فقد كلفنا انما لك وردت في الحال والله سبحانه وتعالى التوفيق المسئلة الحقا <sup>مسئلة</sup> <sup>وهي</sup> <sup>عبارتي</sup>  
سليس الصير وعلى التفسير من اهل الحق واهل الجبين يتحقق المغيرة وغيرهم ان ان اللفظ واللفظ بمناسبة  
ذاتية بسببها من دلالة اللفظ على اللفظ وذهب المالك من اهل العربية والاصول الى ان دلالة اللفظ  
على اللفظ انما هي بوضع الواضع فله المشهور انه لو كانت بسبب المناسبة الذاتية لم يصح وضع اللفظ على  
الدال على معنى بان نسبة الذاتية لتعريفه او ضدا وقد وضع كالتو ليقض الظاهر وان يكون للابيض الكود  
قالوا وبيان الملازمة انه لو وضع اللفظ لتعريفه الدال او ضدا قال بل على التام في ذلك الاصطلاح  
دون الدال اولاد وكل الامرين بالمرلان ما بالذات كما هو المفروض في كل واحد من العيانيين لا يتخلف عنها  
فلا يجوز التلايل على كل واحد منها لوجها في نسبة كل منهما ولا يجوز ان يمل على واحد دون الاخر لان ما يناسب  
الشيء لا يتخلف عنه ولا يجوز ان يمل عليها مع لان ما يناسب الشيء بالذات لا يناسبه بغيره بالذات والله  
ما كان ما بالذات بالذات واستدل اصحاب النسبة بانه لو لم يكن نسبة له ومن نسبة اللفظ



الى المتأخر في كسب بعض اللفاظ بعض المتأخر وان لا يبان الملازمة انه يخص بعضها ببعض ما ان يكون  
 او يرجح ام لا فان كان التخصيص لزم التخصيص للمخصص اذ المفرد من عدم النسبة وان لم يكن التخصيص لزم التخصيص  
 وكلها هي قال لا اكثر لان من عدم النسبة عدم المخصص لولا ان يكون المخصص الرواة الواضحة فان كان  
 هو انه كانت للرواة لتخصيص الوضع منه سمي كالمادة لخصيص حد واما ان يثبت بوجه مع وى  
 نسبة اللادقة الى اعم وان كان هو البشر كان تخصيصهم بالرواة كالمادة لخصيص الاعمال بالتخصيص  
 مع وى بها فلهذا ابرئ نسبة الرواة الواضحة للاحكام مقدورية بدون داع تستلزم الترجيح بالارجح وهو ممنوع  
 قال اكثر المنوع الترجيح بالارجح لا الترجيح بالارجح فان ذلك جائز وفي بعضهم ان من حيث النسبة بالجرم الى النسبة  
 الضرورة فيمكن تأويل كلامهم انه بان الواضحة على الوضع بل على النسبة اذا امكنه بين اللفظ والمعنى ولهذا  
 وضع الغصم بالفاصل كسر بسهولة لما بين الفاء التي هي حرف مخصص مسمى او غيره من النسبة ووضع  
 الغصم بالفاصل كسر لتأني الفاء من النسبة لان الفاء حرف شديد وجوه وقلة  
 هي المخصصة لم تكن من كسب الرواة اقول وانما اذا نظر في هذا المخرج الحكم رايته صلى الله عليه وسلم  
 انخصي لان اكثر يقول ان ابرئ النسبة مصرحون بذلك وهم ايضا قائلون به وناقول ما سواه واول  
 ان اللاحق ما ذهب اليه ابرئ النسبة لما ذكرنا في نسخة الرابعة من الكتاب راسا الى ما في الاصوات  
 بعض الكسب فكل كثير من المتأخر فيها النسبة كالتخصيص والظننة وكالغنيان والنزول وغير ذلك  
 فيجوز فيها صورة تسمية حركة سماعا وحرفا تسمية اصواتها اصوات مسما كجيم ولسانها من كسب على  
 بالوضع وقيل له في ستر التخصيص ما سمى بها ام خضفة ام حلة مثلا لانه لا بد ان تسمى خضفة ولا تسمى  
 ان تسمى حلة وهذا شيء يعرف بطبع واعقد وليس كذلك ليدل على ما ذكره الفظة من النسبة قال اكثر  
 لودت اللفاظ بالذات لا لشيء اختلف فيها باختلاف اللاحق في الاصطع والازمان ولا يمتد كل احد  
 وضع وهو معلوم بالظلال ولما نعلم بالضرورة انما لو وضعوا لفظ الكسب ليعتقد ان روبا ككسب الكسب  
 اللفظان كما دلست في اللفظ سواهما ان يقولوا ان النسبة لزيد منها خصوص النسبة الشخصية  
 بزيد يكون من نسبة نوعية كمن نسبة الكسب لزيد وعمر او جنسية كمن نسبة الكسب لزيد والنسبة لزيد

منها ظاهر المطلق الصلوح الذي في المائة والهيئة فاذا اختلفت حروفها اختلفت ولذلك الماخوذ صلوح  
 او غيره من جهة مائة مائة معنى او منها مستقرة كان وضع الهيئة الشخصية الوضعية والالتزامية المناسبة  
 الهيئة اسم الذات على اسم لان لا يزيد بالنسبة الذاتية بينها الا صلوح اللفظ بما تده وحيث كانت  
 المعنى بما تده وحيث سواها كان من المائة شخصيا ام نوعيا ام جنسيا واما صلوح هيئة اللفظ لهيئة المعنى فغير  
 شخصية للارتباط بينهما وان كان اللفظ هيئة نوعية او شخصية بحيث يصح بعض افرادها ان كل بعض منها  
 بعض المعاني كالحيوان الصالح للانسان والفرس فانه مشترك على حصص كل حقيقة صالحة لكل نوع من انواع الحيوان  
 في اجتهاد كخصائص الهيئة للسرير والاب وبالسفينة والصدوق وانما يتميز الانواع بالتصور فاذا اختلفت  
 حقيقة من احيوان ولفظها حيوان وضممت اليه لفظنا طح الذي مدلوله الانسان هو الهيئة التي تميزه  
 هيئة السرير فيه دل على الانسان وان ضمنت اليه لفظ صا هل الذي مدلوله الفرس هو الهيئة الفرسية  
 كذلك دل على الفرس فالحيوان مائة الكمال الصالحة لكل من الانواع بالهيئة الوضعية الشخصية المناسبة لهيئة  
 الموضوع له فيكون معناه طح يصح للانسان ولا يصح للفرس ومع صحت صا هل يصح للفرس ولا يصح للانسان  
 وذلك لخصوص الهيئة النوعية بالنوع ولصحيح احد الملاخر في الهيئة الشخصية لانها لا تتمايز فيها النوعية كما ان  
 الشخصية لا تتمايز فيها النوعية ثم لما كانت المولودات المملوكة بالهيئة المناسبة لها فانها هي  
 التي هي مستللاول ومع اجتماع حقيقة منها يميزها كقدر الهيئة التي هي الحقيقة كالتمايز  
 كذلك مع هيئة تها لت ورا متب للوجوه والاكوان والديان والكنون فتعني عرف واداء في  
 وبيان ذلك ان المناسبة من جهة المائة فلا صلوحا للمملوكة من الخاضعة لغيرها اما المناسبة بالهيئة  
 الخاصة بالمعنى الشخصي فلان الهيئة كثيرة حتى للمعنى الواحد فاهربها اللفظ مثلا ياذون مائة من اللفظ  
 الا صلوح مع هيئة من هيئة اللفظ المناسبة ذلك المعنى المخصوص فيدل عليه المناسبة مائة مائة المعنى  
 وحيث الهيئة ولنا نسبة حقيقة اللفظ حقيقة المعنى واهل اللغة الاخر مثلا ياذون تلك المائة بعينها  
 ويصورونها بتلك الصورة لذلك المعنى فيكون من توافق اللغتين او بصورتها بصورة اخرى تناسب  
 هيئة اخرى لذلك المعنى لان له هيئة مستعدة والواضع ياذ الهيئة التي تضر امام نظره حال

المقهور للوضع وترجيح دول غير ما من الهيئت مواضعها الطبع اهر تلك اللغة مثلا كالذوفان له هيئة  
 مستعدة مثلا لاستدارة وله عي وله هيئة كالكرة ان قصته او كالسطوانة او كالخروط ان قص او كقطعة الكرة وغير  
 وله هيئة مستعدة من الجلود وهي لونه اوليته او عدم كسره كالخرف او غير ذلك فطر واضع اللغة العرب العجم  
 من هيئة تناسبتهم اللام على الواو فلهذا دلالات ذلك سبب للصبغ العرب ونظر واضع لغة الهند العجم الهيئة  
 اخرى من هيئة تناسبتهم الواو على اللام فلهذا دلالات ذلك سبب للصبغ العجم والعقورون تلك الهيئة  
 بالهيئة الاولى لمخ غير المخ الاول بل قد يكون نقضه اذ البظ الواضع في الوضع هيئة من هيئة - المعنى  
 توافق هيئة اللفظ الاول لذلك الدل لان الوضع باراء المخ لتعيين الغرض منه وهو قد يختلف باختلاف  
 اهر اللغة كما يختلف الغرض من المربع استطيد فلهذا جهة الغرض منه ولا يتف - الى الطول فيظهر مقدار  
 الضلعين القصيرين المتقابلين وقد يخط الطول فيظهر مقدار الضلعين الطويلين ويتعين انما هو من  
 جهة ما ير لوم مثلا من كل جهة وهو من المناسبة الذاتية واذ انظر الى الوضع انه سمي رايت ان استي الواحد  
 قد يناسب شيئين متضادين مناسبة ذاتية كالهواء مثلا فانها تناسب النار مناسبة ذاتية بحرارة ويناسب  
 الماء مناسبة ذاتية برطوبة وكذلك اللفظ الواحد للمضامين المتضادين بحبيته او كجهة واحدة اذا كان لغرض  
 المقصدي لتعيين الدلالة لاجد الوضع فيها واحد كالحرف للحيض والظهر وعسل اللب والجلول للابيض والاسود  
 الوضع في الاول لا يستبرج الرمح وهو صانع انقص الظهر والى الحركة المير التدريكية سبب لانه فانه  
 في الاقرب والدنيا واما ان ذلك فانه في الصغرى السوب من اليبض اسود واما انقص بها دول خالص  
 الحرة والخفة وغيرها لصور احدها في الواضع والى طبعه عند ذكر الاخر فهو انقص من لفظ خالص كان للوضع  
 نظر ان اليها نظر باعتبار رتبتها وتغيرها فوضع اسود وابيض ونظر باعتبار اجتماعها في الذم ابدوت وبها  
 في الخوص الخاص فوضع جونا للابيض على الاسود وللأسود على الابيض وان واضع اللغة العربية ياخذها  
 غير ما اضد الواضع الاول لان هذا المائة ايضا لها صلوغ لهذا السمر ايضا او عند اخرين ومنها ذلك كما في  
 له صلوغ للسمر مع الهيئة المحضوثة ولا كنه في ثبوت يمين من الحديد والذهب والفضة وسائر المعادن  
 المنظرة والمتماكة كالحديد وسائر الدج رواجها الذي هو نظر الواضع فيما نحن فيه مقدرا كان أم لا



بعد سير من المائة التي عثم بها اهر سير وارولو واولها تعين نفس الامر لسير بالهيئة التي تنسج من العلو  
 والفقر وسعة الوضع والتجرد من كل مبدء للسير والمائة التي لا تصح للسير كالمائة فان لا يصح لذلك  
 والهيئة التي لا تصح للسير كهيئة الكرة او المخروط وكلما اشرنا اليه على اختلاف المولد والهيئة كهيئة النسيبة  
 الذاتية كهل معنى كماله كمالها كماله ليس الخلق في موضع اللفظ بل في موضع الوضوح انما هو المولد  
 والهيئة في النسب للشيء كما لو كان عندك صندوق فيه بيت مبرج وبيت مستدير واذا اردت ان  
 تضع في كل واحد منهما شيئا من معمولات كهيئة البيت كلفظ ولا يضطر بك اللفظ اذا استعمل  
 في معنى لا يناسبه فانك تضع شيئا من معمولات مستدير فاذا ارادوا العير ان يضع كل واحد بيت من المصنفين  
 ولتة هيئة المربع على ان المبدأ ليس ان يوضع في البيت المربع فان وضع في البيت المستدير اضطررنا الى استعمال  
 المستدير ولم كيد الكثرة والنسبة حتى يضع المربع في المربع والمستدير في المستدير وليس كذلك النسبة عندنا  
 فافهم فظهر الدير اي على خلاف ذلك اكثر وطول ما كانوا يعينون وانما في هذا الاعلام وبيان النسبة فيها فذلك  
 الا ان الهيئة الوضعية الشخصية تكون نوعية بنسبة الكل الاعلام فتكون مائة اللفظ وهيئة مائة نوعية  
 صالحة كهل واحد بالهيئة الاستعمالية الشخصية فاذا اضفنا المائة دل كالحق والامتثال ووضعية النوع كعلامة  
 التي زويتها التفسير في ابعاد ما قلنا اكثر انه لو كانت دلالة اللفظ بسبب النسبة الذاتية الى موضع اللفظ  
 على معنى بالنسبة الذاتية لتعينه او ضلنا في جوابه اننا نقول بالنسبة لا في موضع اللفظ الواحد ليقضي  
 اذ يجوز ان يجمع اللفظ من مائة في موضع لفظها ليطابقها والنسبة قد تكون نوعية وقد تكون شخصية في الماهية  
 اذ في الصورة كالعالم اسم للنسبة والجزئية والذاتية فان الباصرة هي منبع الالباب وادراك المبدأ فيها  
 تدبر اكبوة في المبدأ على ما حقق في علم الحقيقة فربما في ذلك حقيقة وفيها نوع استدارة من جهة الصورة في  
 جهة الادراك والجزئية هي منبع الحق الى الذر هو حيوة الكسب او به خط تدبره لانه اثر العالم وفيها نوع استدارة  
 من جهة الصورة ومن جهة فخر الوجود والنباتات وغيرها والذهب هو منبع طبع المعامل وبع حياتها وبقاؤها  
 وهو سر التمسك التي بها بقاها الكسب على ما حقق في علم الضمعة وفيها نوع استدارة من جهة تدرج انشاء الالباب  
 والبقا والوزن والوضع ومن جهة استواء اثره بالنسبة الى المعامل لانه قطبها الذي تدور عليه كحان بين يدينا



قلنا ان غلبة النسبة ودقة المخذ وذلك لا ينافي في وجه المناسبة وارلوة الواضع يجعلها دالة وان لم يذكر  
 كما هو من كثير من الامور واللاحكام المعقولات التي لا تذكر ماخذها وان اردتم بعد المعقولات انها لا تسمى  
 قلنا كذلك تدعون انتم من ان المخصص ارلوة الواضع وهي للمعاني الالهية المخصصة فاذا قلتم ان الدال هو الواضع  
 والمخصص هو الارلوة والمعاني هو المخصص قلنا الدال هو النسبة الموضوعية والمخصص هو الارلوة بالنسبة  
 للارلوة وهذا فان الواضع لما ارلوا المخصص خصص بالنسبة لان ذلك هو من الحكم والاقدر  
 البائع والمعاني هو المخصص فاما اقرب قولكم الدال هو الواضع ام قولنا الدال هو النسبة الموضوعية على انه  
 لولا المناسبة الموضوعية على انه لولا المناسبة لبعث من الحكم القام بالعلم المخصص بدون مخصص فانه ترجع من غير  
 جوابه ان التزم من غير مرجح وان لم يكن للحسن من لان الترجيح يزعمه بالدفع للذم لجميع الدوال وقولكم  
 هذا يلزم منه ان جميع الاشياء مع جميع السمات هكذا وهذا طريق الدماء في الالهية الحكم من اصلها ولا يرضى  
 بهما قد وقولكم ان المخصص هو الارلوة كالمبني في الالهية لان الارلوة لا تخص نفسها لتتوزع جميع الاشياء  
 بالنسبة اليها فلا بد من تخصيصها من جهة وهي الاشياء بايناسها ويوافقها فلا تخص بالالهية فيلزم العبث  
 واللعب وقولكم ان كان الواضع هو الله فالرلوة تخص الواضع منه سميته كالرلوة تخص حدودها في وقت  
 مع ذلك ونسبة الاوقات الى الالهية وان كان هو ليس بان كان كالرلوة تخص العلم بالاشياء من مردود  
 باننا نسلم ان الاوقات متناهية من جميع الدوال بالنسبة الى الالهية من غير انظر بعين البصيرة لو قم  
 ان الالهية لا يمكن ان يعبر عنها ما هو عليه لانه وقت المحض ولا يمكن في غير ذلك الوقت الا اذا غلبت  
 الله سبحانه الاوضاع والاسباب وبسببها باخرها وادها باخرها فانه سميته على كل شيء فغير كيف يجوز ما قلتم  
 وانتم تقولون ان الله علة ما له وجود الاشياء وكيف يجوز تأخر العلوية عن العلة انما التي لا تنظر كماله  
 ولاننا ما فعل قولكم بطر النظام ولا يجوز تأخر الالهية عن الدال اما بطلان النظام فلا يمكن تعميم الدال على  
 الالهية في الوجود ولا الدال على الاخر ولا المس على اليوم وبهذا لان جميع الاشياء بالنسبة اليه سميته  
 متناهية والاولى عندكم صالحة لجميع الاوقات فاما عدم تأخر الالهية عن الدال فلاننا ليس الحكم  
 القائل تعميم العالم انما اجمع ما ذكرتم فليس قولكم ثبت فعلنا ليس بتقديم العالم ونحن نقول ان وقت

وجوز من سبب بوجه الخاصة به فلا يمكن اجماعه الا في ذلك الوقت المخصوص للمقصود قدرة القادر  
 ولا عدم تام في العلم وانما هو لنقص قابلية الموجود للموجود فان كانت قابلية الموجود بجميع ما يتوقف عليه  
 الكتاب على ما في علمه المكان والزمان الخاص به وجد وصحة اين هذا من ذلك فافهم وانما النسبة  
 البسيطة للاعلام الكثر هي مع سبب فيها فليقلنا في مسئلة الرابعة ميزان المناسبة من جهة الصورة الشخصية  
 المركبة وانما المائة والصورة الاولى فما نوعيان في الاعلام والمركبات فلا خطا ما ذكرنا سببها فيكشف  
 عن الغبار وتبين الدير من النهار والصورة المركبة هي المركبة من الصورة الاولى من الاستعمال في حقها  
 تتركب منها صورة شخصية مناسبة لذلك الرتبة في موادنا لان الرتبة تخص زيد بمسألة لا تعينه ولا تكون  
 الارادة مختصة ولا يلزم من عدم فهم من وضع زيد اي مسأله من ما قد سئل انه ركب من الهيئة الاولى من  
 هيئة الاستعمال هي نسبة لمزيد عدم حدود الهيئة المركبة لان افعال لفظ زيد ووضعه على ابيه ووجه  
 به كيد لا يربو بغيره فهدل الكلام بمسألة مائة وهيئة التركيبية على مستعمل في ما ذكرنا وايضا قد اتفق على  
 الكثير وعلى ان الحروف لها طابع خفية مرتبطة بمكانة سمياتها وان لها افعالا في المعاني اذ اربطت  
 على وضعها الطبعي وشروطها لفظا وانما بمنزلة الظاهر للباطن واتفق جميع وجهه ما ذكرنا واما الدلائل  
 فيها لان قول المصوم داخل في حجة قوام وقد تحقق هذا في ما حجتنا بالامر عليه وقد دلت الاخبار  
 عن الائمة الاطهار بان لها معاني في ربها ايها الكارون عن الصادق ع في تفسير قوله تعالى وان كنتم في ريب  
 مما نزلنا على عبدنا قل ان الله والابواب من الخلق والدال دنوة من الخلق في غير شأه ولا  
 كيف وما ورد في تفسير اوائل السور وبسملة ان بها الله وليين سماء الله والجميع على الله او  
 حمد الله على رداية وما ورد عن بعض في تفسير كيد للعلم وغير ذلك مما لا يمكن ان يفتي على احد وقد روي  
 عن ع في انه قال في الوجود في اللفظ ولا تكلف في ان الحيد منه وبان الوجود مناسبة ذاتية  
 بحيد لا تصنع روح ويدل على ذلك اللفظ المشبه بالحيد ولهذا كثيرا ما جرح عن العلم في اللفظ  
 قول المفسر بحيد الذي ذكرنا في معناه ولا معنى له الا ما شئنا اليه فان القول بمشبهته هيئة الله  
 وهذا عند من يعرف ما لا يخفى فيه ولا ريب في غيره ولا نقول ان الحرف اذا كان فيه مناسبة ذاتية لمفهوم



استعماله وغيره لأنه نحو أن ذلك انما يكون لكانت تلك المناسبة شخصية اما اذا كانت نوعية فانها تصلح  
لغيره وللتباعد مع ضميتها المناسبة الحرف الاخر وقول الرضا ان الله خلق الحروف وليس لها معان ال  
انفسها يريد انه ليس لها معان مستقلة كقوله الكل تد وهو كاد كثرت وانما نقول لان الجل نع اذا اجتمعت  
جئى بها المعنى بعض يظهر بها المعنى الكل بها كقوله ان خلق الارواح الحيوانية من الحركات الهلكتية فتمت  
بعضها المعنى بعض الحركات الحيوانية والمشهور وغير ذلك مع انها حالت تفرق بها مواد كذا استد رد اليه وجه  
التبشير ان المعنى اذا اراد اخر اجبه المزيد الفت له حروف توافق لله كالبذر رفا ذا الفت على هيئة  
تناسبتهم من هيئة ته وذلك بهم لزيد فهم زيد بطبيع تلك الحروف وهي تتركبها معنى ما مثل عليه تلك الهيئة  
وليس المعنى الذرى من لفظ هو نفس المعنى الذرى فليت اذا اخر جبت ما في قبحك حقيقة المزيد يكن  
تقدم بعد ذلك لنقول قبحك منه وانما المعنى الذرى فهم زيد متولد من لفظ وهو بهم ما عندك من منظر له الظهور  
اذا قد حدث الزمان من الجزء نا فان هذا الذي متولد من الجزء بواسطة القدح وانما الهيئة لذا انها لا يخرج منها  
شئ ولا ينقص كها ومى ابد الكامنة وهذا ان راى رجعت بها لانها منظر لها بدل انما تولد من الحواء  
الذرى سوى بكت اليد على الجزء منها من الحيوة والصلابة وكذلك انت اوجد من الحواء خو  
قد قطعت منه باللذ والشفة واللهة والاضراس والشح والفتا حتى جعلها بما ليحك قابلي تريد ان تخرج  
من العانة ولكن وضعت فيها معنى وانما صفت ما يل بما ته وهي تتبع ما تريد من الاصالة المزيد من الفتا  
فان تربت بالحمل الامة والصورة ولا تتم الا بما سبقت وهو معنى فولنا ان اللفظ يل زيد على معنى  
بمناسبة ما ته وهي تتبع لذلك المعنى لا غير كالتقدم في تعريف السلالة وحقيقة الدم ان اللفظ يخرج منه الدلالة  
من ما ته وهي تتبع فقد عارض نفسك فيتولد المعنى من ما هو دلالة اللفظ بما ته وهي تتبع من تراد بهم  
قوى نفسك فالذلة كالذرة فان انت راى بمعنى بالذرة ولم يحد من نبته القياس بدونها  
فان قلت يلزم ان الشيئية بالقياس سيت من كلام العرب لأنهم لم يفضوا ذلك قلت انها من كلامهم بهم وضعهم  
النوع لأنهم لم وضعوا على اللفظة كان ما يقاس بذلك على الظن وضعهم ولها قوى المزيد ما يقاس على كلامهم  
فمن كلامهم وانما الشيئية لا تكم لا تكم في نفسك فولنا بذلك نوابا لم يخطوا بعلول يا تتم تأويل ذلك تفعل



بالوضع لا بد من ضرورة التقسيم لعدم انضباط احواله فان اللفظ الواحد قد يكون باعتبار رفع مفرد العدم دلالة  
 جزئية جزئية معناه وباعتبار معنى اخر مركب للدلالة جزئية جزئية معناه فيكون اللفظ الواحد مفردا بالنسبة الى  
 معنى ومركب بالنسبة الى معنى اخر والعلة فيه ان مقتضى لفظة غير مارة فلا بد من ان لا تقسم لعدم الانضباط  
 نعم اذا اتفق كون جزئية احدى الداليتين جزئية ما استعمل فيه كان مفردا مركبا والدال كان مفردا ومتعلقا لتقسيم لفظ  
 لا يكون الا مفردا لفظ لا يكون الا مركبا قال قلت - فما الفرق بين التضمني على ما قررت وبين عبد الله فانه  
 لفظ واحد يكون في العلم مفردا وفي اللغة مركبا قلت - لو ان عبد الله يكون في العلم مرة مفردا وفي اللغة مرة مركبا او  
 اللغة كذلك لم يكن فرق ولو كان كذلك لافترضا من التقسيم ولكنه انما اختلف باختلاف استعماله فيكون  
 في نفس ذاته باعتبار مقتضى منضبط قبله في التضمني والدال لزاما فانه لا ينضبط مع عدم حمل ذلك ما استعمل فيه  
 فان قلت - ان مقتضى الدالين في اللفظ والعلم منسبة ذاتية في قولك يجوز ان يقال ان زيد امركب  
 لانه مركب من الزاي والياء والدال وكل واحد منهما فيه دلالة على شيء من معنى زيد فيصدق عليه هذا التركيب  
 وقررت ان دلالة اللفظ على المعنى انما هي بحدته ومثله فكيف قد دللت اللغة على ذات المستتر  
 على صفة محمد دل جزئية اللفظ على جزئية المعنى فيكون كل لفظ مركب حتى على فان الواو منها واي انما حذف  
 للدلال فيهما موجودان في التقدير كما قدرت ام اوجو الفير حتى انما استدلت بكلام النحويين والاصوليين  
 في تعريف الفير بانهم قالوا يدل بحدته على احد في بيته من الزمان وكل ذلك اصرح من ان كل لفظ  
 مركب قلت - ان مرادنا بنسبة اللفظ للمعنى ان كل حرف مناسبة ما اذا الفت تلك اللفظة  
 عنها مناسبة لذلك المعنى فاما نسبة المتولدة من تلك اللفظة الى سببها المعبر عنها مناسبة المعنى مثله اذا اردنا  
 دواء معتدلة في الطبائع الاربع اذنا جزئية اذنا روجو اذنا الهواء وجزئية من اذنا وجزئية من اذنا وجزئية من اذنا  
 ثم اذنا جزئية اذنا روجو اذنا من الهواء وجزئية اذنا روجو اذنا من الهواء وجزئية اذنا روجو اذنا من الهواء فيكون معتدلة  
 فهذا الدواء المعتدل يصح طبيعة زيد لما بينهما من النسبة في الاعتدال لان اللفظ خلق في اصل خلقه  
 في حسن تقويم يعني الاعتدال فغيرت تلك الطبيعة المعتدلة بالغذية المعتدلة المختلفة منه ومن نظفها  
 ومنه ومن اختلفت الجوهرية وقررات الكواكب ومن الكلمة فاذ انما ذلك الدواء المعتدل سلبه وفيه

لذلك فاذا قلنا ان بينه وبين النيران نسبة او بين الهواء او الماء او التراب ليس المراد ان اجزاء تلك  
يدل تلك النسبة الجزئية على صلاح جزء من زيد بل الملاحة القوية المصطنعة الالقاء الى حد من كبر  
الخاصة بالاربعية على النحو المذكور وكفى زيد بالجزء المستقر بالجزئية كما يشترط اليه في ذكر قائم انه خبر عن زيد  
لا جملته وما عجزت به من استلزام تنوع في الصفات قد منها ما يدل على اجوابه وان لم يدل المادة  
على احدى خاصة والهيئة على الزمان خاصة والالقاء على احواله وادله على ان هذا تعريف المركب في  
المسئلة الثانية اللفظ المفرد ان منع تصور معناه من وقوع الكثرة فيه مطلقا فهو جزء فريد و  
قال تصور معناه من حيث هو اثنان حيث حقيقة التميز بمشخصات مانع من وقوع الكثرة مطاوعا وان لم يمنع  
من جواز وقوع الكثرة فيه مطاوعا او سوا او جدت ام لا فهو كذا قالوا اسواء اشنع وقوع الكثرة فيه من حيث هو  
واكمل من حيث المفهوم كواجب الوجود سمي نه ونعم عما يقولون علوا كبيرا ام لم يمنع كالفان اشترط  
فيه زيد وعمرو وسوا تعدد افرلوه في اثنان كالفان ام لا تعدد كاشمس وسوا وجد فيها منها شي  
ذكر ام لم يوجد في الخارج كالفان او لا يرد بل يقولون من حيث المفهوم كواجب الوجود سمي نه ان مفهوم  
شيء يجوز الكثرة فيه وان اشنع التعدد في الخارج لا يدرك قالوا انه لا يمنع فرض صدق مفهوم الواجب  
على كثير من دارلوه وافرلوه بغير حده تجوز العقل لا مجرد التقدير او لا تجوز الجهد فان العقل لا يجزئه  
ولا يقدره اذ الفرض لو تقدير الامكان ولا شك ان هذا او لا يطير للكونز اعتقاده فان كل ما يجوز فيه الكثرة  
فهو حادث في المفهوم من الواجب الصدق المنع من الحد وسمي كذا يارب طاعوك ولوعوك ما وضعوك  
وقولهم سوا تعدد افرلوه في الخارج منبني على ان الوجود الذهني ام عتبارا ووجودا متزعا والحي ان  
وجود حقيقة وان تقيم الوجود الخارج وذهني انه امر اصلاحي والافني الحقيقة انه واحد وكله خارجا عن  
عليه من حيثنا وبعض اجوبتنا لبعض السائل وان لم يكن له معنى اخر فيقال عليه وهو كل اخضر يقع تحت  
اعم وسيمر به افرلوه اضافي في ان جزئية بالاضافة المعنوية وسير الاول خبرنا حقيقة والاضافة  
اعم من الحقيقة وكل حقيقي اضافي ولا عكس ليس الاضافة للحقيقة والالاف في فارقته حال المسئلة  
الثالثة الطبع الذي يرضى له ان المنطق من حيث هو هو كالفان ان مثلا يعطى ما تحته من الافرلوه



اسمه واما اذا لم يوفد فيه الكمال المنطقي وكثير من الذين يطلقون عليه الكمال الطبعي هو يوجب ان يكون له الكمال  
 وقد ابرع في هذا الكمال المنطقي والكمال المنطقي لا يوجد خارج الذهن لان هذا الكمية انما تعرض للمفاهيم فيكون  
 العقول ذات النية والكمال العقلي هو مجموع هذا المعارض والعروض ولا يوجد خارجا عنها جارية ما هو  
 عندهم والدوران، هذا الكلام ثم الكمال ان كان نفسا مية افر لو كانت كمية لا تزد على البوارض مستحقة  
 خارقة عن نفس الامة فهو النوع الصحيح كاللبن فانه لا يصدق على كل فرد من افراده على السواء وهو الكمال  
 المقول على كثير من متفقي اثنائي وان كان جزءا من الامة فان كان تاما مشترك فيها وبين غيرهما  
 فهو الكمال كالمجموع فانه تاما مشترك بين الالبن وبين النوع هو الكمال المقول على كثير من متفقي  
 اثنائي في جواب ما هو كالنوع فان السؤال با هو سوال عن نفس الامة من حيث هي في النوع  
 والتمسك للان النوع نفس الامة الكثير المتفقي اثنائي وان نفس الامة الكثير المتفقي اثنائي  
 وان لم يكن الجزء من الكمال الامة تاما مشترك فهو الفصل كان طحا للالبن وهو الكمال المقول على شيء  
 في جواب الشئ هو ذاته طبعا لتمييزه عاين ركة في انسابه وان لم يكن الكمال نفس الامة والاخر  
 لم يكن خارجا عنها فان كان محضها لا لا يصدق على غيرها فو انما كانت كالفصل للالبن وهو المقول  
 على افراد حقيقة واحدة لا غير بالعرض وان لم يكن محضها بل يعين ما يركن في جزءها الالبن فهو العرض  
 العام وهو المقول على افراد حقيقة واحدة وافر لو غير بالعرض فها هي الكمية الخمسة الخارج  
 منه ما هو لازم الى الامة في الوجود والصور كالدرجة للاربعة والفردية للثلاثة اول لازم بالعرض للوجود  
 كالسواء للزجر والبيض للزهر ويسمى لازم في الصور بل يكون في الصور بالعكس فلان الوجود اخص  
 من لازم الامة ومنه ما هو مفارق ومنه سري الزوال كحركة الحجر ومنه بطر الزوال كالشئ وبفصل  
 ما في هذه المسئلة ليس في اجملة وانما ذكرناه لشمول القيمة في المسئلة الرابعة اعلم ان اللفظ  
 ينقسم الى اسم وفعل فالاسم ما يدل على اسم اللفظ بما في ذاته ويمتد على معنى مستقرا والفظ يدل  
 على حركة اسم اللفظ دل بادية ويمتد على حركة الذات والاراد بها الحركة المقترنة بزمان وهو المعبر عنه  
 في اصطلاحهم بالحدث المقترن بزمان وقد تقدم ما ينسب على الكمال الوارد في عبارتهم بانه ان اراد

ذلك كان اسم الدال يراد بالحدث حاصداً ولان حاصداً وهو حركه اسم لان الحركه اذا اعتبر  
 منفكاً عن الصود كان اسماً وهو الذراري بقولنا حركه اسم لان الفعول نفس الحركه حاصداً ولا  
 فالحركه اسم والمراد بالصود واحدات الفعل المقترن بزمان فمدير فان اسنداً دقيقه جداً فان قلت  
 ان الصبوع والعبيق واليوم يدل على الزمان بما تها وميتها وليس بها فعل بل هو اسم قلت ان  
 الصبوع انما يدل على الزمان لانه اشترى حركه اسم الزمان فلا يدل عليه بميته لانهم يريدون بالحيثه  
 هيئه الزمان المقترن بالحركه وهما ليس كل ذلك واليوم يدل على نفس الزمان بما تها وميته وهم يريدون  
 ان هيئه الفعول هيئه الزمان كهيئه لفظ الطيران الدال على معنى الطيران والحرف يدل على شيء ليس  
 فلاحركه ذات اللفظ يدل على شيء لا الصديق عيالكلم ولا الفعول لانه في الحقيقة يدل على ما يكون  
 من الالات الخيئيه والافعال الالهيه وهو معنى امر في معنى ناقص فاذا تم كان الكون اسماً والكنون  
 فعلاً وعلم انه قد اختلف فيه هل يدل على شيء ام لا فيقدر يدل على معنى في نفسه ناقص يتم بما يضاف  
 اليه من اسم او فعول فيدل على معنى في غيره ما يضاف اليه وقد لا يدل على شيء وظاهر الزوايا  
 عن اهل العصه في مختلف كلام العلم فيه مبني على ادله اهل العربيه وهي لولا ضعيفه مستنبطه مانع  
 من الكلام العبد في المشتبه العرش ثم انفس والذراري في اليه هو الموت بالاجار وصلى الله  
 فاذا عرفه ظهر لك انه ليس عليه غيرا فالاصح من هذا الثلاثة هو الدال ويطرئ هذا المعنى ان ناقص واحد  
 من الفاعل الدار في الداء الذي مثل به فان النار مثل ليس في من الاعتدال الذي يكون عن هذا  
 الفاعل من ذلك التركيب للال الاعتدال طبعه منفردة غير الحارة والرطوبة والبرودة والسيو فيكون  
 مابها السكون ان السكون ضم اجزاء ومجموعه بعضها البعض فالاجزاء هي الحركه والذراري في اليه  
 هو المعنى الفاعل فافهم المسئلة الخاصة اللفظ والمعنى اما ان يمتد او يتكرر او يتجدد او  
 يتعدد الاخر فهاذا في اربعة الاول لسان يمتد اللفظ والمعنى فان قيل في المعنى وضع فهو علم  
 الى ان تصور منه من وقوع اشركه فيه لذاته كزيد وعمر ودان تسخر في الاستغناء بغيره خارج عن ذاته  
 فهو الضم وهو الغير المعنى لتصوره من وقوع اشركه فيه لذاته لان الدال الذي يتوجه الى افراد الدلوع عليه

بذلك اللفظ من حيث الذات لا باعتبار اشتقاقه من رتبة التي بها تكرر وقد دلت الحقيقة الواحدة في تفرع  
 منها وجهها معاملة لكلام من حيث الطبيعة فيولف الواضع اسما ودفع ذلك الوجه من حيث هو لا من حيث كونه  
 معروضا للشيء للدلالة على اننا لم نأخذ اشتقاقه من رتبة الرقود للوجه الطبيعي من جهة صدوره له بل  
 لم نضع الاسم من هذا الاعتبار واللامح لشيء من الافرلو والوضع باراء ذلك الوجه المتفرع عنه لانه عبارة عن تلك الافرلو  
 بدون اشتقاقه من رتبة الاستمرار وذلك الفرد المتميز بالشيء الذي هو رتبة اليقين من مثله  
 وضع اننا باراء المنة الطبيعي المتميز برة عدم اليقين في اللفظ وهو المنة عن نفسه مطلقا واستعملنا المنة  
 عن نفسه الى المنة في اللفظ في الاستمرار بقيد التكلم وذلك كما وانته وهو هذا من غير ان اللفظ من  
 اللفظ عام والموضوع له خاص ومن قبل اننا من اللفظ عام والموضوع له عام فمن المتواطى والاصح الاول  
 فان الواضع لما صاغ الاسم على دفع المنة الطبيعي من حيث هو ووضع على فرد خاص من الافرلو فوضع  
 باراء الطبيعي للموضوع على الفرد وهو ذلك الطبيعي لانه موضوع باراء ذلك الطبيعي وقد تقدم بيان  
 هذا وان كان الفرد خاصا لتعيينه عند الاستمرار بقيد التكلم وانما سبب الغيبة والاستمرار هو اللفظ على الحقيقة  
 وعلى الظاهر هو اللفظ الذي الاستمرار يقولون استعمال اللفظ فيما وضع له فان قلت ان جمع اللفظ  
 من المنة المنة بطرق فكذلك لان المنة الموضوع باراء المنة وهو ممكن وان اردت بالمنة الافرلو فمرسدة  
 فلا معنى لقولك ان من متى المنة قلت المنة كما هو فانه حقيقة واحدة في الطبيعة في الافرلو ولهذا يطلق  
 عليها اللفظ لاكثر من ذلك بل حقيقة والى زيد بالتواطى وان اتخذ المنة ولم يتخصص لانه الموضوع ولا في  
 الاستمرار فان كانت الافرلو التي كانت منة غير متفوتة فهو المتواطى من المتوافق لتوافق الافرلو  
 كالان الذي تكرر وفيه الافرلو كزيد وعمد وبكر وغالد فان الموضوع تلك المنة يطبق على كل فرد  
 من الافرلو كما على اسوا من غير تفوتة على سبيل البدلية على جهة اللبس والشمول واللامح الفرد  
 منها وان كانت الافرلو التي كانت ذلك المنة متفوتة بان يكون بعضها قبل بعض في الوجود كالفرد والعلو  
 من الشمس وضوئها او يكون بعضها اوله من بعض كالوجه بالنسبة لما هو به او عرض او يكون بعضها اشد  
 من بعض كالبض في الشئ والعاج فانه في الشئ اشد او يكون بعضها اكرم من بعض في الكين في الافرلو والافان  
 الضمنية

والشبهة في الكيفية فلا جبر اختلاف افر له كان شكها واللفظ الدال عليه مشككاً لان  
 له العالم باخلاف ما استسماه يكون شكها اي كونه متواطئاً لتمام اصد معناه وبي كونه مشتركاً  
 افر له بنفسها الساخر ان يكثر اسمك اللفاظ المتعددة متبينة لتباين معانيها كاللبن  
 والعرض في تحقق التباين عند نسبة لفظ الاخر ونسبة معنى ذلك اللفظ الى معنى ذلك اللفظ الاخر ولا  
 في تباين معانيها بين المضافة كالسول وابلض او بالملك واعدتها كالبر والحر او بالاي وابلض كالسول  
 والعدم او بالنقص في كالتب والنبوة او بالجر والكل كالحيوان واللبن او بالموصوف والصفة  
 كاللبن والاضحك والماشي تحقق المبانية بالغايرة وهي تحقق بغايرة مائة اللفظ واغ وبغايرة  
 هيئة اللفظ كافيّة اذ ابايت المعاني من فلكات تحريك وفلك يكون اللام ومنه ضرر وغير ماض  
 وضرر مصدر عا ما بيننا بقا وكذا التغير الهيئتي تقدير كالفلك للفظ والفلك للجمع الثالث  
 ان يحد اللفظ ويكثر المعنى فان كان اللفظ موضوعاً لكل واحد منها وصفاً او تبايناً لضع اللفظ على  
 ثم لضعه هو اذ غيره على معنى اخر غير تقدير مع قطع النظر عن الاول فهو مشترك كالجول وضع للابض  
 والاسود والعيى وضع للباصر وللذهب والنقبة والبيكوس وللركبة وللذات وكالقر للظفر  
 للخيض وعسلى للبراقين وادبر وما شئت ذلك وهو مشترك بالنسبة الى معانيه مجبر بالنسبة الى  
 واصدام بالعكس الاكثر على الاول لان الاكثر اختلفا بالانفرد وهو صادق على نسبة اللفظ الى كل  
 واحد منها فلا يكون أكثر اكالان الاكثر اختلفا بالصدق عليه لكن النسبة الى كل منها على سبيل الانفرد  
 لا تماثل الدجى وهو الاكثر وقيل بالعكس لصدق الاكثر اكل على النسبة الى كل شئ منها لانه أكثر  
 حقيقة والنسبة الى جميعها اذ صرح الاجمى والابهاج المخرج الى البيان وفيه ان المصدق انما هو مجبر  
 وباعت رعد أكثر لانه انقول فلا تصح المقابلة بالانفرد لابل لا اعتبار ذلك كافي في التضييق والادارة  
 في الاجمى لا في حقيقة به والا لا تنفي الاكثر اكل مع توفر اسبابه وشروطه وان لم يكن اللفظ موضوعاً لكل  
 واحد من تلك المعاني وصفاً او تبايناً بل كان موضوعاً لاصد ما ثم تقديره الى غيره فان لم يكن له نسبة لفظية  
 وضعيته لا حال التقدير لاجمى الاستعمى فهو المراد بالاصح ان الذي ليس له نسبة اشتقاقية ودرجات



المركب الاصم بالزجبر على ولم يكن منقولاً من شئ أصلاً ليس ثبوتية لقدر فان التقدير استفاق معقول  
 كما ان الاستفاق لقدر فقط ومنه المنقول الذي ليس فيه ثبوتية استفاق كما لو تسميت شئ بعدد  
 اولئك الشئ واكثر ما يكون به الصنف في الاعلام وفي الرضع الاول وانا قدنا باللفظة الوضعية للآخر  
 عن الدائمة والاستعمالية اذ لا يمكن ان ينفك كالكسائر منها جاد ما ومنتقها حقيقة وحي زيتها من علم غيره  
 على ما قررنا على وان كان لنا سبب فان لو خطت على التقدير دون الاستعمال كقوله من مائة اللفظ دون  
 هيئته فهو المركب الغير الاصم ولعدم ملاحظتنا في الاستعمال مطلقاً لا كسرين دخل اللفظ واللحم عليه وانا  
 لم يكن اصم لان في ملاحظة المائة على التقدير نوع استفاق وذلك كزبد وعرفته العين وعرفتها فان  
 الاول صيغ من مائة الزبدي والثاني من مائة العمران وان لو خطت في الاستعمال ايضاً فان لم يتوقف الاستعمال  
 عليها وانا ذلك للتبني على الاصل كل الصنف لتحقيقه في النقود اليه كالحسن والفضل ولو بالعرض او  
 تحيد وجوه كافية عند الاستعمال فلذا تدخل عليها الالف واللام في ملاحظة تلك النسبة في الاستعمال فكان  
 كما لم تربط بالمنقول منه كالصفة بخلاف التقال المخفض فانه لا يميز وجوه كافية عند الاستعمال وانا هو للصنف  
 بجزء التقال بالوصول كمرشد وصالح وسعيد ولا كسرين دخل الالف واللام عليه لعدم تحقق النسبة  
 ولو قيل انه فهو المنقول العلم وان توقف عليها الاستعمال فان غلبت في النسخ ولم يجر الاول فهو المنقول العلم  
 اللغوي في العرف العام كالدائمة وضعت لغة لا يدب عنها وجه الارض ثم نقض العرف العام الى  
 ذات الدرع ثم نقض اهل العرف الخاص للعرض وان لم يغلب في الثاني من العرف الدليل والنسبة  
 شرط في التقدير هو الجواز وان ابر الاول فهو المنقول لخاص العرف كالصلوة والزكاة عند استعمال  
 والتسعة وما لم يبدأ عند الثانية مثلاً وانا اعتبر الشئ في النسبة في تقدير الالفاظ التي وضعت في  
 اصطلاحه على معان لم لو انه ليكون اقل على فهم ملوه واقربنا ولا ونسب لهم يستعملون في فهم  
 واما له لم ولما يكون مكلفاً غير اعلم وحيداً في الحقيقة على كونه وضع الواضع اللفظية المستعملة  
 التي في ذلك ان لا نجد ان في ولهذا قلنا بنبوت الحقيقة الشرعية وليس حجة الغويا مطلقاً لوجه  
 التي سبب في الاستعمال ولا يلزم عدم عينية القرآن لعدم انفراد اللفظ عنده ذلك مع ان اكثرهم معان

[illegible]

وقيل بعد وقوعه ما ورد من ذلك فهو من متكررات المعاني التي يقع من المتبين من القعود والجلوس فان القعود يكون عن  
 عن القيام والجلوس عن الاضطجاع وقد يكون للمنفعة صفات فيسبغ رصفة بهم وباعت رصفة اخر بسبغ اخر فهو  
 من المتبين فلهذا في منط التسمية على الترتوف على ان لا ينافى فيه فان التامهم كصيد واحد وما زالوا يكون  
 خالي عن الفناء فيكون عبثا وهو لا يجوز من الحكيم على ان ذلك لا يمتشي على راسه من يقول بالمنا سبة الذآية  
 بهي اللفاظ والمعاند والظاهر الاول لان الجلوس هو هنا اي له المعرفة التي هي القعود والوارد عن اللفظ  
 واهل العلم وان اهل العقيدة استعمل كل واحد من مكان الاخر من غير ملاحظة الى ان التي قبله والاصح في  
 الاستعمال الحقيقة حتى انما اذا اتيت الرجاء وهو على هذا اي له وارتدت ان يشترط به بان تقول هذا القعود  
 او هذا الجلوس لا يتفاوت اي على لواتية بهي رجا ولم يقع اي له البتة وارتدت ان يشترط به بذلك  
 اللفظ وباتهم كل من مضطجوا لكثير اليه بهذا الجلوس ام كان قائما لا قعودا القاعد ضحكوا منه ونسبو  
 الى سخافة القعود الوقت - احدها وكانت حالته على الخلاف ما قيل لم ينكر واعليك وليس في ذلك الاشك  
 ولهذا الوقت للجلوس هذا القائم انكر واعليك لم ينكر قد قبلوا منك الاول لصوابك ودعوا عن منكر  
 انما لا خلاف في صفات المنفعة وقد دلت على ذلك غير قليل لانهم لا ينفوا اما ان تعلم المنفعة التي وضع اللفظ بآية  
 بآياتها ام لانها علمت تعدد المنفعة والاشكال والافق ان يكلم بذلك على ان اسما السيف تبرز على لف  
 اسم بحيث يقطع بان صفاته لا يتبع ذلك وقد صنف صاحب القاموس رسالة مفردة في اسما السيف وفيها  
 ما يزيد من الفظ لم اذ اتروا في هذه القواعد المعاني والمقاصد من مطلق التفاهم لجواز ان يقتضي القام  
 المتكبر فلا يحسن ترويد اللفظ الواحد من الالهام او شئ البيان بلفظ واحد كما لو خرجت اسما  
 المنفعة والمقام يقتضي انفي كما سيجب ان يشرع في ان يشرع في اسما مع الالهام فلو كان المعظم فلو  
 المعظم ان يشرع في اسما فافهم ان شئ يشرع في اسما فافهم ان شئ يشرع في اسما فافهم ان شئ يشرع في اسما  
 شجرة او سمكة الا عراض بقوله الما سبة لا يفيد لنا قد قدنا ان اللفظ الواحد بغير حرف الواحد  
 تكون له مناسبات متنوعة متقدمة تنحصر للمسمى بالهئية وبزياة الحرف وتغير المائة المغير ذلك ما  
 من اوجه المسئلة السادة للفظ الموحدان لم يفهم منه كسبغت التي طبخ من الموضوع لم يفهم

وهو الراجح الدلالة على معناه الموضوع له المنع من النقيض وهو اللغة الظهور للانتماء النقيض لغير  
خفاة نقيضه وقيدنا في اللغة التي طبها لاصطلاحها بكونه لغة غير مستند المديرو من احتمال ما يفهم لغة أخرى  
غير لغة التي طب لوضع او اصطلاح واللام يوجد في النظم لانهم راوا ان فيه من غير ما يراد منه غير لغة التي طب  
كان ما يفهم رجوعا فالرجوع التي طبها لظهوره فيه عند ان مررنا تحتها من جهة ما في من مثل اللفظ  
في رجوع اللفظ قد على ما في النفس من المعنى والاولوية به من الرجوع وانما قد عند ان مررنا بالامر به من التوجه  
واساع قد منعك اوست والاحتمال في ما فيه الرجوع وذلك كلفظ الله فانه ظاهره ان يكون المقصود  
وذلك المفهوم الرجوع ما دل من اللفظ من الرجوع به الى ما يستقيم عليه من التوجيه وذلك كلفظ الله  
فانه مؤل بالنسبة الى الرجوع الشئ وان كان ما يفهم منه من ويا فهو الجذر الميم حاله معناه ان يمتد  
وذلك بالنسبة اليه الاولوية لا ينبغي ولا ترجيح ولا مشترك في النقص والظاهر هو اللفظ الذي يفهم منه الرجوع  
المطلق ينظر في بالنسبة الى متعلق واحد اذ لو كان ينظر واحد كما كان فيكون ان يمنع النقيض فتعني النقص  
اولا يمنع فتعني الظاهر فاذا اشتركت بينهما بالتفاني كان ذلك هو الحكم الراجح الدلالة المتعني المعنى والحكم  
هو المنقضى الرضبوط الدلالة على مساهة فالما فيه من موجهية مقابله الظاهر تقوى علامية النقص حتى يكمل  
الرجوع يعني والحكم ضمن للنقص والظاهر من حيث اشتركتا في الرجوع الدلالة واشتركت في الجذر والمؤثر هو  
الذي يشبه احدى وليس في احدى اوشبه الراجح في ظهور دلالة وليس الراجح او الذي يشبه بعضه بعض  
للمراجحة او عدم ظهور الدلالة او عدم الصواب من قوله متشبهت بمتشبهت قلوبهم وقوله متشبهت بمتشبهت  
يفهم عدم المراجحة ينظر في بالنسبة الى متعلق واحد اذ لو كان ينظر واحد كما كان فيكون فهم الت وفتعني المعنى  
او فهم الموجهية فتعني الما دل فاذا اشتركت بينهما بالتفاني كان هو الت بـ لكشتر الكها في عدم المراجحة  
ولما كان ما فيه من جهة الت ويزن الجذر علانا الموجهية المؤثر ضعفت جهة الت وفتعني فيما ليس راجح  
الدلالة وهو متشبهت به المسئلة السابعة اللفظ المركب كما ان يكون تاما اولاد الدل  
وهو ما كس اسكوت عليه اربعة اقوال الاول ما يدل على طلب ايقاع الفعول ايقاع ما يجي  
المطلوب منه من فعله ما كس لداة او لغرض كطلب الكذب فان تارة الاستعلاء يعني طلب العلم قارن الاستعلاء



على ان مور كطلب السيد الفخر من عبد الله كقولك اعطني ما وان قارن استوى وعدم الرفع والتمنع  
 فانما هو كقولك اشترى بدينار الرتبة ولو بالعرض افعل كذا وان قارن التذلل المطلوب منه فهو اسأل  
 والدعا من الملم اغفر له وارحمي وان دل على طلب الكف عا يمكنه من الفخر الذي لا كس لذاته او لعارض على  
 عن الصدق الذي فيه ملك الموضع فهو انه وهو على تربية قلبه فمن المستعنف من اس و التماس من الله  
 سؤال ودعا ان لا ما يل على طلب معرفة اشئ وانما رعاة وهو الاستفهام نحو ما زيد وكيف حاله فيدخر فيه من  
 الذوات نحو هذا اشئ ما هو ومنه التبعيالي نحو هذا اشئ هو ومنه الهين مستالك كيف تبغوا ما وتكيف  
 ونحو من وما شبه ذلك الثالث ما يل على تبيين اشئ وهو ما يل على معنى بهي الطلب واخر ما يل على  
 نحو يا بني كنت معوم فافوز فورا اعطوا والرجي نحو لو ان الله كيدت بعد ذلك امر او العرض مثل ان تزورنا فصب  
 خير او انذا مثل ان ابراهيم عرض عن هذا والعلم من الله والله والتعجب من قدر الله ان ما كرهه ويغير  
 مثل ان تمت للندم وهذا تقوم للرجوع الفخر الرابع ما يحتمل الصدق والكذب على سبيل ابد والتعجب  
 لذاته كالحكمة الكسبية من زيد قائم والحكمة الفقهية من قائم زيد ذات الوجهين من زيد قائم وهو القضية والآخر  
 الجازم وقولنا لذاته ان لذات اللفظ التام فيدخر فيه ما لا يحتمل الكذب بالقرينة متكمم مخصوص كبر الله سبحانه  
 وخبر رسوله والائمة المعصومان عم او لخصوص ما كره كيب كقولك للاربعة زوج والائمة فرد ويدخل  
 كتم الصدق لذلك ايضا كقولك للاربعة فرد والائمة زوج لان هذا انما منع فيه الكذب او الصدق انما هو  
 لما ذكرنا لا لانه الكلام الطلق فانه لذاته محتمل للصدق والكذب بخصوص الجوز وخصوصا ان كيب حصل  
 اللاصق والائنة وهو لا يكون ما هو اما تقييد وهو ما يكون اخيرا انما في الدال ومقتضا لعمومه كالمكان  
 الناطق فان الصفة مختصة لموصوفها اذ لو لا اسم الغرض وغيره او اضافته كمر ارجي رة وغلام زيد وما غير ذلك  
 من احوال اسرود الحفظ والتأكيد البطل كواحد اثنان زيد وعرف نفسه كزيد اخيك من وقد قام  
 وقد جسد من وعي وشبهه ذلك المسئلة الشاهنة اعلم ان ما يل عليه اللفظ قد يكون  
 لفظا دالا على لفظ دال على لفظ دال على لفظ دال على معنى كالكلمة تدل على اسم وهو يدل على صفة وهو يدل  
 على اسكت وهو يدل على الكف عن الكلام وقد يكون لفظا كالكلمة وهو يدل على لفظ كالاسم وهو يدل

عن لفظ كلف زيد وهو يدل على معناه وقد يكون لفظاً كالقيد يدل على لفظه المحرك كالسم وهو يدل على  
 كالمند وهو يدل على لفظه غير كزيد وهو لا يدل على شيء وقد يكون لفظاً كالقيد وهو لفظ يدل على لفظه  
 المحرك وهو يدل على لفظه وهو زيد وهو ظاهر الابدال على شيء وقيدان المحرك يدل على معنى وهو قيد  
 وليس ينبغي لان الدال علامة على المدلول والنقش علامة للفظ وهو يدل على اللفظ وقد يكون الدال على  
 لفظه مركباً كلفظة يدل على زيد قائم وهو يدل على معناه وما يشبه ذلك وقد تقدم في مسئلة الرابعة  
 في الموضوع له وهذا اتم له القسم الرابع في الكثرة الموصلة فيها وبعضها بعض معناه ذلك وفيه مسائل  
 المسئلة الاولى في ذكر اشتقاق الاء وهو لغة الاقطع اراقطه وفتح تقطع في الاء لغة وفيه  
 حروف اصلها الاصول بتصور عليه من الهيات التي هي شخصيات مشتقة من امثلة في حقه  
 عشر نوعاً ونقسم الحروف الى اثنان اشتقاق يكون بزيادة حرف واحد كحركة او نقصان احد ما اوجها  
 زيمه ونقصان فاربعة مفردة اثنان في زيمه واثنان في نقصان وهي زيمه حركه وزيمه حرف نقصان  
 حركه نقصان حرف فرميه الحركه كحرف طبع في الطب وهذا بناء على مذاهب الصوريين من ان بعض مشتق  
 من المصدر وان كان العكس صحيح ولكن الاول هو مقتضى عليه وايضا يكون بناء على عدم الاعتناء بحركه  
 الاء ارباباً للبناء من احوال الاشتقاق وانما يجلبها العامر بالبناء هي اثره كما هو مذاهب ارباب النحويين  
 واتباعه اذ علامه للثمة وزيمه حرف مشتق كذا في اسم فاعل من الكذب اسم نقصان حركه اخذ ركب الدال  
 اسم فاعل من حذر فحذر ماضٍ ونقصان حرف مشتق فحذر من الحوف واثنان مزدوجة ارشاده  
 متفقة زيمه حرف وحركه نقصان حرف وحركه فرميه حرف وحركه مترطاب فحذر ماضٍ من الطب ونقصان  
 حرف وحركه مترعد فحذر من العدة واربعة مزدوجة ارشاده ثلثه نقصان حرف وزيمه حرف مترطاب  
 من الاثنية ونقصان حركه زيمه حرف مترطاب فحذر من العلم ونقصان حرف وزيمه حرف مترطاب  
 من البناء ونقصان حركه زيمه حرف مترطاب فحذر من سماع فحذر ماضٍ واربعة مثله نقصان حرف  
 وحركه زيمه حرف مترطاب فحذر من الكليل ونقصان حرف وحركه زيمه حرف مترعد فحذر من الكو  
 ونقصان حرف وزيمه حرف وحركه مترطاب فحذر ماضٍ من الحوف ونقصان حركه زيمه حرف وحركه

انقص

من ارم من الهمزة في عشرة المثاني في الهمزة وحيت كان الهمزة مشتقا من اصله من ارم في الاصول  
 التي تدل على نفس الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 والستة من الهمزة في الاصل مع ما في الهمزة من الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 الاصل فيه واللا في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 كغيره من الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 انما هو في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 اقترقا في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 ما يشبه الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 للزوائد لا يزيد بانها لا تؤخذ الزوائد على الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 الاصول في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 لان الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 ولها في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 والاختصاص في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 فمن قرأ الكتاب ولم يسمع الخاطبة باللفظ فيقول اللفظ في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 اوصول النفس في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 اقضي الاتفاق والقرينة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 الاعراب في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 لان الهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 والاي في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 كذلك والاي في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة  
 البنا اصلية لا عارضة ولما كان الاتفاق لقرينة الهمزة بالهمزة في الاصل فيكون الهمزة في الاصل وحيت كان الاصل انما تدل على ما فيه من الهمزة



كان كل لفظ من كنه اصرو منه والحيات انما تتركب بالجر كما تاتي من اصل البنية وبالقديم وان  
 والزيادة والنقصان وهو كات الاعرابية من اصل البنية وانما هي حارثة بالعلم فلا تعلق لها بالاشتقاق  
 لانها ملاقات الحكم وحركات البنية من حيث الفروع اشتقة فاعتبرنا لذلك المسئلة الشا  
 به لغير طيقام معنى المستحق بالذات في صدق عليها ان لا قالت الكسرة نعم لان تتبعها الكل المشتقة  
 ولم تقف على كلمة صادقة على ذات والمفعول الكسرة قائم بغيره لان ذلك المفعول هو احد المصادر عن الفعل  
 وهو قائم بذاته ولان في الحقيقة صفة للذات ولان انه سبحانه سر مستعمل لقيام الكلام النفس الذي مثل عليه  
 الحروف والاصوات بذاته ولان في الحقيقة صفة للذات والصفة لا تتفق بغير موصوفها ولا بنفسها والذات  
 لم تكن صفة وقالت الامامية لا يتركب ذلك لان اللفظ لم يثبت لوجوب قيام الاصوات بالظواهر مع صحتها  
 وقيام الضرب باللفظ ومع صحة اللفظ ولو لم يتركب من صفة اللفظ في قيام الصفة بالموصوف لما صدق  
 على فاعل الضرب انه ضارب فيصير هذا هو ان معنى اشق هو ان يتركب وهو قائم بفاعل الضرب وانما قائم باللفظ  
 انما هو الاثر في صفة اللفظ في حصول الشرط قلنا اذا نظرنا الحقيقة انما نفهم ان الواقع على المفعول هو الاثر  
 ولكن الاثر الذي يقع لا يقع الا بالاثر اذ بدونه لا يثبت في هذا الذي يقع به الاثر ان كان قائما بالمفعول في  
 المطلوب بل لا يثبت فيقوم بذاته فلم يقع على المفعول شيء وقد عرفت بعض العلة في جواب هذا القيد ان الاثر ليس امر غير  
 للامر والامر انما هو ان كان حاصلا لانه اذا كان مغايرا كان للامر تأثير فيكون كذلك او تسلسل وان كان قديما في  
 قدم الامر لا تسلسل قدم نسبة قدم منسبتي اقول هذا الكلام ليس بصحيح وان كان دعوى صحيحة لان الاثر  
 مغاير للامر ولا يترجم الا انه من المغايرة تسلسل لان الاثر قد ينفصل لا يترجم اخر فلا تسلسل ولا تقدم  
 لان النسبة انما هي بين الفعل والمفعول لا بين الفعل والفعل فلا يترجم القدم فانك اذا قلت زيد ضرب عرو  
 كان حصول النسبة بين ضرب وبين عرو المضروب وانما نسبة الضرب الى زيد فلا انا ظاهر افلا في ضربنا  
 استند الى الضرب الذي هو ضربه زيد وليس هو نفس فلاننا هو ذكره والاشارة الى جهة وجهه حيث الفعل ارادته  
 وذلك الجهة هي جهة الفعل فالنسبة بين الفعل وبين تلك الجهة التي هي جهة الوجه من حيث الفعل وهي جهة الفعل  
 من حيث نفسه لان الفعل احده زيد مفعول لا ينفصل اخر فلا يترجم الدوراد تسلسل وانما كان فلان ضربنا انما



المدح كزيد وملك الحركة احدهما زيد بنفسها وتقوم بحجة الله بـ هو بنفسها كما قرأنا ان الصبر  
 الذي هو التبرع بزيد انما زيد بقيام صدور وقيام تحقق لقيام عروض فاذا اجرينا هذا على ان القديم لم  
 يلزم منه ما قالوا لقيام معنى الصفة بالموصوف قيام عروض وانما هو قيام صدور كالكلام فانه قائم بالمعنى قيام  
 صدور وباللوا قيام عروض فظهر بهذا قول الله عز وجل ان الله عز وجل هو الذي خلق  
 بالحق فان قلتم ان الحق يقوم بذاته لان قيام الكلام بالقديم واذا قلنا قائم به صدور وبالمعنى قيام عروض  
 مع المعنى وظهر ان التبرع وقوله بالمعنى بالكلية لنفسه بالكلية ان الكلام هو الذات بذاته  
 معافية او كثر او قل فلا معنى لقولهم انه في نفسه وان كان مغاير الزم الاجل في الاقران ولقد  
 الموجبة للوجود في الشيء نسبة شيء من ذلك عليه وثبت وصفه بالكلام ثبت ان صدقه عليه باعتبار خلقه  
 الاصوات والحوادث القائمة بالآب كصدق الكلام عين وهو قائم بالهواء فيكون سببا في التأثير  
 لا يتقوم الاله بالامر من غير ما قررناه في كثير من مسائلنا ومباحثنا من ان الامر انفعي والانعوي لا يتحقق  
 الا بالانفعول العكس فليزم قيام التأثير بالنعوي قيام عروض بوجه الامر وان كان قائما بالانفعول قيام صدور  
 اذ لو لا ذلك لم يتحقق الامر في النفعي فوقع الحق وظهر ما كانوا يقولون **مسئلة الثامن**  
 هل شرط بها المعنى في صدق المتن حقيقة ام لا اقول قد اصبحت الامامية واكثر المعزلة والبوعبي سببا في  
 مطلق وتام الامر الله عز وجل والنعوي شرط مطلق وقال الحكم المذاهب واي ابي حنيفة لموقف  
 وتبين ان كان لا يمكن بقائه بشرط ذلك كان لا يمكن بقائه كغيره قالوا ان الحق هو الكلام حقيقة  
 والحق هو المعنى لو لم شرط البقاء في شرطه وتبين ان كان لا يمكن بقائه كغيره في الصدق حقيقة حصوله  
 كالكلام فيكون حصوله شرط منه والامر شرط الحكم فيما هو معنى احد وصفه كالكلام له كما كان معنى  
 كالموصوف الحكم فزاد في العلم انما هو شرط الحكم شرعا وانما ثبت عليه الحكم شرعا كات ربي ورسول  
 والرائع والرائية فلا نزاع في ان الله لا يمنع الله لعل عليه قيدان الزاع في لفظه عليه وصف وجود  
 واما ما ذكره عليه وصف وجهه كظهور الكلام مع فهمهم فلا نزاع في ان الله لا يمنع الله لعل عليه قيدان الزاع في لفظه عليه وصف وجود

